

ولا فيما سواهما من الكتب المعروفة وإنما صحت الخلوة إما على قول البخاري فإنه لا يكره للصائم  
المتطوع الإفطار وإما على مذهب العراقيين فإنه يكره له الإفطار من غير عذر ولكن  
مع ذلك صحت الخلوة لأن من الناس من قال يباح له الإفطار ولا يجب عليه الفقه وهو  
قول الشافعي فلعلمها بما يميل إلى قوله وأعلم أن الشيخ إيا الحسن الكرخي في مختصره  
أنه لا تنع الخلوة وسوي بين الفرض والتطوع ولم يذكر محمد حكم الخلوة في صوم  
النذر والكفارة وذكر الشيخ الإمام أبو الحسن الكرخي في الجامع الصغير عن بشر  
ابن الوليد عن أبي يوسف أنه قال إذا كان صائما فظهر أو نذر أو فضا رمضان فعليه  
المهر كما قال وكذلك كفارة اليمين وكذلك التطوع وجزا الصيد وصوم المتعة  
بعد الإحلال فإن في هذا كله يجب المهر كما لا وإما المرض فكذا ذكر في الكتاب  
مجبور خلا بامراته المسئلة إلى آخرها ظاهرة وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة  
في المجبور ينزل منزلة العقيم وقال أبو يوسف إذا كان المجبور ينزل يتيها  
العدة والافلا والخلوة بالرفق فهي كما ذكر في الكتاب **باب تزوج**  
**العبد والامتنع** بعد تزوج بغير إذن مولاه فقال المولى طلقها أو فارقها فليس هذا  
باجازة لأنه لا يملك الأمر بالتطبيق فيجعل مجازا عن رد النكاح لأن الأمر بما لا  
حقوق له يعتمد القدرة عليه والمولى ههنا لا يقدر على التطبيق فلا يقدر  
على الأمر به ولهذا قلنا إن المولى إذا قلل لعبده كفرت يمينك بالمال أو تزوج  
أربعا لا يصح ذلك لأن المولى لا يقدر عليه ولا يقدر على الأمر به وإذا لم يصح الأمر  
به جعل مجازا عن الأمر بالرد إذا الأمر بالتطبيق يكره الأمر بالرد بخلاف ما  
إذا تزوج الفضولي رجلا امرأة فلو بلغ الخبر إليه قال طلقها حيث يكون إجازة  
لأنه يملك التطبيق بالإجازة فيملك الأمر به أيضا فإن قيل لم قلتم بأن الأمر  
بما لا حقوق له يعتمد القدرة عليه وظاهرنا أنه لا يعتمدها بدليل أن من اشترا  
عبد أو امرأة فاسدا ثم أمر بها بيع بالاعتناق قبل التسليم فاعتقه جاز ولو اعتق  
نفسه لم تجز المسئلة في الفتكوي الكبري قيل له لم قلتم أن فيما ذكرتم بيع  
الأمر بالاعتناق دون التكن والافتقار عليه ولهذا لا نأخذنا بقولنا أن  
الأمر بالشيء يعتمد القدرة عليه زمان الإتيان والمشتري ههنا ما مور بالافتقار

زمان

زمان الإتيان لم يورثه قابضا عنده بقبض البائع فإن قيل كيف يصير البائع  
قابضا عن المشتري والبائع لا يصلح نايبا عنه في القبض بدليل أنه لو صرح به وأصح  
لا يصح قيل له المشتري ههنا يصير قابضا ضمنا لا عنقا للمشتري وقد ثبت الشيء  
ضمنا وإن كان لا يثبت قصدا وأنه كثير النظم رجل تزوج امرأة فالأذن في العزل  
إلى المولى وهذه المسئلة مبنية على جواز العزل عند عامة العلماء خلافا لبعض  
الناس لما روي عن النبي عليه السلام أنه سئل عن العزل فقال تلك المأثورة الصقر  
وجه قول عامة العلماء ما روي عن بن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن العزل فقال  
لواخذ السميتاق نسبة من صلب رجل فهو خالفها وأنصبها على صخرة أن شتم فاعز  
وأن شتم فلا تعزلوا وجه قولهما أن النكاح شرع لصيانة كل واحد من الزوجين  
عن السفاح وذلك إنما يكون كل واحد منهما مقضي الوطء والمولى يخل بذلك فلا يجوز  
الأبصرناها وجه قول أبي حنيفة أن الأمة لا حق لها في قضا الشهوة لأن النكاح لم  
يشترعها لهما لا في الابتداء ولا في حالة البقاء أما الثاني فلأن الزوج ليسيل من  
إبطال النكاح من غير استطاع دأبها وأما ابتداء فلا لأنها لا تمكن من مطالبة المولى بالنكاح  
فليشترط الاستئذان من المولى المعني الذي أشار إليه في الكتاب وما يتصل إليه رجل  
صب ما به فاحرم امرأة وأرادت المرأة الإسقاط أن كان بعد انقضاء مدة ينفع فيه  
الروح وذلك بعد انقضاء مائة وعشرين يوما لا يجوز ذلك أبدا وإن كان قبل ذلك  
قال بعضهم لا يكره فكان الفقيه علي بن موسى القمي يقول يكره لأن النطفة بعد ما  
وقعت في الرحم فأولها الحياة فيعطى حكم الحياة كما قلنا في كسر البين في حق المحرم وإذا  
طلقها الزوج طلاقا رجعيا وانقضت عدتها ثم ادعى الزوج أنه كان راجعها في العدة  
وانكرف الأمة وصدق المولى بالقول قولها وقال القول قول المولى لأن المولى لخبر  
عما يملك الإقرار به وإنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أنه يملك الإقرار على أمته بالنكاح  
فيصح الأخبار بكونها منكوحه له لأنها شيان ولأن العدة لا تخلو إما أن كانت قائمة  
أول تكن وعلي كل واحد من التقديرين فالأقرار صحيح وجه قول أبي حنيفة أن الرجعة  
بنا على العدة وفيها القول قولها لأنها أعلم بحالها ولأنها منهية عن كتمان ما في رحمها قاله  
بالكتان أمر بالاعلان وذلك دليل وجوب التلقي بالقول وروي عن مسروق عن أبي بن



كعب قال من الامانة ان اثبتت المرأة على فرجها واذا وجب قبول قولها في الاخبار والنقضا  
عدتها تمنع الرجعة عليها بعد انقضاء عدتها وجنينها لا يصح الاقرار بالنكاح لانها  
على انقضاء ابتداء النكاح وان كان على العكس فعندها القول قول المولى المسئلة الى غيرها  
وبيان المعنى فيها بين ولوقالت انقضت عدتي والمولى والزواج يقولان لم تنقض القول  
قولها لما ذكرنا ان رجلا قال لعبدته تزوج هذه الامة فتزوجها فاسدا  
ودخل بها فانه يباع في المهر وقال لا يؤخذ منه اذا اعتق وجه قولها ان الاذن  
في النكاح ينصرف الى الجاني دون الفاسد اذا الظاهر ان المسلم يرضى بالجاني دون  
الفاسد ومما روي هذا كما التزكىل بالنكاح فانه ينصرف الى الجاني دون الفاسد فان  
قيل ما ذكرتم مستغنى بالامر بالبيع فانه يصح الجاني والفاسد قيل له في الفرق بينهما  
من وجهين احدهما ان الصحة للنكاح الزم منها للبيع لان النكاح عقد مسنون  
وقيل انه واجب فيتوقى في مباشرته عن جهاد الفساد ولهذا قلنا ان الاجماع  
ينصرف الى الجاني دون الفاسد ولان ما يتوقف عليه جواز النكاح معلوم  
ظاهرا ولانه يباشر على ملا من المعارف والمشاهير فيباشر على وجه الصحة  
ظاهرا وكذلك البيع لانه ما يقتضيه في البيع في الجواز لا يستدعي اليه كل  
واحد لا الى هذا وقعت الاثارة لقول محمد في تخليل مسألة التزكىل بالبيع  
لان كل واحد لا يكون كابي حنيفة في الاهتداء الى جهات الفساد وقد  
جاء عن ابي هريرة من لم يكن فقها ارتطم في الرباش او ابي والوجه الثاني  
ان النكاح الفاسد ابلغ ضررا بالنسبة الى البيع الفاسد لان البيع الفاسد  
لا يستطيع اعادة كل واحد منهما الى ماله بعض القتب من غير تسوية ولا تخير  
ولا كذلك النكاح ولان المقصود من النكاح الاعفاف والعفاف الصحيح يكون بالانكاح  
ولا يبيح حنيفة ان الامر بالنكاح من المولى ما يحل ما فيه من تمكك البضع لان تمكك من  
العبد صحيح بالنكاح لان العبد في تمكك لا يبيع بالنكاح لغوا على اصل الحرية بليل  
تمككهم من ازالة هذا الملك من غير استطلاع رأي المولى وانما احتيج الى الاذن والامر  
لما فيه من شغل ما يملكه بالمهر والنفقة فانه في ما يملكه المولى فاذا كان اعتبار  
الامر باعتبار ما اشرنا اليه صار من حيث التقدير والاعتبار كانه قال اشغل

رقتك

رقتك بالمهر ولو فرض على هذا ملك الشغل بالزوجة لان الشغل بكل واحد منها  
يتحقق بخلاف التزكىل بالنكاح لانه امر بتمليك البضع والامهار والوكيل لا  
يملك الامر من على الموكل فانصرف اليها وذلك انما يجعل بالجاني دون الفاسد  
فاما فيما نحن فيه فالامر بتمكك البضع غير صحيح وهذه طريقة سلكها شيخ الاسلام  
المعروف بخوارزاده وقد استصحبها عامة مشايخنا غير ان صاحب الكتاب رحمه  
الله قد استلهم هذه الطريقة بقوله ان العبد في باب النكاح بمنزلة الوكيل لان المولى  
يملك الانكاح على كونه منه وانه دالة اصالة المولى فيه ولان المذهب عندنا ان ما  
لا يملكه العبد على نفسه يملكه المولى عليه وما يملكه على نفسه لا يملكه المولى عليه الا  
تري ان العبد يملك الاقرار بالقصاص على نفسه والمولى لا يملكه عليه والمولى يملك  
الاقرار على عبده بالدين والعبد لا يملك الاقرار على نفسه بذلك والعبد يملك الطلاق  
دون المولى وهذا اصل اصله شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط والمولى  
يملك الانكاح والعبد لا يملك النكاح وهذا مظنة كون المولى اصيلا وكون  
العبد وكيلا فلهذا وجه ما ذكره في الكتاب واعلم بان صاحب الكتاب ومنع  
المسئلة في رجل قال لعبدته تزوج هذه الامة وشيخ الاسلام المعروف بخوارز  
زاده قال اذا اذن المولى لعبده ان يتزوج امرأة وهكذا قال الشيخ الامام الزاهد  
الصفا رحمه الله واعمل هذا الحكم لا يختص بالامة غير انه انما وضع فيها  
بناء على الغالب ان الغالب تزوج العبد بالامانة اذ الحرام يزوج من الاكفأ رجل  
زوج امته من انسان ثم قتلها المولى قبل الدخول لا سقط مهرها عند ابي حنيفة  
ولو قتل زوجها لم يسقط اجماعا وجه قولنا ان هذه فرقة وقعت بالموت  
فلا يوجب سقوط شيء من المهر فبما سأل على الحرية اذ قتلت نفسها او قتلها اجنبي  
او قتل المولى زوجها وهذا لان الموت شرعا اقيم مقام الدخول ولهذا وجبت  
العدة وبيان انها فرقة بالموت لان القتل موت على الحقيقة لان الموت  
ليس الا انتهاء ايام الحياة وانقضاء وها لان موته كان باجل ولهذا قالوا  
ان من قال لعبدته ان مت فانت حر فقتل يعتق وانما يعتبر القتل قطعاً  
الحياة في حق القاطع حكم الضمان من دية او قصاص لان الضمان انما يجب



بالتقتل لا بالموت ولم يتعلق بقتل المولي امت حكم من احكام قطع الحسوة وهو الضمان  
فاعتبر في حق المولي موتا لا قطعاً كالخوة اذا قتلت نفسها جعل ذلك موتاً في حقها  
ولا يقال بانها تتعلق بقتل المولي حكم من احكام قطع الحياة وهو الكفارة اذا كان القتل  
خطا فان الكفارة انما تجب بقطع الحياة لا بالموت لاننا نقول الكفارة تجب حق الله  
تعالى لا يجعله القتل قطعاً كالقاسم والدليل عليه ما استشهد به محمد بن عبد الله في الكتاب  
فقال الا ترى ان المولي لو جرحها ثم اعتق ثم اكتسبت ما لا ثم ماتت من جرح المولي  
ايها فان الزوج يرثها فلما اعتبر بقتل المولي موتاً فيما للزوج من الميراث فكذلك  
فيما عليه من البلد وجه قول ابي حنيفة ان من له الحق منع للعقوق عليه  
عن العاقد قبل التسليم فيجوز ان يمنع البذل اذا كان من اهل المجازاة قياً  
على الحرية اذا ارتدت او قبلت ابن زوجها وهي عاقلة بالغة وقيا على مالها  
باعتها من زوجها قبل الدخول بها وهذا لان عقد النكاح عقد معاوضة والمعاوضة  
مظنة المساواة وانما قلنا انه منع المعقود عليه لانه قتل الامة والقتل  
قطع للحياة في حق القاتل اذ الزمه حكم من احكام القتل في الدنيا وان كان  
موتاً في حقه لا قطعاً للحياة اذا قتلت نفسها قيل له القتل قطع للحياة في  
حق القاتل عند اهل القتل او خطا اما اذا كان خطا فظاهراً ما اذا  
كان عمداً فكذلك الا ترى انه لو قتل عمداً وقد كان موتاً في حقه لثبت له حق الرجوع  
بالنقصان كما لو ماتت حنتف انفسها ولا يلزم الخرق اذا قتلت نفسها قبل الدخول  
لان القتل وان تحقق من حقيقة الا انه سقط اعتباراً في حقها لانه يتعلق  
بقتلها نفسها حكم من احكام الموت في حقها وهو الميراث فان ورثتها يرثها  
ويقومون مقامها فيردون بالعيب ويرد عليهم بالعيب وفي ذلك منفعة لها وهذا  
حكم الموت واذا انقلب بقتلها حكم من احكام الموت في حقها سقط اعتبار  
الحقيقة وبقيت العبرة للحكم خلاف ما نحن فيه لاننا نتعلق بقتلها ايها  
حكم من احكام الموت في الدنيا حتى يسقط اعتبار الحقيقة ولا يلزم على  
ما قلنا الصغيرة المنكوجة اذا وضعت من ام زوجها حتى بان من زوجها  
او المجنونة اذا قبلت ابن زوجها بشهوة حتى بان من زوجها قبل الدخول

بها فان المهر لا يسقط وان تحقق منها منع المعقود عليه من العاقد قبل التسليم لانا  
نقول وعولنا في التعليل على كونه من اهل المجازاة والصغيرة والمجنونة ليست من  
اهل المجازاة على الفعل الا ترى انها لو قتلت اباها لا تجب عليها الكفارة ولا تحرم  
الميراث لانهما يجبان جزاء على الفعل لا جبراً وتجب الدية لانهما تجب جبراً لاجزاء  
وضع البذل ممن كان منه صنع البذل يكون بطريق المجازاة بخلاف المولي كان  
المولي من اهل ان يجازي على سواء صنيعه الا ترى انه يجب عليه الكفارة فان  
قتل ما ذكرتم لا يتاثر فيما اذا كان المولي صبيها او مجنوناً وقد قتلها قبل الدخول  
بها وقد ذكر الامام الزاهد الصفا ما اذا كان المولي صبيها وقتل الامة قالوا  
يجوز ان يكون الجواب كذلك لان القتل موجود منه حقيقة وانما لا يلزم الصبي  
من احكام القتل ما هو عقوبة جزاء على ما فعله فاما في حق فرق العباد ففعله  
يعتبر قيل له قد ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي في هذه  
المسئلة حتى لو لم يكن المولي من اهل المجازاة على الفعل بان كان القاتل صبيها  
تجب ان لا يسقط المهر عند ابي حنيفة فكانت المسئلة ممنوعة فان قيل  
ليس انها لو ارتدت وهي عاقلة تبين من زوجها عند ابي حنيفة ومحمد  
استحساناً وليسقط مهرها ان كان قبل الدخول بها فتكون هي من اهل  
المجازاة اذا قتل له الصغيرة العاقلة لا تجازي على فعل لا يكون محظوراً في  
حقها لكن تجازي على فعل محظور في حقها والردة محظورة عليها اذا كانت عاقلة  
كما هي محظورة عليها اذا كانت بالغة ولهذا يحرم الميراث بسبب الردة وتستأ  
بالحبس ولا القتل محل في بعض المواضع والردة لا محل في موضع ما واذا كانت  
محظورة كانت هي والبالغة سواء لا يلزم ما اذا قتل المولي زوجها قبل الدخول  
فانه لا يسقط المهر لانه لا يمنع المعقود عليه من العاقد انما منع العاقد من  
المعقود عليه وهذا المنع لا يوجب سقوط البذل كالبائع اذا قتل المشتري قبل  
تسليم المبيع اليه متى قتل المبيع قبل التسليم يسقط البذل **وقوله** ان القتل  
موت على الحقيقة انما يصير قطعاً للحياة كما اذا انقلب به ضمان الجبر قلنا القتل للحياة  
في حق القاطع ولهذا انقلب به الماتم وانما يعتبر موتاً في حقه اذا ثبت حكم من احكام



الموت في الدنيا ولم يثبت في قتل المولى اياها فبقي قتلا في حقها والمسئلة التي  
استشهد محمد في الكتاب ان قتل المولى اعتبر موتا فيما للزوج من الميراث فكذلك  
فيما عليه قلنا انما اعتبرناه موتا في حق الزوج ليس بقتل والقتل في حق غير القاتل  
موت **وقوله** رحمه الله في الكتاب ان تمام القتل بالموت ولا يتم دون سقوط اهلية الاضافة  
اليه قال رضي الله عنه وكان والذي رحمه الله يقول في هذا التعليل فرع من الاشكال  
وهو ان القتل لا يخلو اما ان يتحقق بتحقيق الجرح او بتحقيق الارهاق ففي الوجه الاول  
هي اهل الاضافة فعل القتل اليه اذ ذاك وفي الوجه الثاني هي ايضا اهل الاضافة  
فعل القتل اليها بدليل ان الجراح اذا مات قبل موت المجرور وكان الجرح خطأ  
ثم مات المجرور بعد ذلك فهذا القتل يضاف الي الجراح حتى يقضي بالعقل  
على عاقلة الجراح واذا لم يكن الجراح اهلا على التفسير الذي ذكرتم ولا جواب  
عنه سوا ان يقال الاهلية وان كانت منتفية اذ ذاك لكن تستبقى اهليته حكما  
تخرجا عن اهدار الدم وان قتلت الامة نفسها لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر  
هشام في نوادره ان للمهر يسقط على قول ابي حنيفة بخلاف الحرة اذا قتلت نفسها  
ولا يسقط على قولهم وروي بن ابي مالك عن ابي يوسف ان المهر لا يسقط بالحرة  
اذا قتلت نفسها فحصل عن ابي حنيفة في هذه المسئلة روايتان وجه رواية  
عدم السقوط ظاهر وهو القياس على الحرة اذا قتلت نفسها بل اولى لان  
مهر الحرة حق لها ومهرها حق للمولى وجه رواية السقوط ان القتل قطع  
الحياة من القاتل ولهذا تعلق به المأثم وانما يسقط اعتبار كونه قتلا ووجه  
اعتبار كونه موتا في حق القاتل اذ ثبت في حقه حكم من احكام الموت في الدنيا  
ولم يثبت في حقها ذلك وهو الميراث فبقي قطع الحياة بخلاف الحرة على ما ذكرنا  
واما اذا ارتدت او قبلت ابن زوجها فلا رواية عن اصحابنا ان المهر يسقط اولا  
يسقط والمشايخ فيه مختلفون منهم من قال لا يسقط لان المنع ما جاء من قبل  
من له الحق وهو المولى حتى يجازي بمنع البدل ومنهم من يقول لا يسقط لان المهر  
تجب لها ثم ينتقل الي مولاها اذا فرغ من حاجتها حتى لو كان عليها دين يعرف  
الي دينها كذا ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده رحمه الله امقرن زوجته

ذلك

بغير

بغير اذن سيدها على الف درهم ومثل ماية فدخل بها ثم اعتقها مولاها المسئلة  
الي اخرها وانما جاز النكاح بالعتق للمعني الذي اشرنا اليه في الكتاب بغير اذنه  
يرد على ما اشرنا اليه لغرض من منه العبد اذا تزوج بغير اذن مولاها ثم اذن له المولى  
في النكاح لا يجوز النكاح المباشر بدون الاجازة ومنها ان الفضولي **المزوج** رجلا  
امراة ثم وكل الزوج بالنكاح لا يجوز النكاح المباشر بدون الاجازة ومنها الصغير  
اذا كان لها وليان احدهما اقرب والاخر ابعد فزوجها الا بعد حال قيام الاقرب  
توقف على اجازة الاقرب فان مات الاقرب او غاب غيبة منقطعة حتى تحل  
الولاية اليه لا بعد لا يجوز الا باجازة مستأنفة ومنها ان المولى اذن زوج مكاتبته  
الصغيرة من انسان **توقف** النكاح على اجازتها فان ادت وعتقت لا يجوز ذلك النكاح  
الا باجازة مستقبله **والجواب** عن النفوس اما الاول فلان انما لم يجز بالاذن  
دون الاجازة لان الاذن فك المجرور عن التصرف فلو جاز النكاح المباشر قبل الاذن  
لا يقع الاذن فكما فيمنع الجواز وقضية هذا انه لا يجوز باجازة مستقبله كما هو  
القياس الا اذا استحسننا وقلنا بالجواز عند الاجازة لقيام الاجازة مقام النكاح  
كما في نكاح الفضولي على ما عرفت وهكذا انقل في الوكيل واما الثاني فلان الا بعد  
حين باشر النكاح لم يكن وليا ومن لم يكن وليا في شي لا يثاني في عواقبه بل يتوانى في ذلك  
اتكالا على راي الاقرب فلم يكن النكاح على وجه الاصلح والانظر فيجب توقيفه  
على اجازته بعد صيرورته وليا ثم كينا له من الكتاب اصل النكاحين وهذا الحق  
اقطع الانفصال عن الفصل الثالث واخيار لها لان للملك لم يرد محل وانما وضع  
المسئلة في الامة دون العبد كذلك لتفريع مسئلة الخيار لان الخيار يختص  
بالامادون العبيد فان دخل بها قبل العتق ثم عتقت فالقياس ان يلزم  
مهران مهر بالدخول قبل العتق ومهر بالنكاح وفي الاستحسان يلزم مهر  
واحد لاستناد الجواز الي الاصل فان قيل كيف يستند الجواز الي الاصل  
والمانع من الاستناد قائم لان الملك مانع من الخبز والعتق يزول الملك مقصورا  
عليه فيمنع الاستناد باعتبار هذا المانع والدليل على صحة ما ذهبنا اليه  
مسئلة وعي ان هذه الامة اذا حرمت حرمة غليظة على زوج كان قبل ذلك



والمسئلة محالها لا تحل علي زوجها الاول هكذا سمعت هذه المسئلة من والدي  
رحمه الله وقد ذكر الشيخ الامام الزاهد الصفار ولكنهم استحسنوا وقالوا يجب  
مهر واحد وهو المسمى وقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب حكم العقد  
اذ لو كان لوجب الحد فكان المهر واجبا بالدخول مضافا الي العقد بايجاب  
مهر اخر بالعقد جمع بين المهرين بعقد واحد وذلك مممتنع يوضحه ان العبد  
اذا تزوج بغير اذن المولي ودخل بها يجب المهر ويؤخذ به بعد العتق ولو كان  
المهر واجبا بالدخول وجب ان يؤخذ به في الحال لان المحجور عليه مواخذ بفعل  
الفعل دون ضمان القبول ويمكن ان يقال بالاستناد ههنا لان المقتضي لجواز  
النكاح من جوده وهو صدور الركن من اهله مضافا الي محله علي ما عرفت وانتاع  
الجواز للحاجة اليه الصون عن الاضرار بالمولي فمقتضى اعتقه المولي فقد  
غلا هذا النكاح عن الاضرار بالمولي فمقتضى اعتقه المولي فقد غلا هذا  
النكاح عن الاضرار بالمولي من وقت وجوده فثبت الجواز من وقت وجوده  
عملا بالمقتضي ونظير هذا ما قالوا في الاجارات العبد المحجور عليه  
اذا اجر نفسه في عمل من الاعمال وسلم من العمل بجواز العقد ويجب  
المسمى وانتاع حلها عن زوجها الاول انما كان لان الاستناد نظير في القيام  
لا في المتلاشي والمستوفي بالوطي متلاشي ولهذا قلنا ان الواهب اذا وقع  
في هبة الجارية وقد وطئها الموهوب له مرارا واطوارا لا يجب العقر  
علي الموهوب له وان كان الرجوع في الهبة فسخا لها في الاصل علي ما عرفت  
في زكاة الجاهل لان المستوفي بالوطي متلاشي فلا يظهر فيه الاستناد فكذا  
فيما نحن فيه فكن في هذا الطريق نوع ومن بدليل المسئلة التي تليها فانه  
قال بعد هذا فان لم يدخل بها حتى يعتقها المولي فالنكاح جائز ولا خيار  
لها ولا لغيرها دون المولي ولو استند الجواز الي الاصل وجب ان يقتضي بالمهر  
كما لو تزوجت باذن المولي ولم يدخل بها الزوج حتى اعتقها والجواب عنه  
ان يقال ان حكم الاستناد يظهر فيما لا يختلف مستحقه لا فيما يختلف  
وههنا يختلف لان المسمى زمان الثبوت هو الامة وزمان العقد هو المولي

واذا

واذا كان المستحق زمان الثبوت هو الامة يمتنع استناد هذا الاستحقاق الي  
زمان العقد يبطل هذا الاستحقاق زمان الثبوت فيبطل الاستناد من حيث  
يثبت رجل زوج عبده الماذون له المديون امرأة جاز والمرأة اسوة  
الغريم يريد به اذا كان النكاح بمقدار مهر مثلها لانه لزمه حكما فالامر له  
ومعني هذا ان التزويج لغة هو التلقيق بين الشيئين لتحقيق غرض لا يستعمل  
احدهما بافادته فكان الركن في اثبات الزوجية الزوجان لا المال فالمال امر  
زايد وجب حكما حكما للشرع لانه من موجبات النكاح لغة وبهذا يجب المهر  
وان نفيا او سكنا فالاصل ان يصرف المالك متى لاقي ملكه لا يمتنع نقاذه من  
لضرر يلحق الغير من حيث الحكم وانما يمتنع لضرر يلحق غيره قصد ابيانه مثلنا  
احدهما المربيع مرض الموت اذا كان عليه دين يحيط بماله تزوج امرأة بمقدار  
مهر مثلها كانت المرأة اسوة للغريم لان المهر ههنا لزمه حكما من الوجه الذي  
قلنا والثانية ان الموكل بمك عزل الوكيل ضمنا حال غيبته ببيع ما وكل به ولا  
يمكن عزله قصد مكاتبة تزوجت باذن المولي ثم اعتقت فلها الخيار وقال  
زفر لا خيار لها وجه قوله ظاهر وذلك لان النكاح نفع عليها بمباشرتها  
وهذا لان جواز النكاح يعتمد الرضا من قبلها كما يعتمد الرضا من قبل المولي فكان  
ما يفيض اليه هذا النكاح من ازيد اياك الملك والقيود عليها مرضيا به عندها  
فوجب ان لا يثبت لها الخيار اذا ثبت العتق فيها عملا بالمانع من ثبوت  
الخيار وصار هذا كالحرة اذا زوجت نفسها من حر ثم ارتدا ولحقا بدار الحرب  
ثم سبيا حتى صادت امة ثم اعتقت فلا خيار لها المعنى الذي اشرنا اليه  
وجه قول علمائنا رحمه الله ما روي ان بريرة اعتقت وكانت مكاتبة فخرها  
رسول الله عليه السلام بقوله ملكك بضعتك فاختراري فان قيل فاحتمل  
انها لم تكن مكاتبة زمان النكاح وحينئذ لم يكن نكاحا بمرضاها فلم يكن  
ما يفيض اليه نكاحا مرضيا به عندنا قيل له من وجهين احدهما ان النبي  
عليه السلام رتب الخيار علي ملكها بضعها علة لثبوت الخيار والعبرة لا بطلاق  
اللفظ لا بخصوص الواقع والثاني ان بريرة كانت مكاتبة وقد ثبت لها الخيار



بالعنف فثبت الخيار لها فيما نحن فيه والجامع بينهما الحاجة الى التصون عن زيادة  
الملك والقيود عليها لا اذا بين الخضم ان بريرة كانت امة زمان النكاح وان ذلك  
يمنع ثبوت الخيار فيها نحن فيه ولكن ذلك تجري مجرى المعارض رجل زوجته  
من النكاح فان بوءها المولي معه بيتا فلها النفقة والكف واعلم ان المولي  
لا يجبر على تسليمها الى زوجها لان الزوج يعتقد النكاح بملك الاستمتاع بها حرة  
كانت او امة ولا يملك ما سواه ولما كان كذلك قلنا اذا زوجها مولاها يثبت عامة  
منافعها سوى منافع الاستمتاع على ملكه واجاب التسليم اليه يتضمن ابطال  
حقه فيما لا يجوز المصير اليه واما النفقة فلان الشرع شرع احتسابات لاقامة  
المصالح وشرع بازائها ارزاقا وكفايات كما شرع عمالة العاملين على العرفان  
وقد شرع رزق الامة والفقراء والولاة في اموال بيت مال المسلمين وشرع  
في باب النكاح على المرأة احتسابا عند الزوج توفير الحق في اقامة مقاصد النكاح  
فشرع لها في مقابلة ذلك رزقا وكفاية فكانت الكفاية للاحتباس فيختص زوجها  
بالاحتباس وميتي لم يتبوءها المولي بيتا لا يقض لها بالنفقة لفقد الاحتباس  
التي تستحق النفقة به وعند الشافعي تجب النفقة بالعقد حتى اوجب النفقة  
على زوج الصغيرة التي لا يجمع مثلها لوجود العقد وجعل النفقة ديناً عليه  
بمعنى الزمان من غير قضاء الفاسي ومن غير قراض ونحن قلنا لا يجوز ان تكون النفقة  
واجبة بالعقد لانه قد وجب المهر به فلا يجب به عوض اخر ولا ناهي عن اعلى ان المولي  
اذا لم يبوءها بيتا لا يقض لها بالنفقة ولو كانت النفقة واجبة بالعقد دون  
الاحتباس لوجبته ههنا لقيام الموجب للنفقة حينئذ قال الشيخ الامام  
الزاهد الصفار واعلم بان النفقة لا تجب عوضاً عن العقد ولا عوضاً عن التسليم  
يلزم وجوبها عوضاً عن الاحتباس رجل وطئ امة ابنه المسلة الى اخرها  
واما صارت ام ولد له لملكه اياها سابقاً على الوطئ صيانة لفعله عن الحرمة  
وصيانة للولد عن الرق ولا يجب العقر لما قلنا ولا ناهي عن اعلى على ثبوت الملك له  
فيها فبعد ذلك وقع الاختلاف بيننا وبين الشافعي في تاريخ الملك فعنده يثبت الملك  
بصفة التاخر وعندنا يثبت بصفة التقدم والقول بالتقدم او لما قلنا فان

قل

قل الملك غير ثابت بصفة التقدم بدليل مسایل ثلاث احدها ان الجارية اذا كانت  
مشاركة بين الاب والابن فوطئها الابن وولدت ولداً فادعاء الاب يثبت النسب  
وتجب العقر اجماعاً الثانية اذا وطئ غير معلق بحجب العقر الثالثة اذا وطئ جارية  
ابنه ثم قذفه النكاح لا يحد ولو كان الملك ثابتاً بصفة التقدم لما وجب العقر  
في المسالين الاولتين ولو وجب الحد في المسلة الثالثة قيل له في الفرق فيما نحن  
بصدده وبين المسلة الاولى من المسالين الثلاث ان الحاجة الى اثبات الملك بصفة  
التقدم ههنا امس لان الملك لو لم يثبت بهذا الوصف فالوطئ يعارض المحل الخالي  
عن احد الملكين وفيما اذا كانت مشاركة بينهما فالوطئ لا يعارض المحل الحادي عن احد  
الملكين واما المسلة الثانية فلا يرد بقض لان الملك غير ثابت فيها لا بوصف التقدم  
ولا بوصف التاخر فلا يستويان في الحاجة الى اثبات الملك ولا ناهي عن اثبات الملك  
بصفة التقدم صيانة لفعله عن الحرمة وصيانة للولد عن الرق وهذا لا يتناقض  
ههنا واما المسلة الثالثة فلان ثبوت الملك وصف التقدم مجتهد فيه فيكون  
الوطئ حراماً عند البعض متمكن فيه شبهة والشبهة مدعاة لدرء الحد الاب  
اذا تزوج بجارية ابنه فولد ولداً جاز النكاح ولا نصير الجارية ام ولد له وعنف  
الولد حكم القرابة اما جواز النكاح فقلل الشيخ الامام الزاهد الصفار وهذه المسلة  
مبينة على ان الابن هل يلزمه اعفاف ابيه بالانكاح اذا احتج الى الوطئ عندنا  
لا يلزمه وعند الشافعي يلزمه وطما كان من مذهب الشافعي انه يلزمه الاعفاف  
ضاد الاب قادراً على طول الحرمة ومن مذهبنا ان طول الحرمة يمنع نكاح الامة وعندنا  
لا يمنع واذا جاز النكاح عندنا يفرع عنه ما ذكر من الفروع حرة تحت عبدة قالت  
لمولاه اعتقه عني بالف درهم المسلة الى اخرها وجه قول زفران الماوراء عتق  
ملك نفسه عن غيره فيقع العتق عنه قياً ساعلي ما لو امره بالاعتاق عنه بغير  
عوض وهذا لان العتق كان ملكاً للمامور قائماً يصير ملكاً للامر بالبيع مقتضى  
صحة الامر بالاعتاق متمنع لانه لو وجد التملك بجهة البيع لانصا ولا اقتضا اما  
نصاً ولا بشكل واما اقتضا فكذلك لان المقتضي يثبت بطريق الاضمار وانما يحسن  
ويصح اضماراً ببيع وتحسن اظهاراً صيانة لما قال في الجامع رجل قال لامرأته ان



دخلت الدار انت طالق ونوي اضرار الفايصديق ديانة لانه تحسن اظهاره فيحسن  
اضماره ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ونوي اضرار الفايصديق لانه يصير كانه  
قال ان دخلت الدار فوانت طالق وذلك لا تحسن اظهاره فيصح ويسمى اضراراً وفيما نحن  
فيه لو اظهرنا ما اضراراه لا يصح وجه الاستحسان انما امره باعتناق عبده عنها ولن  
يقع الاعتناق عنها الا باثبات الملك لها فيه فيثبت الملك لها فيه بطريق الافضاء  
والاضرار في الكلام لتصحج الكلام ما مع اعتباراً بالاضرار التي يشتمل عليها كذا  
الله تعالى وقد ثبتت الشيء منها وان كان لا يثبت قصد الاعتناء ببيع الاجنة في ارحام الامة  
فانه يثبت منها وان كان لا يثبت قصد الاعتناء بالامر بالاعتناق بغير عوض على ما ياتي بيانه  
بعد هذا ان شاء الله تعالى واذا ثبتت الملك ففسد النكاح لان ملك اليمين اذا طهر على ملك  
النكاح ابطله فان قيل وجب ان لا يبطل النكاح لان الملك هو ما كما يثبت يزول حكماً  
للاعتناق فصار هذا كالموكل اذا اشترى منكوجته لا يفسد النكاح لان الملك كما يثبت  
يزول قيل له في الفرق بينهما ان الملك متى ثبت في المحل على هذا الوجه ان يتعلق به  
حق غيره زمان الثبوت لا يفسد به النكاح وان لم يتعلق به حق غيره يفسد وفيما  
نحن فيه لم يتعلق به حق غيره وفيما اذا اشترى الوكيل منكوجته قد يتعلق به حق الملك  
ولا يفسد به النكاح فان قيل ما ذكرتم من التعليل منتقض بما لو قال لعبده كقر عينك  
بالمال فان العبد لا يفتك من التكفير من المال الا بالعتق فاقضي هذه اثبوت العتق  
فوجب ان يثبت تمسكاً بما ذكرتم وكذلك اذا قال لعبده تزوج اربعاً قيل له في الفرق  
بينهما من وجهين احدهما من حيث المجادلة والاخر من حيث المفاضة اما الاول فلان  
الاضرار فيما نحن فيه اقل لان الذي يصار الي اضرار ههنا البيع وفي صورة النظر الذي  
يصار الي اضرار اعتاقه وتعليك المال الذي يقع به التكفير اذ التمكن يفتقر اليهذين  
الامر من والاضرار على منافاة الدليل فلا يلزم من المصير الي الي من المصير الي الكفر  
والوجه الثاني ما ذكره شيخ الاسلام المعروف نحو اضرار اده ان مقتضى لتصحج المذكور  
انما يثبت لمكان الضرورة لان غير مذكور وغير المذكور يجعل مذكوراً ضرورة صحة  
المذكور والثبات بالضرورة لا يبعد وموضع الضرورة فمقتضى امكن اثبات مقتضى بعد  
مادعت الضرورة الي اثباته يثبت ومقتضى لم يكن اثباته على هذا الوجه لا يثبت وفيما

لا يمكن

لا يمكن اثبات العين على وجه يظهر في حق الملك دون غيره لان اثبات العتق على  
هذا الوجه ممتنع شرعاً لان العتق مما لا يحتمل الخصص فالضرورة في حق التمكن من التكفير  
ان اوجبت ثبوت العتق فانتفاءها في حق غيره يمنع الثبوت ولا يثبت على هذا  
تخرج ما اذا قال لعبده تزوج اربعاً فان قيل ما ذكرتم منتقض بفساد النكاح بثبوت  
ملك اليمين مقتضى صحة الاعتناق قيل له ما قلنا يقتضي ذلك اذ لم يكن الحكم ثابتاً  
على منافاة الدليل وملك النكاح ثابت على منافاة الدليل لانه ثابت بالضرورة ولهذا  
لا يفسخ بالتفاسخ فلهذا لا يصح الاعتناء عنه على الاطلاق ولو قال اعتق عبدك  
عني بغير شيء المسئلة الي اضرارها وجه قول ابي يوسف رحمه الله ما ذكرنا من  
اثبات الملك بطريق الاقتضاء وصار هذا كما لو قال لغيره اعتق عني بالغ ورطل بن  
خمر وجه قولها قوله عليه السلام الولي لمن اعتق والمعتق هو المأمور لان ايجاب  
الاعتناق كان منه فكان الوكالة والمعني في المسئلة ان المأمور اعتق ملك نفسه  
عن غيره فيقع العتق عنه كما قيل الامر ببيان ذلك ان الامر بالاعتناق عنه بغير عوض  
استيهاب والهبة لا تتم دون القبض والقبض لا يمكن اثبات بطريق الاقتضاء بخلاف  
البيع والفرق بينهما ان الامر بالاعتناق عنه قوله والقبض فعل والفعل يثبت  
مقتضى فعل اخر فاما لا يثبت مقتضى صحة القول في موضع ما وفي الامر بالاعتناق  
عنه بغير من الثابت مقتضى صحة هذا الامر البيع وانه من قبيل الاقوال والقول  
المعروف يجوز ان يجعل موجوداً مقتضى صحة المذكور كما في قوله تعالى واسبل القرية  
ولم نجد في موضع ما اعتبار الفعل المعلوم موجوداً مقتضى صحة القول والقياس  
ينبغي اعتبار المعلوم موجوداً الا انا اعرضنا عنه فيما كان من قبيل الاقوال  
بما تلونا من النص وورود النص باعتبار القول المعلوم موجوداً ضرورة صحة  
المذكور لا يكون ورود الفعل المعلوم موجوداً ضرورة صحة المذكور لان الاقوال  
دون الافعال وورود الشرع باثبات الادبي لا يكون وروداً باثبات الاعلاني فاما  
اذا قال اعتق عبدك عني على الف درهم ورطل من خمر قلنا ذكر عيسى بن ابيان  
والشيخ الامام ابو الحسن الكرخي وغيرهما من المشايخ ان المذكور في كتاب الاكرام  
قول ابي يوسف انا على قولها فيقع العتق على المأمور ولين سئلنا فنقول في الفرق



بليهما من وجهين ما ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده ان البيع الثابت مقتضى  
هذا الامر جائز من وجه فاسد من وجه لان اشتراط الفاسد وهو رطل من خمر  
من حيث اللفظ دخلت على الامر بالاعتناق والشرط الفاسد متى دخل في الاعتناق  
لا يفرج في صحته كالوقال لعبدك انت حر علي الف درهم ورطل من خمر فانه يعتق العبد  
بنفس القبول ودخل في البيع من حيث المعنى لان البيع يثبت بمقتضى صحة  
هذا الامر فاذا دخل عليه من وجه دون وجه اوجب الفساد من وجه دون  
وجه فوقع جائزا من وجه فاسد من وجه توفيرا على الشبهين حظما من  
الحكم بقدر الامكان فمن حيث انه جائز اوجب الملك للامر من غير قبض ومن  
حيث انه فاسد اوجب الملك له بالقيمة لا بالمسمى فان قيل فلم كان العمل بالشبهين  
على هذا الوجه اولي من القلب والعكس قيل له لانا لو اظهرنا شبه الفساد  
في حق الملك ومعناه من الثبوت قبل القبض يقع العتق عن المأمور ولا يتحقق العمل  
بالشبهين حينئذ بل يفوت العمل بها فلما صارنا الى ما حرنا اليه والوجه الثاني كما  
ذكره شمس الائمة السرخسي بعد ذكر الفرق بين الامر بالاطعام وبين الامر بالاعتناق  
ان الفقير يصلح نايب والعبد لا من حيث ان ما يئنه تتلف بالاعتناق ولكن العبد  
يكتف بعد الاعتناق فمن هذا الوجه يندرج فيه ادني القبض مع الشيوع فيما  
يستطاع فيه بالقيمة ومع الاتصال في الثمار على راس الاشجار فانه يكفي لثبوت الملك  
والبيع الفاسد دون الهبة فيه يتضح الفرق بين هذه الفصول واساعلم ٧  
**كتاب الطلاق** رجل قال لامرأته وقد دخل بها وهي من ذوات الحيض  
انت طالق ثلاثا للسنة فهي طالق في كل طهر تطليقة لان السنة في الاعتناق تفريقة  
على الاطهار وذلك ثابت بقوله تبارك وتعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن قال المفسرون ان الطلاق للعدة ان يطلق الرجل امرأته في طهر لاجماع فيه  
والخبر يدل على هذا وهو ما روي ما لك عن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما انه طلق امرأته  
وهي حايسة فذكر عمر ذلك لرسول الله عليه السلام فقال اثنان بك فليراجعها فاذا اطهرت  
عن حيضة اخرى فليطلقها ان شأفتك العدة التي امر الله تعالى ان يطلقها الله  
والمعنى فيه من وجهين احدهما ان الزوج لا يستمتع بها في حيضتها فيسخر بفراقها

وحيثما كان من وجهين ما ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده ان البيع الثابت مقتضى هذا الامر جائز من وجه فاسد من وجه لان اشتراط الفاسد وهو رطل من خمر من حيث اللفظ دخلت على الامر بالاعتناق والشرط الفاسد متى دخل في الاعتناق لا يفرج في صحته كالوقال لعبدك انت حر علي الف درهم ورطل من خمر فانه يعتق العبد بنفس القبول ودخل في البيع من حيث المعنى لان البيع يثبت بمقتضى صحة هذا الامر فاذا دخل عليه من وجه دون وجه اوجب الفساد من وجه دون وجه فوقع جائزا من وجه فاسد من وجه توفيرا على الشبهين حظما من الحكم بقدر الامكان فمن حيث انه جائز اوجب الملك للامر من غير قبض ومن حيث انه فاسد اوجب الملك له بالقيمة لا بالمسمى فان قيل فلم كان العمل بالشبهين على هذا الوجه اولي من القلب والعكس قيل له لانا لو اظهرنا شبه الفساد في حق الملك ومعناه من الثبوت قبل القبض يقع العتق عن المأمور ولا يتحقق العمل بالشبهين حينئذ بل يفوت العمل بها فلما صارنا الى ما حرنا اليه والوجه الثاني كما ذكره شمس الائمة السرخسي بعد ذكر الفرق بين الامر بالاطعام وبين الامر بالاعتناق ان الفقير يصلح نايب والعبد لا من حيث ان ما يئنه تتلف بالاعتناق ولكن العبد يكتف بعد الاعتناق فمن هذا الوجه يندرج فيه ادني القبض مع الشيوع فيما يستطاع فيه بالقيمة ومع الاتصال في الثمار على راس الاشجار فانه يكفي لثبوت الملك والبيع الفاسد دون الهبة فيه يتضح الفرق بين هذه الفصول واساعلم ٧

وتجود

وتجود بطلانها لان الانسان اسمي ما يكون بالشي الذي لا ينتفع به فاذا اطلقها والحالة  
هذه يلحقه بذلك تاسف ويرد فيه تلف فالشرع نهى عن ذلك تلطفا به وتعتطا عليه فان  
قيل لا يجوز ان يكون النهي لذلك لانه لو كان كذلك لكان الطلاق في حيضها اذا  
كانت غير مدخول بها حراما قيل له لا كذلك بل النهي لما ذكرنا واما طلاقها في حيضها  
وهي غير مدخول بها فلا ان الزوج لا يستحق بطلاقها وهي غير مدخول بها لاقتحام  
الزوج والحالة هذه بفراط الداعي اليها وذلك يصرح عن السخا بطلاقها فيكون تطليقه  
ايها والحالة هذه تطليقا مع قيام الصارف والتطليق مع قيام الصارف ادل على ماس  
الحاجة واشتداد الداعي اليه والوجه الثاني ان التطليق في حالة الحيض تطويل  
للعدة عليها وذلك حرام لقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا وقيل في تفسيره  
ان يطلقها ضرارا ثم يراجعها اطوارا تعتدوا وضارا تطليق بل العدة عليها والطلاق في  
طهر جامعها في حرام ايضا لقوله عليه السلام فاذا اطهرت من حيضة اخرى فليطلقها  
والفالتعقيب بلا فصل ولانه تطليق لا مع قيام الصارف لان الوقاع السامة والمال  
والتبرم والامتنعاق وان نوي وقوع الثلاث جملة صحت نيته عندنا خلا للزهر  
رحمه الله وجه قوله انه نوي ضد السنة لما قلنا ان السنة في الثلاث تفريقتها  
على الاطهار ولقوله عليه السلام لابن عمر اخطات سنتك ما هكذا امرك ربك ان من  
السنة ان تستقبل العدة استقبالا وتطلقها في كل طهر تطليقة ولان المأمور  
لوقت وكذلك تفريقة الثلاث على ثلاثة اطهار واذا كان كذلك صار كانه قال انت طالق  
اوقات السنة ولو قال ذلك ونوي وقوعهن الساعة لم يقع نيته لان الوقاع لا يحتمل  
الوقاع بالنية وكما نقول انه كما نوي ما يحتمل لفظه وفيه تشديد الامر على نفسه  
فيجب تصحيح نيته ويبان انه نوي ما يحتمل لفظه لان السنة عبارة عن الطريقة  
مرضية كانت او مسخوطة قال عليه السلام من سن سنة حسنة فله اجرها  
واجر من عمل بها الي يوم القيمة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل  
بها الي يوم القيمة وقال في المثل استنتت الفصال حتى القرعي اي تطرقن في التزوان  
تطريقا ووقع الثلاث جملة سنة من حيث انه طريقة ومن حيث انه عرف  
صحته بالسنة وهو ما روي عن النبي عليه السلام انه قال من طلق امرأته الفابات



امراته ثلاث والباقي رد عليه وروي عن بن عباس انه سئل عن طلق امراتك تعد النجس فقال يكفيه من ذلك راس الجوز فان قيل ما ذكرتم من المعنى موجود في الايقاع لانه اذا صح الوقوع صح الايقاع لا منتاع الوقوع بدون الايقاع فيكون شيئاً من حيث الايقاع والوقوع قيل له الوقوع لا يوصف بالحرمة لانه ليس بفعل المكلف والايقاع يوصف بها لكونه فعل المكلف وكان الوقوع اشبه بالسنة المرضية فلذا قال ما قال بخلاف ما لو قال انت طالق ثلاثا او قال السنة لان هناك صرح بالا فافطنة اليه الاوقات وما نحن فيه ذكر ما هو تعريض وكتابة عنها والعمل بالصرح اولى ولو نوي ان يقع عند راس كل شهر واحدة صححت نيته لان اللام تستعذر للوقت فيصح ارادة الاوقات بها وان كانت آتية مدخولاً بها او من ذوات الاشهر تقع الساعة واحدة وبعد شهر اخرجي وبعد شهر اخرجي لان الشهر فيها اقيم مقام القرء لانقضاء عدتها بالاشهر وقال زكريا يطلقها عقيب الوقاع بل يفصل بين الوقاع والايقاع بشهر وجه قوله ان الايقاع عقيب الوقاع بلا فصل ايقاع من غير مساس الحاجة اليه لانه بالوقاع يتبرر مكانها من حيث انه قضى وطهر منها وبقيت من وجهين من حيث الطهر ومن حيث الحبل لانه يدعو الي امساكها واذا بقيت الرغبة من وجهين من حيث ترجح جانب البقاء فكان الايقاع في حال مساس الداعي اليه وجه قول علي بن ابي طالب رحمه الله ان هذا ايقاع مع قيام الحاجة لان الرغبة فيها بعد الوقاع باقية من وجهين احدهما الطهر والثاني الامن من العلوق لان الامن من العلوق جملة داعية الي امساكها لما يلحقه من التعب والحن في تربية الولد وحضنته وصيانتها ولان الولادة جهة في رخصه الم وسعة المحل ولهذا كانت الولادة في الجارية عيباً ابداً في رواية كتاب المضاربة ويظهر ذلك في عكس بطلانها وحاصل عينيها وزايلة من وجهين حيث انه فقير من منها فيترجح جانب البقاء فاذا مضى شهر يطلق طلاقاً اخر لان الشهر في حقها فصل في فصول العدة كالقرء من ذوات الاقترال التي هي من ذوات الاقترال لا يطلق الا بعد انقضاء فصل من فصول فكذلك من كان من ذوات الاشهر وان نوي وقوع الثلاث الساعة فهو علي ما ذكرناه انما ولو قال لها انت طالق للسنة ذكر الكرخي في الجامع انه اذا نوي ثلاثا كان ثلاثاً في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وان نوي وقوع

الثلاث

الثلاث جملة لم تقع نيته للمعنى الذي اشرفا اليه في الكتاب وتطلق الحامل ثلاثا للسنة وقال محمد لا تطلق للسنة الا واحدة وهو قول زفر رحمه الله وجه قولنا ما روي عن عبد الله بن مسعود انه قال لا يطلق احدكم امراته الحامل ثلاثا فيندمه الله تعالى ان يجتمع عليه نفقتها واجر رضاعها وجاعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه طلاق الحامل للسنة واحدة وعن الحسن البصري رحمه الله مثل قولها ولم يعلم لها مخالف من الصحابة فحل ذلك محل الاجماع وبدل من المعقول يدل على ما قاله لان الاصل في الطلاق الخطر وانما ورد الشرع بالاجماع مفرقاً على فصول العدة ففي حق ذوات الاقترال مفرق على الاقترال وفي حق ذوات الاشهر مفرق على الاشهر لان كل شهر فصل من فصول العدة فاذا عد منها ذلك ههنا بقي مخطوراً على ما كان كما في المند طهرها ولا يحنفها وابي يوسف رحمه الله قوله تعالى وتعالى الطلاق من ان قامساك بمعرفة وفتش باحسان وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فقد شرع عز وعلا تفريق الثلاث في العدة من غير فصل بين الحامل والحائض لان هذه مدة تنقضيها العدة فيكون فيها محل التفريق الثلاث وقيا ساعلي ذوات الاقترال وذوات الاشهر وهو المعنى وهو ان العدة لما انقضت بانقضاء مدة الحمل وعدة الطلاق لا تنقضي الا بثلاثة اقترال لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن الاية علمنا ان مدة الحمل اقيمت مقام ثلاثة اقترال وثلاثة اقترال من حيث الحقيقة محل الثلاث فكذلك ما يقوم مقام الاقترال خرج على هذا المند طهرها لانه لم يوجد في حقها ثلاثة اقترال لما يقوم مقامها واما حديث بن مسعود فانما قال بطريق الاشتقاق والارفاق بدليل خاتمة الحديث واما الحديث الاخر فقال الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بخوار زادته تاويله لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة احسن الطلاق فانما اراد نفي الاحسن لانني احسن فان قيل ما الفائدة في تخصيص الحامل بالذكر والحائض بالاجماع في ذلك شرع سواء قيل له انما خص الحامل بالذكر لان فائدة الاقتصار على الواحدة امكان الرجعة ومنفعة الرجعة في الحامل اكثر لاشتغالها على استدامة النكاح وتربية الولدين لا بغيره رجب قال كل امرأة اتر وجهها فهي طالق فتزوج امرأة وطلقت ثم تزوجها ثانياً لم تطلق اء لم بان الكلام في هذه المسئلة وفي التي تليها



في كلمة كل وكما وفي صحة تعليق طلاق الاجنبية نكاحها اعلم ان كلمة كل تخصب الاسما  
وتقتضي عمومها وكلمة كل تخصب الافعال ويقتضي عمومها وبعض المحققين من مشايخنا  
يقولون بان ما في كلمة مصدرية لان ما قد تكون مصدرية قال الله تعالى وضائق عليهم  
الارض بما رحبت اي برحبها وقال الشاعر ليس المرء ما ذهب الليالي وكان في  
له ذهابا معناه ليس المرء ذهاب الليالي فيصير تقدير الكلام كانه قال كل تزوج  
امراة ميني فهي طالق فيثبت العموم فنية لكل كلمة كل وهي مقتضية للعموم قال الله  
تعالى كل نفس ذائقة ومن حيث الابتداء نقول انها تقتضي تكرار الافعال وتعددها  
قال الله تعالى كل اوقد وانا نار الحرب اطفأها الله وقال الله تعالى كل نفسي جلودهم  
بدلناهم جلود اغيرها وقال الشاعر كلما قلت خلا مجلسنا بعث الله ثقيل الفاس  
قال الامام الزاهد الصغار رحمه الله ولقطة التكرار التي يتناطق بها الفقهاء في  
هذه الكلمة ليست على تحقيق معني التكرار لان التكرار في العود مرة بعد اخرى  
والفعل لا تحتل ذلك والي هذا اشار محمد رحمه الله في الجامع والمبسوط حيث  
قال ان كلمة كل تقع على جماعة الدخول والنسأ ثم اعلم ان اليمين بالطلاق  
والعتاق انما تقع في الملك او مضافة الي سبب الملك وامان في المسئلة عبد  
ابن مسعود وعبد الله بن عمر والفاسم بن محمد ومجاهد وسليمان بن يسار وسيل  
عمر بن الخطاب رضي الله عنهم عن قال لامرأته ان تزوجتك فانت علي كظراي  
فقال عمر هو مظاهر وعند الشافعي لا يصح ومذهب مذهب علي وعبد الله بن عباس  
رضي الله عنهم وروي انه قيل لعبد الله بن عباس ان بن مسعود رضي الله عنه  
يقول اذا قال الرجل ان نكحت فلانة فهي طالق فيقع الطلاق اذ انكحها فقال  
ابن عباس ان كان قال فقد اخطا لان الله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم  
المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل اذ اطلقتموهن ثم نكحتموهن وروي عن النبي عليه  
السلام انه قال لا طلاق قبل النكاح واراد به تعليق الطلاق بالنكاح فانه  
روي ان عبد الله بن عمر بن العاص اراد ان يتزوج امرأة علي صداق مثلها  
فكانت ثاقي ذلك الا وان يزيد فقال لعبد الله بن عمر وان نكحتها فهي طالق  
فبلغ رسول الله عليه السلام فقال لا طلاق قبل النكاح ومن الناس من قال

يصح

يصح التعليق بصفة التخصيص دون التعميم والاختلاف والحقيقة راجع الى المعلق  
بالشرط هل ينقد سببا قبل وجود الشرط عندنا لا ينقد سببا فلا يستدعي محلا  
يثبت فيه الحكم وعنده ينقد سببا فيستدعي محلا يثبت فيه الحكم والكلام في هذا  
يطول ولو لا خوف السأمة والملال والتهمة والاستثقال لسال فيها شعابه من  
المعاني رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها وانت بولد استة اشهر  
المسئلة الي اخرها وما قال في الكتاب النسب يثبت بالفراش دليله ان النسب  
انما يثبت بالما قال الله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا لآله  
الا ان الذي منه الانحلاق وبه الانحلاق لا يمكن الوقوف والاطلاع عليه لثغيب  
عن ابصارنا الي هذا المعني وقعت الاشارة بقول كعب رضي الله عنه حين  
نزل قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم والله اعني  
بغبوته اعرف بولدي فاني اعرفه نبي حقا ولا ادري ما الحدث النسب في  
فاقام الشرع الفراش الصحيح مقام حقيقة الماء فصار الفراش سببا لثبوت  
النسب واصل ذلك قوله عليه السلام الولد للفراش وللماهر الحجر او قال  
الا تلبث روي هذا الحديث عبد الله بن يوسف عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة  
عن رسول الله عليه السلام وروي اسمعيل بن عياش عن شرجيل بن مسلم  
الخولاني عن ابي امامة الباهلي رضي الله عنهم قال ان رسول الله عليه السلام  
قال في خطبة الوداع الولد للفراش وللماهر الحجر ثم اعلم ان الفراش يذكر  
ويراد به الفراش المعروف ويذكر ويراد به المرأة ويذكر ويراد به الزوج هكذا يحكي  
الخصاص عن غلام ثعلب عن بن الاعرابي اما الفراش المعروف فاما سمي فراشا لانه يستر  
وسمي المرأة فراشا لان الزوج يستر بها وشي الزوج فراشا علي معني انه صاحب  
الفراش والشيد ابو علي النخعي الفارسي بانث تعاقبه ويات فراشا خلق  
العبادة في المدا قتل ومن المعلوم ان النبي عليه السلام لم يرد به الفراش المعروف  
فبقي الاسم مشترك بين الزوجين لكن دل الدليل على ان المراد به الزوج وهو ما  
روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال الولد لصاحب الفراش  
رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك فالتي ان تزوج طالق فتزوج عليها في عدة



من طلاق باين المسئلة الي اخرها فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا تزوج  
امه في عدة حرة فانه لا يجوز عند ابي حنيفة لكونه نكاح الامه على الحرة قيل  
له في الفرق بينهما ان المنهي او المنفي ادخال فراش الامه على فراش الحرة لان ذلك  
يغبطها وقد وجد لان الفراش في المعتدة ثابت بدليل انها اذا جات بولد يثبت  
النسب والفراش في المنكوحه يثبت بنفس النكاح او بقول المسائل ان افشاء  
جواز نكاح الامه وعدة الحرة باعتبار كونه ايثارا للامه على الحراير الا ترى ان  
لوجع بينهما في النكاح تجوز نكاح الحرة دون الامه وان لم يوجد نكاح الامه  
على الحرة والله اعلم **باب انواع الطلاق** رجل قال لامرأته انت طالق  
اي شيء نوي لم يقع الا واحدة مملك الرجعة وكذلك اذا قال طلقك اما اذا نوي  
البيسنة معلقة بانقضاء العدة وليس ذلك في وسعة لما فيه من ابطال حكم  
ثابت بالنسب وهو قوله تبارك وتعالى ويعولن احق بردهن فان قيل لم قلتم  
ان الزوج لا يندرج في وسعة ولا يخرط في امكانه اثبات ما كان معلقا  
بانقضاء العدة الا ترى ان من قال لامرأته وهي مدخول بها انت طالق ثم قال  
جعلته باين قيل له المسئلة ممنوعة على قول محمد رحمه الله ولين سلنا  
على قولها فنقول في الفرق بينهما ان اصل الطلاق لا يثبت بالنية بدليل  
انه اذا نوي طلاق امرأته لا يقع فكذا ما كان وصفا له واصل الطلاق  
يثبت بالعبادة فكذا ما كان وصفا له يثبت بالعناق وهي قوله جعلته ذلك  
الطلاق باينا ونحن عينا بقوله وليس ذلك في وسعة ليس ذلك وسعة بالنية  
وان نوي الثنتين او الثلاث بطلت نيته عندنا وقال الشافعي يجر فيه الثنتين  
والثلاث وجه قوله انه نوي ما يحتمل لفظه فوجب ان يقع وانما قلنا  
ذلك لان قوله انت طالق صفة لها بالطالقية والصفة تارة تكون بالواحد  
وطررا تكون بالثني ومرة تكون بالثلاث وهكذا يكون في قوله طلقك لانه  
اختبار بالتطبيق والاختبار تارة تكون بالواحد ومرة يكون بما ورره الا  
ترى ان الرجل اذا قال ضربت فلانا ليستقيم تفسيره بانه عدد يكون  
ولانه يفسر بالعدد ولا يجوز التفسير به الاحتمال ذلك والدليل عليه

ما ذكرنا

ما ذكرنا صدر الامام الاجل الشهيد في الفتاوى ان الرجل اذا قال لامرأته  
طلقك نفسك ثلاثا فقلت طلقت نفسي يقع الثلاث ولا يقع به الثلاث الا اذا  
كان محتملا للثلاث وهذا ظاهر بين نيز لا سبيل الي مجرده وانكاره وصار  
هذا كقولك انت باين ونوي به الثلاث وجه قول علمائنا رحمهم الله ان قوله  
طالق في اصل الوضع للمرأة الواحدة الا ترى انه يقال في التثنية والجمع طالقان  
وطالق واذا كان كذلك لم يحتمل المثنى والجمع فلا يقع نية المثنى والجمع وانما سبب  
العدد ليس باعتبار راده تفسيره لانه العدد ليس يستقيم تفسيره للواحد لكن  
انتصاه به باعتبار وقوع الفعل عليه لان الواضع هو العدد الا ترى ان الرجل  
اذا قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق ثلاثا يقع الثلاث وكذا اذا قال  
لامرأته انت طالق واحدة فانت بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة  
لا يقع والعدد انما يقع باعتبار مصادفة الانتفاع اياه والوجه الثاني ما ذكره  
صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله من هذا الاختلاف ينزع الى اصل اخر وهو ان  
المقتضى هل له عموم او لا عندنا المقتضى لا عموم له وعندنا ان مقتضى عموم  
والوقوع ههنا بطريق الافضا لان قوله انت طالق اخبار بالطالقية اعتبارا  
بساير اوزاده وانما يقع الاخبار اذا كان المخبر به ثابتا سابقا عليه فيثبت  
المخبر به سابقا عليه نصحي له فيكون ثبوته ضرورة صحة المذكور فيكون ثبوته  
بطريق الاقتضا اثبات ما يتوقف عليه وجود المذكور واذا كان كذلك يمتنع عموم  
لانه يثبت باعتبار الضرورة والثابت بالضرورة لا يعد وموضع الضرورة والضرورة  
فيما وراء الواحد بخلاف قوله انت باين لوجهين احدهما ما ذكره الشيخ الامام  
الزاهد المصنف ان انتصاهما بالبيسنة على ضربين بينونة وهي لا تحل بعدها  
الازواج اخر وبينونة تحل هي بالعقد المحال فاذا نوي احدهما يقع وان لم يثبت  
الاقل فاما انتصاهما بالطلاق فلا يتنوع لان الطلاق لا يستقيم كناية عن  
التخريم الا ترى انه لو نوي به التخريم لم يحرم ما دامت في العدة فلم يتنوع الطلاق  
فلا تقع النية اذ النية تقع فيما يتنوع لا فيما لا يتنوع وقد عرف تمام هذا  
في الجامع وجه الثاني ما ذكره الشيخ القاضي الامام فخر الاسلام ابو اليسر رحمه



رجه اسم وما البان وما يشبه ذلك فمثل طالق من حيث انه نعت غير ان البيهقي  
تتصل بالمرأة للحال ولا اتصالها وجهان انقطاع الى الملك وانقطاع يرجع الى الخل  
فيتعدد المقتضي على الاحتمال فمع تعيينه واما طالق فلا يتصل بالمرأة للحال لان  
حكمه في الملك متعلق بالشروط وحكمه في الخل معلق بكمال العود انما حكمه للحال  
انقاذ العلة وذلك غير متنوع فلا تتم النية وهي في الحقيقة يرجع الى الاول  
ولو قال انت طالق الى اخره يصح نية الثلاث دون الثنتين وقال الشافعي يصح  
النيتان جميعا اعلم ولا ان قول الزوج لامرأته انت الطلاق صحيح وان لم تكن  
هي طالق بل كانت محلا للطلاق لانه يعبر بالشئ عن محله لا تري انه قد يعبر بالفعل  
عن محله كما قال شاعرهم خيل صيام وخيل غير صيام تحت العجاج واخري لعنك الجحما  
فالصيام فعل وهو مصدر يقال صام يصوم صيا ما فعبر بالفعل عن محله قال تعالى  
هذا طلاق الله فعبر بالفعل عن المحل فكذلك فيما نحن فيه يصير كانه قال انت مطلقة  
او يصير كناية عن قوله انت ذات الطلاق بطريق حذف واقامة المضاف اليه  
مقام المضاف كما في قوله تعالى ما وعدتنا على رسلك اي على لسان رسلك وما صحت  
هذه العبارة صحت نية الثلاث لان الاسم اذا دخل لام التعريف ينصرف الى الجنس  
ويفيد الاستغراق واذا كان كذلك فقد نوي ما يحتمله اللفظ فتصح نيته واما  
اذ نوي الثنتين فعند الشافعي تنع نية الثنتين لان اللفظ اذا كان يحتمل الجنس  
يحتمل مادونه ولهذا المعنى يصح ارادة ما دون الجنس من الاسامي المحلاة بالان  
واللام كما في قوله تعالى الزانية والزاني فالجنس غير مراد لان سارق ما دون النصاب  
ليس محررا والغدر قمر عليه غير مراد فلم يكن لادني مراد او لم يكن الجنس ايضا مراد  
ولكن المراد هو لادني مع الذي توسط بين الجنس والادني فكذلك فيما نحن فيه  
وجه قول علماء راجهم اسم ان المثنى عدد واسم الجنس لا يتناول العدد لان اسم  
الجنس موضوع لتعريف المسمى كما في قوله تعالى الحمد لله على ما اختاره المحققون  
من ائمة النفس واليهود كما في قوله تعالى فعص فرعون الرسول والجنس كما في  
قوله تعالى ان الانسان لغي خسر والعدد ليس من لوازم الجنس لان للجنس وجودا دونه  
وكذلك ليس من لوازم المعهود والمسمى واذا لم يكن العدد مسمى وليس هو ايضا من

قدم

لوازم

لوازم المسمى يمنع ارادته باللفظ على ما عرفت بخلاف الزاني والسارق لان الحرفين هما التاوي  
باعتبار اشتغال كل واحد من الاسمين على الحكمة الداعية الى اجابته ولما عرفت ان  
ترتيب الحكم على الاسم جمعة في السحاب ذلك الحكم على كل فرد من الافراد المسميات  
بذلك الاسم اذا صلح ان يكون المسمى حكمة داعية الى ذلك الحكم وقضية هذا وجوب الحد  
على المحسن وسارق ما دون النصاب الا انه اقتنع لمعارض عرفت في موضع رجل  
قال لامرأته انت طالق واحدة او لا فليس بشئ وذكر في كتاب الطلاق من المبسوط  
اذا قال لامرأته انت طالق واحدة او لا شي كان ابو يوسف يقول ولا تنفع واحدة  
وهو قول محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يقع شي واجمعوا علي انه لو قال لها انت طالق  
او لا لا يقع شي فاما اذا قال لها انت طالق او لا شي ذكر في رواية ابي سليمان انه  
لا يقع ولم يذكر خلافا وذكر في رواية ابي جعفر رحمه الله وقال يقع على قول محمد ولا  
يقع على قول ابي يوسف الاخر وذكر الفقيه ابو الليث في مختلفاته ان قوله انت  
طالق او لا شي ان كان مطلقة لنفي الايقاع اصلا الا انه يحتدل نفي النسخ عن  
الواقع باضمار كلمة من كانه قال او لا شي من الواقع واذا احتمل ذلك تحتل على ذلك  
تحرز عن الفا الايقاع وهذا بخلاف قوله او لا لان الواقع غير مذكور في معرض  
النفي لا ضحا ولا كناية والتخصيص يصح في اللفظ لا في غيره على ما يتكبر بانه  
في اول كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة  
المسئلة مع اخواتها ليسهل تحريمها الاصل الذي ذكره رحمه الله في الكتاب وذلك  
يستأثر بمعرفته من كان عهدا ومناع اللغة الا انه رحمه الله ذكر ما اذا قال لامرأته  
قبل الدخول بها انت طالق واحدة قبل واحدة تقع واحدة وسكت عن نفسه بوجه في  
الدخول بها انه يقع واحدة او ثنتين وذكر محمد في ابواب الطلاق من الجامع انه  
يقع ثنتان وهذا مشكل لان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي وجود ذلك الغير على  
ما ذكره محمد في الزيادات الانزعي الى قوله تعالى لنفد البحر قبل ان تنفد كل تدري  
والجمله تعالى فتحر بر رقبته من قبل ان يتماسا وقال النبي عليه السلام خللوا  
اصابعكم قبل ان ينخلها نار جهنم وجوابه ما ياتي في اصول الجامع ان شاء الله تعالى  
ولو قال انت طالق ثلاثة انصاف تطليقتين فمضى ذلك لانه افر كل نصف بالايقاع



والطلاق لا يتجزئ وتوفاً إذا وقع جزءه وقع كله وحكي عن الشيخ الإمام اسمعيل  
 الله رحمه الله أنه كان يقول كنت لم أفهم هذه المسئلة منذ أربعين سنة ولو قال انت طالق  
 ثلاثة انصاف تطليقة قال بعضهم يقع تطليقتان وقال بعضهم يقع ثلاث لأنه يراد بالنصف  
 المذكور ههنا الثلث بطريق اطلاق اسم الكل على البعض لتضمن النصف الثلث ولكن الصحيح  
 هو الاول لأنه لا يجوز ارادة الثلاث باسم النصف لأن النصف اسم لمقدر بمقدار حيث  
 لا يطلق على ما دونه ولا ينطوي على ما فوقه فكان بمنزلة العدد واسم العدد لا يحتمل  
 الخصوص ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين المسئلة  
 الى اخرها وجه قول زفران الاول مع الاخر جعل غاية والاصل ان الغاية لا تدخل  
 تحت المغيا لان الغاية انما جعلت غاية لتضييق حد بين المغيا وبين غيره واذا امتنع  
 دخول الاول والاخر تحت ايقاع ما بينهما ان بقي وجه قولها ان الغاية انما لا تدخل  
 تحت المغيا اذ المتيقن هناك دليل على دخولها اما اذا اقام فلا كما في قوله تعالى حتى  
 يظهرون فقد جعل الاغتسال غاية ثم دخل تحت المفروب له الغاية حتى صار زمان  
 الاغتسال من الحيض لان قام الدليل على الدخول وهو قوله عز وعلا فاذا انظفروا  
 وكذلك اذ اوكل الرجل رجلاً بشر اعهده من مائة الى الف فالورع الذي يتم به الف  
 يدخل تحت المغيا لمكان التعارف فانا لا نجد في عرف التجار ان من يرضى بشر اعهده  
 بتسعة مائة وتسعة وتسعين لا يرضى به بالف بسبب زيادة درهم وههنا قد قام  
 الدليل على ذلك لان الزوج اوقع طلاق موضوعاً بصفة وهو ان يكون متوسطاً بين  
 الاول والثلاث وانصاف الواقع بهذه الصفة مفتقر الى وجود الواحدة والثلاث والطلاق  
 وجوده بوقوعه وهذا معنى ما قال رحمه الله في الكتاب ان الشيء متى جعل غاية لا بد من  
 وجوده ليصير غاية ولا يخيصة ان الغاية لا تدخل تحت المفروب له الغاية لا بدليل  
 يدل عليه وقد دل الدليل على دخول الاول لان الزوج اوقع الثانية والاقاع الثانية لا  
 يكون الا مسبوقاً بايقاع الاول وقد قدمنا هذا الدليل في الغاية الثانية لان  
 ايقاع الثانية يصح غير متعقب بالثالثة لطلاق الركا لانا انما ادخلنا الغائتين  
 هنا لمكان العرف والعرف فيها نحن بقدره على خلاف لان الانسان على تفرق واقتناع  
 منهم ايقاع الثالثة توقيفاً عن سد باب التدارك والتلافي كيف وانه سمي عن ههنا

ولان

ولان يشمل هذا الكلام يراد به الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل وبهذا حاج ابو حنيفة  
 رحمه الله فرحيث قال له كم سنك قال ما بين الستين الى السبعين فقال له ابو حنيفة  
 رحمه الله انك اذا ابن تسع سنين فتخير فخرجه ابن رجل قال لامرأة انت طالق  
 واحدة في ثنتين ونحوي الضرب والحساب اذ لم له نية فهي واحدة وقال زفران والشافعي  
 اذ انوي به الضرب يقع ثلثان لان الواحد متى ضرب في المتي كان مثنى ولنا ان الواحد  
 بالضرب في المثنى لا يزداد في نفسه ولكن يتكرر جزؤه ويتعدد ابوابه لانه يزداد  
 في نفسه لم يبق في دار الدنيا فقير واذا لم يزد صاركانه اوقع جزؤه بصفة المتكرر  
 وحينئذ لا يقع الا واحدة ولو قال لها انت طالق تطليقة وثلاثها وربعم ان نوي  
 واحدة وثنتين فهو على ما خوي لان بين الحرفين مقارنة ومناسبة لا شتر كما  
 في افادة تعني الجمع وكذلك ان اراد بحرفي الظرف معنى مع ما اشرفا اليه وما قال  
 في الكتاب في تستعمل بمعنى كلمة مع متمسكا بقوله تعالى فادخلي في عبادي اي  
 مع عبادي قال صاحب الكشاف ان كلمة في ههنا ليست بمعنى كلمة مع لانه لو كان كذلك  
 لما قيل وادخلي جنتي ولو قال لامرأة انت طالق امس وانما تزوجها اليوم لم يقع  
 لانه يصلح اخباراً وهو الاخبار وصفاً فيجعل اخباراً كما لو قال لامرأته اخرجي كما  
 طالق من ار لم يقع الا واحدة لا مكان جعل الثاني اخباراً فان قيل ما ذكرتم من متفق  
 بما اذا قال لامرأة بعد الدخول بها انت طالق قال من رايته الثلث وان امكن جعل  
 الثاني والثالث اخباراً قيل له لا يمكن لان القيد كما يزول عنها يعود اليها فيمتنع  
 كون الثاني اخباراً وهو عند بعضهم والمتبحرون من مشايخنا رحمهم الله يقولون  
 يتوقف زوال العقد عليها على انقضاء العدة ولذا قالوا لا قال لامرأة وهي مدخول  
 بها انت طالق ثم قال كل امرأة له طالق يقع عليها طلاق اخر وهذا شاهد لهم  
 لقيام النكاح بعد الطلاق قبل انقضاء العدة واذا كان كذلك تعذر اعتبار الثاني  
 اخباراً وهذا بخلاف ما استشهد به لان القيد هناك يزول عن مسماحه بها  
 قضية للاخبار بالاعود لا امتناع وجوب العدة عليها لا وجوبها من وقت  
 البيان وان تزوجها اول من امس يقع الطلاق عليها لانه تعذر اعتبارها  
 اخباراً ولو قال لها انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع عليها والمعني فيها



ما اشرنا اليه انما لو قال لها انت طالق اليوم وغدا او غدا اليوم يوحى باول الوقتين  
الذي تغويه به لانه اذا لم يتوسط بينهما طاف كان الثاني نعتا للاول والثاني لا  
يصح نعتا للاول فلغذا ذكره ولو قال لامرأة انت طالق ما لم اطلقك او متى لم  
اطلقك وسكت ههنا ثلاث مسائل احدها هذه ولو طلقت لان كلمة متى للوقت  
فكان الشرط انقضاء زمان خالي عن التعليق وقد وجد والثانية اذا قال لها انت  
طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت لان كلمة ان عرف للشرطية ولذا لا يجوز قرائتها  
بما يتقن وجوده اذا كان يعرف ميقات وجوده فكان شرط وقوع الطلاق عليها  
عدم التعليق وما دام في الاحياء يتوقع منه التعليق وانما ينقطع هذا التوقع  
بالموت ولا فرق بين موتها وموته اذا التوقع ينقطع بكل واحد من الموتين والثالثة  
اذا قال لها انت طالق اذا لم اطلقك ان نوي به الوقت او الشرط كان كما نوي وانما  
كان كذلك لانه يوجد في هذه الكلمة وهو من خصائص الشرط الخالص وما هو  
من خصائص الوقت اما الاول فلان الشرط يصح بالافعال وهي تفصيها ومتي  
صحب المامني يصح المضارع وتحرم الفعل المضارع بها ايضا قال الشاعر  
وانترك مصالحة اللثام وقتهم ان شئت كنت عن الليام معزلة واذا كفت  
فكن لوضك صائنا واذا رجعت لبذلة فتبذل اسنن من ما اغناك ربك بالغنى  
واذا تصبى كخصاصة فتجمل والتجمل الصبر وقيل هو امر بالاكتمال بالجميل وهو  
الشحم المذاب تصبى مجزوم باذا ومن خصائص الشرط ان لا يجوز الاستفهام به ويجوز  
بالخروج الموضوع للمواقيت فانه يقال متى تقدم ومن قدم ولا يستفهم بان واذا  
واما الثاني فان كلمة اذا تحسن فيما لا تحسن فيه الشرط الاتري ان تحسن ان يقال  
اذا اجاعد ولا يحسن ان يقال ان جاعد ولهذا قال شمس الايمه المرخسي والشيخ  
القاضي الامام علي البردوي ان الرجل اذا قال لامرأة انت طالق اذا جاعد يقع الحال  
بلا توقف وانتظار ولهذا يقع ان يقال انك ان احمر البسر وتحسن ان يقال  
انك اذا احمر البسر وقد لا يجوز الفعل به قال الشاعر واذا انك كرهية  
ادعي لها واذا انحاس الحبس يدع جندب يا ضمر خيرني ولست بفاعل واخر  
ناصره الذي لا يكذب هل في القضية هل اذا استغنيتم وانتم فانا البعيد

الاجنب

الاجنب واذا الشدايد بالسرايد من اسجتم فانا المحب الاقرب هذا العمري  
الصغار بعينه لا لم لجان كان ذاك ولا اب ولما كان كذلك اذا نوي هذا وذاك  
صح فليت فاما اذا لم يكن له نية قال ابو يوسف ومحمد ان حكم الحكم متى لاها في  
الاصل اسم من اسم الزمان في معني الشرط فيه مجاز بدليل انه اذا قال لها انت  
طالق اذا شئت لا يقتصر على المجلس ولو لم يكن للوقت لا اقتصر اعتبا راجلة  
ان وابو حنيفة يقول لما وجد في هذه الكلمة ما هو من خصائص الشرط ولا هو  
من خصائص الوقت يتمكن فيه جواز واحتمال ولما كان كذلك قلنا فيما نحن فيه ان  
اعتبرنا معني الوقت يقع وان اعتبرنا معني الشرط لا يقع بالشك بخلاف ما اذا قال  
انت طالق ان شئت لان الزوج جعل مشيتها بيدها فلا يبطل بالقيام عن المجلس  
بالشك ولو قال لامرأة انت طالق غدا او غدا يقع الطلاق عليها في الفصلين  
حين ينجز الفجر ولو نوي اخر الغد لا يصدق في الفصل الاول لاجتماعا وفي الفصل  
الثاني لاختلافها قال ابو حنيفة رحمه الله يصدق وقال لا يصدق وجه قولها  
انه ما اضاف الطلاق الي الغد صار الغد ظرفا فاذا نوي اخره فقد نوي تخميس  
بعضه واخرجه من ان يكون ظرفا فلا يصدق ولهذا لم يكن له نية يقع  
في اوله وينكر حرف الظرف لا يتغير حكمه فانه يقر في قوله غدا وانتصابه  
للمظرفية ولكونه مفعولا فيه او نقول انه نوي خلاف الظاهر فلا يصدق  
في نيته وابو حنيفة رضي الله يقول ان الفعل اذا اضيف الي زمان معري  
عن هذا الحرف يراد به الاستخراق والاستيعاب بدليل ان لو قال له علي  
صوم عمري لزمه صوم العمر ولو قال له علي الصوم في عمري لم يلزمه الا صوم يوم  
قال النبي عليه السلام من صام رمضان وقامه ايمانا واحتسا باغفر له ما  
تقدم من ذنبه اريد به صيام كله وقيام كله وقال عليه السلام من افطر في رمضان  
متعدا فعليه ما علي المظاهر فقد فرق بينهما اذا كان الفعل مقرونا بحرف  
الظرف وبينهما اذا تعري عنه وهذا الفقه وهو ان قوله غدا يصير ظرفا بطريق  
الصراحة لان الظرفية تثبت لا بلفظ يد لعلها وفي قوله في غدا تثبت بلفظ  
يد لعلها والثابت باللفظ محتمل النية وما يثبت بدونه لا يحتال ومن تامل



في الظروف بين قول القائل انت طالق كل يوم وبين قوله في كل يوم اتفعل له ما قلنا قوله  
ان نوي خلاف الظاهر فلا يصدق قلنا نعم ولكن انما لا يصدق اذا لم يكن النوي حقيقة  
ما نفوه به واما اذا كان فلا يصدق **ب** انه فيما ذكر محمد في الجاهل ان الرجل اذا حلف  
ان لا يتزوج ونوي جميع النساء يصدق **ج** رجل قال لامرأته انت طالق وانت مريضة  
يقع للمحال فان الثاني جملة فامة وهي معطوفة على الاول والعطف للتقدير لا يتغير  
فلا يتغير الاول بالخطا الثاني عليه لكن يجوز ان يكون حالا للاول كما في  
قوله عز وجل في اياها باسنا بياتا او هم قايلون **د** رجل قال لامرأته انت طالق  
باين او البتة فهي واحدة باينة وان لم يكن له نية سوادخلها او لم يدخل  
وقال الشافعي تقع واحدة رجعية ان كان دخل بها وجه قوله ان الطلاق  
في المشرع عرف مستعقبا للرجعة فاذا وصفه بالبينونة فقد وصفه بخالف  
المشروع فيلغو اعتبارا بما لو قال لغيره اعرتك اياه اجارة لازمة ولنا ان  
وصف الطلاق بوصف تحقوله وهو البينونة وبهذا اثبتت البينونة بانقضاء  
العدة وثبوتها حكم للطلاق الثابت والاصل ان السبب اذا انعقد يتجمل  
حكمه ولا يتأجل الا ان النسيجا بالتأجيل والتأخير في مخرج الطلاق اذا لم يكن  
موصوفا بالبينونة فبقي ما عداه علي ما يقتضيه القياس ولو قال لها  
انت طالق اشد الطلاق او كالف او كمل البيت فهي واحدة باينة الا ان  
ينوي الثلاث فان قيل اشد علي وزن افعل فيقتضي ان يكون هناك  
شديدان احدهما اشد من الآخر والثلاث تشتمل علي ضرب من الشدة  
وكذلك البان اذا كان الثلاث اشد فينبغي ان يقع الثلاث من غير تية  
قيل له هذا الوزن مشترك بين التفعيل وبين سجود الاثبات كما قال  
شاعرهم ابي لامتحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود الامثل ابي  
لما قال الغزدي **هـ** ان الذي سرك السها بنا لنا بيت دعائمه اعز واطول  
ايه عن يرق وطويلة كذا ذكره الامام الزاهد الصغار وقال الله تعالى وبوليت  
احق بردهن وقال عليه السلام لا يم احق بنفسها من ولها وان كان كذلك  
لم يجب حمل مطلق المفظ علي الثلاث علي انا نقول قد يوجد درجة المفعول علي

افعل

افعل التفعيل فيكون افعل التفعيل دون الفعيل قال كثير ليس كان ثم يرد  
انها بها العلي لا فقرمي اني لفقير واما قول كالف فاللام فيه علي نحو ما ذكر في  
الكتاب واما مل البيت فلان المل يعبر به عن العظم والكبر كما جاء في الحديث انه  
عليه السلام يقول عبد رافع لراس من الركوع ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض  
وقد يعبر به عن الكثير قال الله تعالى مل الارض ذهبوا ولو افتدي به والمراد به  
الكثرة وقال عمر بن الخطاب لو كان لي مل الدنيا ذهب لا فتديت به من هو المطلع  
فايها نوي صحت نيته قال الامام الزاهد الصغار واعلم ان الطلاق يردجه السك  
في هذه المسئلة اختلاف في المختار فقال يقع باينا في قول ابي حنيفة رجعي في  
قواها الا ان ينوي ثلاثا وجه قولها ان المل يصح صفة للمرأة كانه يصفها  
بالسمن والخمالة ويصح صفة للطلاق وابو حنيفة يقول جعله صفة  
للطلاق او لي لذكر عقيب ذكر الطلاق ومسايل التشبيه علي نحو ما ذكره في  
الكتاب لكن ذكره هنا قول محمد مع ابي حنيفة وذكر في المبسوط قول محمد  
مع ابي يوسف وذكر الامام الزاهد الصغار قول ابي يوسف مع ابي حنيفة  
ولو قال انت طالق عدد التراب فهي واحدة عند ابي يوسف لان التراب لا يمكن  
تعداده فيلغو ذكره وعند محمد هي ثلاث لان التراب ذو اعداد لكن يعسر تعداده  
والدليل عليه ما روي عن من مسعود رضي الله عنه انه قال انسي الناس ام طال  
العهد بهم ان يقولوا ليك بعدد التراب ليك واذا كان كذلك يقع الثلاث ولو  
قال انت طالق اقبح الطلاق ان نوي ثلاثا فثلاث وان نوي واحدة فهي واحدة  
عند ابي يوسف باينة عند محمد وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان الطلاق ان  
معقب الرجعة الا اذا وصفه بصفة منافية للرجعة وصفه القبح غير منافية  
ايهاها لا محالة لان القبح مقي يكون بالبينونة فكذلك يكون الواقع بدعييا وجه  
قول محمد رحمه الله ما ذكر في الكتاب والمسئلة التي عليه ظاهر ولو قال لها انت  
طالق من ههنا الي الشام فهي واحدة بمك الرجعة وعند من لا يملكها لان  
وصفها بالطول قصار كما لو قال انت طالق طويلة ولنا انه وصفها بالفقر لانها  
اذا اطلقت في مكان طلقت في الاماكن كلها او نقول ان انصافها بالطاقة لا يختص



يمكن دون مكان ولهذا القول لها انت طالق في الدار طلقت وان كان خارج الدار فيلغو ذكر  
 المكان واذا الغا كان الواقع رجعيًا ولو قال لها انت طالق مع موتي او مع موتي لا يقع لان الموت  
 ينفي في النكاح فيينا في الطلاق المستفاد به فان قيل ما الفرق بين هذه وبين ما  
 اذا تزوج الرجل بامه الغير ثم قال لها اذا ماتت مولاك فانت طالق فثنتين فيا المولى  
 وهو وارثه طلقت ثنتين عند ابي يوسف وقال محمد لا تطلق وان اضاف الطلاق الى حال  
 زوال الملك لان الموت سبب لثبوت الملك ومك اليه سبب لزوال ملك النكاح قيل  
 له في الفرق بينهما على قوله ان زمان الموت زوال ملك المولى ليس زمان فساد النكاح  
 فعنت اضافة الطلاق اليه بخلاف ما نحن بصده لان زمان الموت ههنا زمان  
 زوال ملك النكاح فاخر قامن هذا الوجه فان قيل ما الفرق بينهما وبينها  
 اذا قال لها انت طالق قبل موتي او موتك بكذا من الزمان ثم ماتت او مات بعد  
 انقضائه يقع الطلاق عند ابي حنيفة خلافا لها والواقع بصفة الاستناد  
 واقع بصفة الاقتضاد لانه ما لم يقع بصفة الاقتضاد لا يستند ولهذا لو  
 قال لها انت طالق قبل موتي ولان بشر فارقها في خلال الشهر ثم انقضت عدتها  
 بوضع ما في بطنها ثم مات فلان تمام الشهر لا يقع بالاجماع قيل له في الفرق  
 على اصل ابي حنيفة ان الطلاق يقع عند ظهور اثار الموت وعند ظهور اثار النكاح  
 قائم لم يوحذ في الزوال بعد ولو قال لها وهي امه انت طالق ثنتين مع عتق مولاك  
 اياك فاعتقها المولى يملك الرجعة عليها ولو قال لها اذا جئت فانت طالق ثنتين  
 وقال للمولى اذا جئت فانت حرة فجا عذ لم تحل للزوج حتى تنكح زوجا غيره وعدتها  
 ثلاث حيض وقال محمد زوجي يملك الرجعة عليها اعلم ان هذه المسئلة مذكورة في رواية  
 ابي سليمان على هذا الوجه من غير ذكر اختلاف وذكر في رواية ابي حنيفة الاختلاف  
 على نحو ما قلنا قال الامام الزاهد الصفا و اعلم بان محمد ارجعه الله قال في نوادر ابن  
 ساعدة مثل قول ابي حنيفة وهو الصحيح من الجواب لانه لا وجه الى التسوية بين  
 هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى وجه قوله محمد رجعة الله من وجهين احدهما ان  
 قوله انت حرة او جز من قوله انت طالق ثنتين وهما يجران في زمان واحد فيتم  
 او جزهما في الوجود فيصادفها التطبيقات وهي حرة فيملك الرجعة عليها والوجه الثاني

ان التعلق

ان التعلق مع الاعتناق وان تقارنا في الوجود لكن يتاخر حكم التعلق عن حكم الاعتناق  
 في الوجود لكون الطلاق مختصا بطول الثبوت لان ثبوته مع المنا في الاعتناق مختصا بمرعة  
 الثبوت لان ثبوته على وفاق الدليل فيلزم تقدمه على الطلاق فيلزم تصادفها الطلاق  
 وهي حرة ولهذا ملك الرجعة عليها في انت انت طالق مع عتق مولاك اياك ولهذا العتي  
 تاخر الملك في البيع الفاسد عن البيع الفاسد الى زمان القبض بخلاف البيع الجائز  
 لان ثبوت احدهما على وفاق الدليل وثبوت الاخر على خلاف وجه فوالها ان التعلق  
 وان كان يقارن الاعتناق والعتق على ما ذكرنا ولكن زمان التطبيق زمان ثبوت  
 العتق والشئ في زمان الثبوت ليس بثابت بخلاف بين الخلاف فلا يصادفها التطبيقا  
 وهي حرة بل يصادفها وهي امه بخلاف قوله انت طالق مع عتق مولاك اياك لا عتق  
 المولى ههنا جار مجري الشرط لانه رتب الطلاق على العتق وهذا الترتيب ليس للعلية  
 العتاق فيلزم ان يكون لشرطيته فيكون العتق شرطا للطلاق والمشرط يتراخي  
 عن الشرط في الوجود وكلمة مع وان كانت للقران في اصطلاح ارباب اللسان الا انه  
 شاع استعمالها لتعريف محني التراخي والتاخر لا تزي الى قوله تعالى فان مع العسر  
 واذا كان كذلك جاز استعارتها لتعريف معنى الشرط وما ذكر في الكتاب مقتضى  
 متعارض لانه جعل المشروط مقارنا للشرط في الوجود ثم جعله متى اخياعه في  
 الوجود قال رضي الله عنه وقد رجعت الفحول في استكشافه فلم يلغطوا بما يجري  
 ولا فاهوا بما يخفى ولو قال لامرأة انت طالق هكذا ايشي بالابهام والسبابة والوسطى  
 فهي ثلث اعلم ان الها في قوام هكذا للتنبيه وكذا اكناية عن العدد المبهمة كذا حكى  
 سيوطي عن الحليل بن احمد ثم ان من فاه بذي عدد واشار بيده وقال هكذا  
 صارت الاشارة مبنية للعدد ثم ان اشار باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار  
 باصابع فهو على عدد الاصابع يد اعليه ما روي عن رسول الله عليه السلام ان اعد  
 الشهر وقال الشهر هكذا وهكذا انشرا الاصابع كلها في كل مرة ثم قال مرة الشهر  
 هكذا وهكذا وهكذا وخص ايهامه في المرة الثالثة وكان مراده عليه السلام  
 من ذلك بيان ان الشهر قد يكون ثلاثين وقد يكون تسعة وعشرين واعلم  
 ان بعض الرواة رووا وقوم ايهامه في المرة الثالثة ذكره التقوم وارادوا به

ونحو ذلك على ان ذلك الشيء في ذلك الزمان  
 لا يخلو ما ان يكون من حيز الوجود والانه  
 لا وسطه ان كان معدوما فليس له ثبوت  
 وان كان موجودا فهو ثابت في



التعويج كذا هو اضافة التعويج الي ابراهيم رسول الله عليه السلام وفي الروايات  
الظاهرة فخلص ابراهيم والقول كما يكون باللسان فذلك يكون بالجوارح قال  
الشاعر فقالت بطرف العين خيفة اهلا اشارة مدعو ولم تتكلم واعلم  
بانه لا فرق بين الاشارة بالاصابع التي اعتاد الناس الاشارة بها وقال انت  
طالق ولم يقل هكذا فهذه واحدة فقد نفى وقوع الزيادة علي الواحدة في الاشارة  
من كان من الاصابع لعدم قوله هكذا فهذا دليل علي انه اذا قال هكذا و اشار  
باصابعه كلها او بعضها كان الجواب علي هذه وان قال عنيت بالاشارة المضمومة  
دون المنشورة لم يصدر في القضاء فان خلاف المعتاد وقال بعض اصحابنا من  
مشايخ بلخ اذا جعل المنشورة اليها كانت ثلاثا واذا جعل للمضمومتين اليها  
كانت ثنتين وهذا خلاف ما ذكر محمد رحمه الله ومنهم من قال اذا جعل باطن  
الكف الي مخاطب كان المراد من ذلك المضمومة وان جعل اليه ظاهرا الكف  
كان المراد المنشورة ومنهم من قال اذا كان الكف مما يلي السماء كانت العبرة  
للمضمومة وان كانت مما يلي الارض كانت للمنشورة وهذه اقوال ذكرها الامام  
الزاهد الصغار وحكي عن ابي حنيفة ان مقاتل ابن سليمان صاحب  
التفسير جلس للامة في الكوفة فقال ايها الناس سلوني ما شئتم من فوق  
الشمس ومن تحت العرش فاجابوا حنيفة رحمه الله رجل فقال لذلك  
الرجل اذهب وسأله عن هذه المسئلة انت طالق هكذا و اشار باصابعه  
الثلاث فسأله فقال تقع الثلاث فقال ولم فلم يمكنه ان يخرج منه من  
القران ولا من الخبر فقال تقع واحدة فقال ولم فتخير ونزل وقال لا  
اتكلم بعد هذا ما دام ابو حنيفة رحمه الله في هذا البلد رجل قال لامرأة  
ولم يدخلها انت طالق واحدة فماتت بعد قوله انت طالق قبل قوله  
واحدة لم يقع شيء لان العدد اذا قرن بالايجاب كان للمواقع بالعدد وان قيل  
لماذا اوضع المسئلة في غير المدخول بها والحكم في المدخول بها كذلك قيل له  
انما فعل ذلك لان النكاح قبل الدخول واهي لانه اوجب الملك في البضع  
وفي المهر والمك في المهر كذا قيل الدخول مسئلة رجوع الشهود

عن

عن الشهادة قبل الدخول واذا كان الملك واهي قبل الدخول فهذا الايجاب اذا لم  
يكن له تأثير في ابطال ملك واهي فلان لا يكون له تأثير في ابطال ملك كيد وثيق  
اولي فهذا الوضع في غير المدخول بها ومعنا في المدخول بها بالطريق الاول وكذلك  
اذا قال لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله فماتت بعد الايجاب قبل الاستئذان لان  
الموت بنا في الايجاب اما لاينا في ما يبطل به الايجاب لان كل واحد منهما  
جهة في النفي والاعدام فيتعاونان علي النفي والاعدام رجل اشترى امرأته  
لم يطلقها لم يقع لان الطلاق انما يقع لا بطل الحال المستفاد بالانكاح ولم يقع  
لانه صار فدعا ملك الرقبة اي الحل المستفاد ملك الرقبة بعد الشراء وهذا  
لان الطلاق لا يقع علي المرأة في الايجاب في حال قيام النكاح او العدة وبعد ما  
اشترىها لانكاح وكاعدة اما لانكاح فلان روي عن علي بن زيد بن ثابت رضي  
الله عنهم انها قالوا من اشترى منك زوجته بطل النكاح ولم ينقل عن اضرابها  
خلافه فكان اجماعا واما لعدة فان العدة يجب لاستبراء الرحم عن الماء  
ويستحيل استبراء رحمها من ما لنفسه مع قيام السبب الموجب كالباهة  
الوطي وقد ذكر القاضي الامام ابو بكر الزرندكي رحمه الله انه لا عدة عليها  
بدليل انه لو زوجها من انسان اخر جاز وذكر الشيخ الامام شمس الائمة  
ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله في اخر كتاب النكاح ان التزوج  
لا يجوز في ظاهر الرواية وفي رواية يجوز والحاصل ان العدة لا تجب عليها  
في حق من استبرأها واهل يجب في حق غيره فهو علي الروايتين فان اعتقها  
الان ظهرت العدة حتي لا يجوز له ان يتزوج باخترها حتي تنقضي عدتها فان  
طلقها في هذه العدة يقع علي قول ابي يوسف رجل قال لامرأة انا منك طالق  
لا يقع عندنا خلاف الشافعي وجه قوله انه اضاف الطلاق الي محله فيصير  
لوقال لها انت طالق او انا منك باين او عليك حرام لان محل الطلاق محل ثبتت  
فيه حكم النكاح لان الطلاق شرع لرفع ما ثبت بالنكاح وحكم النكاح يثبت  
فيه كما يثبت فيها حتي يحل لكل واحد منهما الاستمتاع بها فيه وهو معني  
قولنا اضاف الطلاق الي محله ولنا ما روي عن ابن عباس انه سئل عن قال

الجزء بابك صباغة  
وطائفة واصحاب كما يقال  
عزب الرجل اصحابه واجمع اضراب  
من الاخرين



لا يراد بطلان نفسه فقلت زوجي فقال خط الله نواها والخلاف في الفضل  
 واحد وخط من الخطيطة وهي ارض لم تظربين ارضين مطورتين فعمله معني  
 مفعوله اي جعلت كالمخطوطة بخط ظاهر بينهما والنوع جمع انواع وهي كواكب  
 تستمر بها العرب فقول بن عباس خط الله نواها اي جعل هذا النوع لا يعيب  
 ارضه شبه تفويض التطبيق اليها بالنوع الذي يستمر طرعه وشبه بطلان  
 ذلك بتطليقها زوجها بالمطر الذي ينزل ولا يصيب ارضها بل يتعداها وخط  
 الشيخ الامام نجم الدين عمر التسفي رحمه الله خطا وكان يقول هذا على السن  
 الفقهاء وصوبه صاحب الفائق والمعقول انه اضاف الطلاق الى غير محله فلا يصح  
 وانما قلنا ذلك لان محل الطلاق من ثبت فيه قيد النكاح لان الطلاق شرع  
 لازالة قيد النكاح وقيد النكاح ثبت فيها لانه دليل ان الرجل بعد النكاح  
 ينطلق حيث شا وليست شرط بالامانة لان النكاح لا يثبت الا بالامانة  
 لان التخييم اضعف الى محله وكذلك الابانة لان التخييم لا يثبت الا بالامانة  
 لقطع الوصلة فيكون محل من ثبت فيه الوصلة والحل ثابت في الجانبين والوصلة  
 كذلك فصادت الاضافة محلها فافترقا والله اعلم **باب الايمان في الطلاق**  
 رجل قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق واحده المسئلة الى اخرها والمعني في  
 المسئلة ظاهر فاضربنا عنه صفى والمراد بالتنزه المذكور التباعد عن السوي  
 وعما هو في مظان الحرمة رجل قال لامرأته ان كلمت ابا عمرو وابا يوسف فانت  
 طالق ثلثا الى اخرها وجه قول زفر رحمه الله ان حال وجود الشرط الاول حال  
 انعقاد اليمين الاخرى كان حال تعلق الجزا بالشرط الاخير لا غير والملك حال  
 انعقاد اليمين شرط لان انعقادها بدليل ان لو قال لامرأته ان قرنتك فانت طالق  
 ان دخلت الدار ففقرتها بعد ما ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ودخلت الدار  
 فانه لا يقع الطلاق لفقد الملك عند القربان الذي هو شرط الانعقاد وما قاله  
 رحمه الله في الكتاب من ان الملك شرط عند وجود الشرط الثاني فيكون شرط عند  
 وجود الشرط الاول ووجهه ان يقال الزوج انما تعلق الطلاق بالكلام لان  
 الكلام يغبط ويغيره وذلك انما يكون بتقديم قيام الملك وجه قوله علمنا انهم

ان

ان اليمين بغير الله تعالى صيغة شرط وجزا والجزا ينبغي ان يكون غالب الوجود  
 عند وجود الشرط لان اليمين انما ينعقد للمحل او المنع وذلك انما يكون اذا كان غالب  
 الوجود عند وجود الشرط وذلك انما يكون انعقادها بالملك او بالنقصان الى سبب  
 الملك قوله ان حال وجود الشرط الاول حال انعقاد اليمين من حيث ان الجزا يتعلق  
 بالشرط الثاني وحده قلنا الطلاق يتعلق بالشرطين فاذا وجد احدهما زال التعلق  
 بالموجود ودام التعلق بالمعدوم فاما ان يحدث التعلق عند وجود الثاني فلا  
 فان قيل كون الجزا غالب الوجود عند وجود الشرط ليس يكفي لان انعقاد دليل  
 ان الرجل اذا قال لامرأته ان قرنتك فانت طالق ان دخلت الدار ففقرتها بعد ما  
 ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم يقع الطلاق ولو كان كون  
 الجزا غالب الوجود عند وجود الشرط يكفي لان انعقاد اليمين لوقوع الطلاق قيل  
 له من وجهين احدهما من حيث المجادلة والاخر من حيث المفاصلة اما الاول فالجزا  
 في سورة النزاع اغلب وجودها بالنسبة الى الجزا فيما ذكر لان الشرطين في صورة  
 النزاع اذا وجد اعلى ايه وصف وجدوا الملك قائم يقع وفيما ذكر لوجود الشرط  
 به صفة الترتيب وذلك بان يوجد الاول او الاول والاخر او اما الثاني فلان قوله  
 فانت طالق ان دخلت الدار ممتنع لان انعقاد قبل القربان بدليل انه اذا دخل  
 ثم القربان والملك قائم في حال الدار والقربان لا يقع على ما ذكرناه في الوجه  
 الاول ولولا امتناع الانعقاد لوقع بالقياس على صورة النزاع فعلم انه  
 موقوف لان انعقاد على القربان وحيد ثبت لان انعقاد عنده فاذا وجد القربان  
 والملك منقطف لا يكون الجزا غالب الوجود عند وجود ما هو شرط لانحل هذا  
 لان انعقاد وهو الدخول ثم ذكر بعد هذا مسئلة الدم والتخييم وسورة مسئلة  
 الدم رجل طلق امرأته واحدة او اثنتين وتزوجت بزواج اخر وعادت الى  
 الزوج الاول تعود بثلاث عند ابي حنيفة وابي يوسف رجما الى حتمي يملك  
 ان شا الثلث عليها وهو قول عبد الله بن عباس وابن عمر وامام عبد الله بن  
 مسعود وابراهيم النخعي رضي الله عنهم وعن محمد بن زفر رحمه الله يملك عليها ما  
 كان يملك عليها قبل اصابة الزوج الثاني وهو قول عمر وعلي وابي بن كعب



مسئلة  
 الدم



مسألة  
التخيير

وعمران بن حصين والحسن وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم وجه قول محمد زفر  
ان الشرع جعل اصابة الزوج الثاني غاية لارتفاع الحرمة الثانية بالثلاث  
لقوله عز وعلا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يوجد  
المغيا وهو الثلاث فلا توجد الغاية فيمنع الارتفاع وجه قول أبي حنيفة والي  
يوسف ان اصابة الزوج الثاني حرة في النكاح الحرمة الغليظة فيكون جهة  
في النكاح الحرمة الخفيفة بالطريق الاول والاخرى وصورة مسألة التخيير  
رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم عادت  
الي الزوج الاول بعد اصابة الزوج الثاني ثم دخلت الدار لا يقع الثلاث عندها  
وعند زفر يقع وجه قوله ان الزوج وصفا بالثلاث عند وجود الشرط والمحل  
قابل لذلك اذ ذاك فوجب ان يقع تصورا عن طريق الحلف الى كلام ولا معنى  
لبطلان اليمين بتخيير الثلاث لان ما صادفه التخيير غير ما صادفه التعليق  
لان ما صادفه التخيير طلاق وما صادفه التعليق ليس بطلاق لان ما  
صادف التعليق كلام له عن ضحية ان يصير طلاقا قال الشيخ القاضي الايام  
صدر الاسلام ابو اليسر في اصوله وقول الفقهاء ان من قال لامرأته ان دخلت  
الدار فانت طالق فقد علق الطلاق بدخول الدار بحال لان دخول الدار معدوم  
والطلاق كذلك فلا يتصور التعليق لكنه سمي تعليقا لوجوده عنده وبهذا  
تبين ان المعلق ليس بطلاق وجه قول علي بن ابي حمزة انه يترجم بطلان  
حل سبب جد بباله وذلك في غاية الندرة ونهاية الشذوذ واذا امتنع  
الخطر ان امتنع الالتزام فيمنع الزوم رجل قال لامرأته اذ اجامعتك فانت  
طالق ثلاثا فجامعها فلما التقي الختان ان مكث ساعة لم يجب المهر وان اخرج ثم  
اوج وجب المهر وكذلك اذا قال لامرأته ان اجامعتك فانت حرة فهو على هذا وعن أبي  
يوسف انه اوجب المهر في الفصل الاول لوجود الجماع بعد الانقاع وسيان ذلك وذلك  
ان الجماع عبارة عن الموافقة والمباعدة في أي شيء كان فان محمد بن الحسن رحمه  
الله كثير ما يقول في كتاب الحج على اهل المدينة الستم قد جامعتمونا اي وافقتمونا  
وحكي عن الطحاوي انه كان يكي على ابنته مسایل ويقول في املايه السناق قد

جامعناكم

جامعناكم على كذا يريد بذلك وافقناكم ووافقتمونا فتبست ابنته من ذلك وما فوق  
بعضها فقتلها ما شاءك تبست فتبست مرة اخرى فاحس الطحاوي منها انها ذهبت  
بهذه اللفظة الي الجماع المعروف فقال ان يفهم من هذا هذا فاستشأ غضبا فطع  
الاملا ورفعه يديه الي السماء وقال اللهم لا اريد حياة بعد هذا فتمني الموت فاعطى ما تمنى  
فمات رحمه الله بعد ذلك بخمسة ايام الا انه زيد في عرف الاستعانة بالساعة  
في امر خاص وقد وجدت في صورة النزاع فيجب العقر وقضية هذا ايجاب الحد  
الا انه لا سبيل الي ذلك نظر الي اتحاد المقصود الاتري ان لو اخرج ثم اوجبه لا يجب  
الحد وان وجد الجماع حقيقة حتى وجب العقر بالاجماع ولا يجب الحد نظر الي اتحاد  
المقصود وجه قولهم ان الجماع عبارة عن ايلاج الفرج في الفرج بدليل ان هذا  
الفعل ليس جماعا والانسان اذا تماسك عن ايلاج والخراج يبع ان يقال انه  
امسك عن الجماع وعليه هذا اذا كان المعلق بالشرط طلاقا رجعيًا عند أبي يوسف  
يعبر من رجعا وعند محمد لا يصير من رجعا رجل قال لامرأته اذ احضت فانت  
طالق حين تربي الدم يعني دم الحيض والحيض في اللغة عبارة عن درود الدم  
الا انه يعبر في الشرع الي الدم الخارج من الرحم بصفة التمدد ثلاث ايام  
فاذا تمدد بها الدم ثلاثة ايام وليا لها تبين ان ما رآته من الدم كان دم الحيض  
فيتق طلاق من زمان الروية حتى لو لم تكن مدحولا فزوجت بزوج اخر بعد  
الروية قبل التمدد ثم تداي به الدم كان النكاح صحيحا ولو قال ان احضت حيضة  
فانت طالق لم يقع حتى تظهر من الحيض لان الحيض متى قرن بالها يربو الحيض  
بصفة الكمال وكما لا بانقطاعها بدليل قوله عليه السلام في سبأ يا اوطاس لا  
توطأ الحيا حتى يضعن حملهن ولا الحيا حتى يستبرأ من حيضته والمسألة التي  
تليه تاتي في باب الكنايات على الاستقصا ان مشا الله تعالى رجل قال لامرأته  
ان كنت تخيبرني ان يعذبك الله بنا رجعتهم اعلم ان الزوج اذا خاطب المرأة  
بالاحليل يجب ان يكون الخطاب بين النون المفتوحة والياء المكسورة  
على مثال قوله تعالى ان تخيبرني من امر الله وان خاطبها باحبابها اياه يجب ان  
يكون الخطاب بنون مشددة على مثال قوله تعالى اتحاجوني في الله فاذا



قالت اجب يقع الطلاق عليها واعلم ان احكام الشرع لا تنطبق بمعان خفية وانما تنطبق  
بمعان جليلة دالة على معاني خفية اعتبارا برخص المسافرين وذلك الانساب  
تعلق بالفراش عند التمكن من الاحبال لحفا العلوق وكذلك توجه الخطايا باقامة  
العبادات لتعلق بالبلوغ عن اعتدال كونه مظنة لكمال العقل لان كمال العقل اظهر  
خفي لا يمكن الوقوف عليه ونظايرها يطول تعدادها فيما نحن فيه كذلك لان  
الاحباب امر خفي والطلاق لا يتعلق وقوعه به لكن يتعلق بالاختيار عنه فان قيل  
احباب العذاب امر يابا العقول والالباب قيل له في اخبارها احتمال الصدق  
ثابت فتدبر بلغ ضيق الصدور وقلة المبرور وسوء الحال درجة يجب فيها الموت وقد  
نحوها شدة بغضها اياه على اشارة الموت والعذاب على صحته بوجه ما روي ان امرأة  
ذاشقة اتي بها عمر رضي الله عنه في نفسها في منبلة ثلاثة ايام ثم دعاها فقال كيف وجدت  
مبيتك قالت ما مضت على ليال هي اقر لعيني من هذه الليالي لا فيم اراه فقال عمر وهل  
يكون الشوز الا هكذا اخلصها ولو يفرطها وروي ان عاتكة رضي الله عنها لما  
اعتقت مريضة فقال لها رسول الله عليه السلام ملكك بضعتك فاختراري وكان  
زوجها مغيب يمشي خلفها ويبكي وهي تابه فقال رسول الله عليه السلام لا  
تعجبون من شدة حبه لها وبغضها له ثم قال لها اتق الله تعالى فانه زوجك  
واب وولدك فقالت اتا من في يا رسول الله فقال لا انما انا شافع فقالت  
اذ الاحاجة لي اليه فاخترت نفسي وهكذا قال لا فيما اذا كان الاحباب  
مقيد ابا الغلب لان ما اشرنا اليه لا يفصل بين الفصلين وقال محمد لا يقع  
الطلاق ههنا اذا كانت كاذبة وجه قول محمد ان التقييد بالقلب يجب ان  
يكون على وصف الاعتبار ولو تعلق الحكم بالاختيار لا تقييد عن وصف الاعتبار  
لانه حينئذ يكون الفصلان على السواء وما يحفظ ههنا مسألة ذكر شمس الائمة الشريفة  
قيل باب الاختيار بوجوه واحدة ولو قال انت طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال  
لست احبه وهوكا ذب فهي امراته وليسعه ان يطاها فيها بينه وبين الله تعالى  
وليسع المقام معه قال شمس الائمة هذا رحمه الله وهذا مشكل لانه ان كان لا يعرف  
ما في قلبها لا يمكن الوقوف على حقيقته فانما يتعلق الحكم بالسبين الظاهر

وهو

وهو الاخبار في دور الحكم مع السبب الظاهر وجود او عدمه وليست اعتبار العيني  
الخفي والله اعلم **باب** **الكتابات** رجل قال لامرته اختاري فقال انا اختار  
نفسى فهي طالق وهذا اذا نوي الزوج بقوله اختاري ان تختار لنفسى او اياه والقياس  
ان لا تطلق لانه يحتمل العدة لان قوله افعل يصح للحال والاستقبال فاذا خصصته  
بالسبين او بسبب يتعين للاستقبال فاذا خصصته باللام بخوان يقول لا فعل  
تعين للحال واذا احتمل الحال والاستقبال لا يتعين احدهما سرا الا بدليل خارج  
يدل عليه ما قالوا فمن قال لامرته طلقي نفسك فقالت اطلق لوقال لعبدته اغتق  
نفسك فقال اغتق لا يغتق لما قلنا انه يحتمل العدة وجه الاحتسان ان هذا  
جعل جوابا واجابا او اجابا وذلك بالنص واجماع الصحابة وضرب من المعقول  
اما النص فانه لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لا راجك الاية فنادى رسول الله  
عليه السلام عاتكة رضي الله عنها فقال اني اخبرك في شيء فلا تجيبيني حتى تستأمر  
ابويك ثم اخبرها بالاية فقالت اني هذا امنا من ابوي لا بل اختار الله ورسوله  
وارادت بهذا الاختيار للحال وجعل رسول الله عليه السلام ذلك منها واجابا  
وضرب من المعقول يدل على هذا فان اللفظ وان كان مشترك بين المعنيين الا ان احد  
المعنيين يتخرج مشترك بدلالة تدل عليه وضمنية تنصير اليه وقد وجد ههنا  
دلالة ارادته الحال به لان العادة جارية بارادة الحال به دون الاستقبال  
الرجل فلان يختار كذا وانا اختار كذا ويراد به اعادة الحال دون الاستقبال  
كما في قوله امك واشهد ومثله العادة لم توجد في قولها وقوله اطلق واعتق  
قالوا وبهاية التحقيق في ذلك ان الاختيار من عمل القلب فيكون الذكر باللسان  
عبارة عن امر قائم لا محالة فكان اجابا بقوله اشهد ان لا اله الا الله جعل اجابا  
لانه عبارة عن امر قائم وهو القصد بيق تخلاف قولها انا اطلق لنفسى لان ذلك  
ليس بحكاية عن امر قائم ونحن انما جعلنا حق لها انا اختار نفسي اجابا  
مع احتمال العدة لانه اخبار عن معنى قائم ولو قال لا اختاري اختاري  
اختاري فقالت اختري الاولى والوسطى والاخيرة طلقت ثلثا في قول الجنيبة  
رحمه الله وواحدة في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اما ان الاولى تانيث الاولى



وهو اسم لفرد سابق والوسطي تانيث الاوسط وهو اسم لفرد تقدم عليه مثل ما تاخر  
عنه والافرة اسم لفرد لاحق اذا ثبت هذا فنقول قولها الاولى ينظم معنيين  
احدهما الفردية والافرة لسبق والمعنيان مجموعهما اما ان يمكن ارادهما اولا  
يمكن فان يمكن يراد ان وحيث يقع واحدة وجه قول ابي حنيفة من وجهين  
احدهما انه لا ترتيب فيما ملكته الي اخرا ذكر في الكتاب فيلغو ذكر الاولوية  
والوساطة والتاخر فيبقى مجرد قولها اخترت وذلك يكفي لايقع الثلاث والوجه  
الثاني ان الاولى والوسطي والافرة لقولان الاولى تانيث الاول والاختيار ليس  
فيه تانيث صريح ولا معني وتانيث الذكر اخو فيلغو قولها الاولى وان قولها الاولى  
منصرف الي ما ذكر من المخرج والمذكور من الزوج قوله اختاري ثلاث مرات فصارت  
قالت اخترت اختاري فيلغو قولها الاولى حينئذ وبقي قولها اخترت وحينئذ  
وبقي قولها اخترت وحينئذ يقع الثلاث وذكر محمد رحمه الله في هذه المسئلة  
وهو ينوي الطلاق بذلك كله بعض ما يخبرهم الله قالوا قوله وهو ينوي الطلاق  
بذلك كله وقع اتفاقا قال انه لا حاجة الي هذه النية في هذه الصورة لان الاختيار  
علي سبيل التكرار لا يذكروا الا في حق الطلاق الي اخرا ما اشار اليه في الكتاب  
ولوقالت اخترت اختيارة فهي ثلاث في قولهم جميعا لان الاختيارة عبارة  
عن المرة لان المصدر اذا صحبها حرف الهاء يراد به المرة كما يقال ضربت ضربة  
فالمرة تنظم الواحدة فصاعدا لا ترتيب ان الرجل اذا قال ضربت فلانا ضربة  
ساع تفسيرها بعدد من الضربات وان كان كذلك صلح قولها اختيارة جوابا لكل  
فجعل جوابا ولوقالت قد طلقت نفسي او اخترت نفسي فهي واحدة لا يملك الرجعة  
وهذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب انه يقع واحدة يملك الرجعة  
وهذا غلط وقع من الكاتب لان المرة انما تنطبق حكما للتفويض والتفويض ينطبق  
بصفة الاباحة لانه من الكنايات فيملك الاباحة لا غير ولوقال امرك بيدك في  
تطبيقه او اختاري نفسك بتطبيقه لان حرف في يستعار السببية كما في قوله  
عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة وقد امتنعت ارادة معني القرية  
ههنا لان التطبيق لا تصح ظرفا واستعير لمعني السببية فصارت كانه قال

امرك

امرك بيدك او اختاري لاني فوضت اليك تطبيقه والتطبيق مستعقب للرجعة فان قيل  
ان قوله امرك بيدك او اختاري يفيد البيونة ولا يجوز صرفها عنها الي غير ما قيل له انه  
فسر اللفظ بالصرح فصارت كانه استثنى صفة البيونة وقال له امرك بيدك في الرجعة لا  
في البايين ثم لا شك ان استثنى الاصل صحيح وكذلك استثنى الوصف بل بالطريق الاولى  
لان الاصل ياتي على الوصف والزيادة جميعا ولوقال اختاري فقالت قد اخترت فهو  
بطل لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لا ومنعا ولا حكما ولهذا لو اراد الزوج ايقاع  
الطلاق عليها بصيغة الاختيار لا يقدري عليه الا ان جعل جوابا باجماع الصحابة رضي  
الله عنهم اذا كان مفسرا فاما اذا لم يكن مفسرا بقي على ما كان عليه بصيغة الابهام  
ان المعدول به عن القياس لا يلحق به الا ما هو في معناه من كل وجه على عرف  
فالخاص ان التخيير اذا كان مفسرا او الاختيار وكان التخيير منويا به الطلاق  
يقع والا فلا ولوقال اختاري اختيارة فقالت اخترت صلح لان الاختيارة عبارة  
عن الاجاد وذكر رحمه الله الاجاد واراد به المرة على ما ذكرنا ان المصدر اذا صحب  
حرف الهاء يصير عبارة عن المرة والمرة انما ينص عليها ويصح بها فيما يحتمل التعدد  
والطلاق فيما يحتمله ولا كذلك اختياريها زوجها قال الكنايات ثلاثة اقسام  
في هذا الباب ما يصلح جوابا لا غير ثلاثة امرك بيدك اختاري اعتدي وما  
يصلح جوابا ورد الا غير فسيبعه اخوتي اذهبي اعزني قومي تقنعي استتري  
تخمي وما يصلح جوابا وشيعة خمسة خلية وبرية بنته باين حرام وروي  
عن ابي يوسف انه الحق بالقسم الاول خمسة اخري خلت سبيك سرحتك لا  
ملك لي عليك لا سبيل لي عليك الحقني باهلك والاحوال ثلاثة حال مطلقة  
وهو حالة الرضا وحالة المذاكرة الطلاق وهو ان يسأل طلاقها او غيرها طلاقا  
ثم لا بد من معرفة معاني هذه الالفاظ ليسهل الجواب عنها اعلم ان الكناية اسم  
لما استتر المراد به ما خوذ من قولهم كنوت الشيء وكنوته اذا استتر به قال الشاعر  
• واي لا كنوت عن قدر رغبها • واعرب احيا ذاهب ما امارح • ومنه سميت  
البيت كناية لانه يستتر به قال الله تعالى او كنتم في انفسكم معناه سترتم  
فان قيل كنوت من القسم الناقض والكن من القسم المضاعف فمن اين يكون



بينهما تلاقى قيل له هذا في باب التلقي والنظري والتفني قلت احد طرفي التفتيع  
يا والمراد به بالامر ههنا العمل اذا الامر يذكر ويراد به العمل قال الله تعالى وما امر  
فرعون برشيده فيصير التقدير كان قال لا عملك بيدك والاختيار واحد وهو  
تطلب ما كان خيرا ومنه قوله عليه السلام في دعواته اللهم خذ لي واختلي  
والاعتداد والعدد واحد والاستبرار طلب البراة ولهذا يستعمل في الاستنباط  
والاستنباط والحرام الممنوع ومنه قوله تعالى وحرمنا عليه المراضع ايمنا  
والباين من البيوت وهي الانقطاع والمراد به ذات بينونة على مثال  
الابن والتاسر وت في معنى باين ما خوذ من البت وهو القطع ومن قوله  
عليه السلام فيما يورث عن ربه جل وعلا انا الرحمن وهي الرحم من وصلها  
وصلته ومن بترها بترته وخليفه من الخلو وبريه من البراة ولهذا وجب  
هزها واعزني من الغربية وقيل اعزني مكان اعزني وهو البعد ومنه  
قوله تعالى وما يعزب عن ربك وتفتني من الفتنة وقيل من الفتنة  
وهو الخمار وتجري معناه اعجزني ومنه يقال في المثل العران لا تعلم الخمر موتي  
ومتي فت معاني هذه الالفاظ فنقول هي محتملة في ذاتها متمثلة في نفسها  
لان العمل انواع والاختيار كذلك قد يكون لاشياء والاعتداد كذلك وكذلك  
الاستبرار قد يكون لاغراض ومقاصد وكذا الحرام لانها قد تكون ممنوعة  
عن اشياء وكذلك البيوت والبيتة والخلية لانها قد تكون خالية  
من النكاح وقد تكون خالية عن المحاسن ومكارم الاخلاق وكذلك البيوت  
واذا قال كذلك لا يتعين الطلاق مرادها الا بالنية فلهذا قلنا انه لا  
يقع الطلاق في حالة الرضا بدون النية وانما يقع الطلاق في حالة مذكرة  
الطلاق لان معاني هذه الالفاظ لما كانت محتملة من الوجه الذي قلنا  
يتعين الطلاق مرادها بدلالة المقال كما يتعين بدلالة الحال اصله  
بمين الفور وفي حالة الغضب اذا قال لم ارد بها الطلاق لم يصدق في  
القسم الاول ثم قال في الكتاب وفي حال مذكرة الطلاق لا يصدق في شيء  
من الاقسام الثلاثة فقنا الا فيما يصلح جوابا ورد الالف احتمل الاجابة

والرد

والرد فيثبت الادبي وهو الرد في حال الغضب يصدق في الاقسام الثلاثة الا  
فيما يصلح جوابا لا غير وفي هذا نظر لان فيما يصلح جوابا وردا وفيما يصلح جوابا وثبتة  
هما قسم واحد فاذا صدق في احدي القسمين صدق في القسم الاخر فكان القسمان  
قسما واحدا فلا معنى للاقسام الثلاثة اذن وان قال لامته انت طالق او  
باين ينوي به العتق لم تعتق وقال ان افني لعتق وجه قوله ان التطبيق شرع  
لازالة ملك النكاح وملك النكاح رفق فاعليه السلام فليست احكم هم برق كرمته  
والاعتناق شرع لازالة الرق على ما ياتيك بيانه على الاستقصاء في كتاب العتاق  
ان شاء الله تعالى فكان بينهما مناسبة ومقاربة وذلك مصحح للمجاز او يقول المعنا  
على ان الاعتناق مستعار التطبيق فكذلك التطبيق يستعار للاعتناق لان المشابهة  
والمناسبة لا تقوم باحد الطرفين لكن بهما يقوم وجه قول علمائنا رحمهم الله  
انه لو ثبت العتق انما يثبت بطريق المجاز ولا سبيل اليه لان شراصة المجاز  
ان يكون المعنى المستعار منه ابلغ وابين هكذا قاله اهل اللغة منهم علي بن عيسى  
البغدادي وكان من مخارير اهل اللغة منه يتلقى اللغة وان كان يتحمل الاعتقاد  
فان قيل لا كذلك فعلى رضي الله عنه يسمى جديره وهي الاسد وان كانت شجاعة  
فوق شجاعة فوق شجاعة اسد بدرجات قيل له الحكم لا يناف بالافراد والاطلا  
وانما تناط بالاجل اذا الشرع لا يرد بالافراد وهذا لان الاعراض عن الحقيقة  
مع القدرة على استعمالها والميل الى المجاز مع اشتغالها على ضرب من الاشتباه  
والالتماس لا يجوز الاعراض ومقصود وذلك بزيادة بيان فان كل شراب مسكر  
يسمى خمر امجازا وان كان الخمر اسم النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد  
لشدة كل شراب الخمر في المعنى وهو مخمرة العقل وهو المعنى الذي الخمر ابلغ لان  
النبي من ماء العنب اشتد اسكادا من غيره ولذا قيل ان في الخمر معني ليست في العنب  
اذا ثبت هذا فنقول بالتطبيق يزول ملك النكاح وبالاعتناق يزول ملك اليمين  
وملك اليمين اقوي من ملك النكاح لان ملك اليمين يثبت على وجه يظهر في حق  
جواز الاعتناء من عنه على الاطلاق وملك النكاح لا يثبت على هذا الوجه وملك اليمين  
اذا طرئ على ملك النكاح ابطله ومتي قارنه منعه واذا كان كذلك لا يكون المستعار



ابلى في المتعارضة منه في المستعار له وإذا كان كذلك لم يوجد ما شرط له في المجاز  
ولو قال اعتدي ثلاث مرات وقال نويت بالاولى الطلاق وبالباقيتين الحيض يصدق  
ونية الطلاق بقوله اعتدي صحيحة لو صحت احدهما ان الامر بالاعتداد لا يقع  
الا بعد الطلاق فيثبت الطلاق مقتضى صحة الامر فان قيل ما ذكرتم ليس كذلك بما اذا  
قال لعبدته تزوج اربعا او كثر يمينك بالمال والعبد لا يفتن من التزوج بالاربع  
والتكفير بالمال الا بعد ثبوت العتق قيل له الامر بالاعتداد صحيح بعد وقوع  
الطلاق والامر بالتزوج والتكفير بالمال غير صحيح بتقدير العتق لا لقطع ولاية  
المولي عنه بالعتق فان قيل ما ذكرتم انما يستقيم اذا كانت مدخولا بها اما اذا  
لم تكن فلا لاقتناع صحة الامر بالاعتداد حينئذ لاقتناع العدة بالطلاق قبل  
الدخول والحكم في الفصلين سوا قيل له الطلاق انما يقع ههنا بالنية ولم قلتم بان  
العتق لا يثبت بتقدير النية ولم يقرع سمعي برواية هذه المسئلة وكان الكلام  
سبيل والوجه الثاني ان وقوع الطلاق ههنا بطريق المجاز لا بطريق الاقتضا  
لان الطلاق من لوازم الاعتداد على ما عليه الظاهر ونظيره ما قال محمد رحمه الله  
في اجواب النكاح من الزيادة ان الرجل اذا تزوج امرأة على ما به وعلى ان يعتق  
اخاه عنها فملكه هناك يثبت بطريق المجاز لا بطريق الاقتضا لان الملك من  
لوازم الاعتناق عنها والمقتضي للملك وهو الاعتناق عنها لا يعتد على تقدير ثبوت  
الملك فيه وانما لم يصدق في ارادة الحيض في الثاني والثالث لانه نوي حقيقة  
ما تكلم به فيصدق وان قال لم انو بالباقيتين شيئا يقع الثلاث فان قيل نعم  
يلبغى ان لا يقع لان الكلام مبنى على الحقيقة لمكان العدة قيل له ان  
الطلاق صار مراد القول اعتدي فكان خاطرا بالبال فيحمل الثاني والثالث عليه  
وهذا لان اللفظ انما يحمل على الحقيقة لخطرها بالبال فما كان اشد خطرا  
بالبال كان اولى بالحمل عليه وهذا الذي ذكرنا قول علمائنا رحمهم الله وقالوا  
لا يصدق ولا يقع الا واحدة لانه لو قال في الاولى لم انو بها شيئا يصدق وكذلك  
في الباقيتين ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد غد لم تدخل الليلة في  
ذلك وان ددت الامر في يومها ابطال امرها اليوم ولا يبطل امرها بعد غد

ولو

ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا فردت الامر اليوم وغدا فردت الامر اليوم بطل امرها  
اليوم وغدا لانه توسط بين الوقتين المذكورين في المسئلة الاولى وقت ليس  
فيه امر وبطانة في احد الوقتين لا يوجب بطانة في الوقت الاخر فكان  
بمثلة الامر من بدليل انه ينقطع الامر بمجي الغد والامر اذا انقطع لا يعود الا بالتجديد  
فانقضي ذكرنا بعد الغد معطوفا على اليوم امر اخر حتى يصح العطف نظيره ما قال  
محمد رجل قال لامرأته انت طالق اليوم واذا اجا غديك اليوم واحدة واذا اجا غديك  
تخلف ما اذا قال لها امرك بيدك اليوم وغدا لان هذا كله امر واحد لا يمتد  
بين الوقتين وقت ليس فيه امر فكان الامر واحدا فيبطل برده واحدا ولو قال لها امرك  
بيدك اليوم فردت في ابتد اليوم يكون رداله في انتهائه لا اتحاد الامر ولهذا قال محمد  
اذا قال الرجل كل مملوك املاكه غدا فهو حر يعتق من كان في ملكه اليوم ومن يملكه غدا  
لان الوقت قريب بعينه من بعض قضا بمثلة وقت واحد وما راجع اليوم  
كبقيية اليوم مع الحال رجل قال لامرأته امرك بيدك يوم يقدم فلان فتقدم فلان  
وهو يعلم بقدمه حقيقة الليل لا خيارا ولو قال لامرأة يوم انزولك فانت طالق  
فتزوجها للاحتمس واعلم بان الامر باليد جزء للتقدم في المسئلة الاولى والطلاق  
جزء للتزوج في المسئلة الثانية والاعتداد وعدم الاعتداد يراعي في جانب الجز  
لا في جانب الشرط وفي الكتاب اعتبر جانب الشرط في المسئلة الثانية وجانب الجز  
في المسئلة الاولى وليس كذلك فاعرف ولعني مما يمتد ما يكون قابلا للمتاقت وعالم يمتد  
ما لا يكون قابلا للمتاقت والطلاق لا يمتد لانه لا يقبل التاقت بدليل انه لو قال  
لامرأته انت طالق شهر ابتداء لا ينو وقت والامر باليد مما يمتد بدليل انه لو قال لها  
امرك بيدك شهر يتوقت ولا يتا بداء اثبت هذا فنقول اليوم اذا قرن بما يمتد  
يراد به بياض النهار وهذا ظاهر ويذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله تعالى  
ومن يولم يومئذ بروه والمراد به مطلق الوقت ومعناه حينئذ ويقال فيمتد  
الكلام يوم لنا ويوم علينا والمراد به مطلق الوقت قال الاخطي فيوم منك  
خير من رجال كثير حولهم نعم وشاء وارا ديه فساعة منك خير واذا اساغ  
استعماله في كل واحد منهما فلا بد من صا بط يمتد به لحرهما على الاخر



فنقول اذا قرن بما يمتد بحمل عبارة عن بيان النهار لانه اولى بما يمتد ومتى قرن  
بما لا يمتد يراد به مطلق الوقت لانه اولى واليق به واذا ثبت هذا يخرج ما  
ذكر في الكتاب واذا كان امر امراته بيدها او غيرها فلا خيار مادامت في  
المجلس وان مكثت يوما باجماع الصحابة رضي الله عنهم فان اخذت في عمل  
اخر يخرج الامر من يدها لان هذا تملك الطلاق وليس باستنابة وانما  
قلنا ذلك لان المتصرف عن استنابة عامل غيرها وهي عاملة لنفسها لا  
لغيرها لانها في رفع اليد عن نفسها عاملة لنفسها لا لغيرها فان قيل لم قلنا  
بانه تملك وظاهرا انه ليس كذلك ببيان من حيث الاجمال والتفصيل اما  
من حيث الاجمال فما ذكره محمد في الجامع ان الرجل اذا وكل المديون بامر  
دنته عن الدين فهو وكيل وان كان عاملا لنفسه في ابرادنته عن  
الدين وبيان انه وكيل ان لا يقتصر على المجلس ويملك صاحب الدين الرجوع  
عنه واما من حيث التفصيل فلان التفويض لو كان تملك كانت المرأة  
ساكنة للطلاق ولو كانت ساكنة للطلاق لما بقي الزوج ما لا يستحال  
كون الشيء الواحد بجميع اجزائه ملكا لكل واحد منهما في زمان واحد والزوج  
ما لا للطلاق فلا تكون هي ساكنة له واذا لم تكن هي ساكنة كان تصرفها بالنيابة  
لا بالملك والدليل على صحة هذا ما ذكره محمد في الزيادات رجل قال لامرأة  
طلقي نفسك ثم حلف ان لا يطلق فطلقت هي نفسها حدث الزوج في يمينه  
وانما حدث اذا كانت هي في تملك نفسها نائية عن الزوج اما اذا لم تكن  
فلاولين سلمنا انه تملك ولكن لما ايلزم اقتضاه على المجلس قيل له  
الملك هو القادر على التصرف لانه فاعل من الملك وهو القدرة والتمليك  
تفصيل منه فيكون لا ثبات الملك وهو الافتقار على التصرف الا انه في الشرع  
يريد به القادر على التصرف يراد به واختياره وما وقع التنازع فيه بهذه  
المثابة فيكون تملكه وكذا يقتصر على المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم  
فانه روي عن عمر وعثمان وعلي بن مسعود وجابر بن عبد الله وجابر بن  
زبير رضي الله عنهم انهم قالوا ان المخيرة لا خيار مادامت في المجلس وانها لا

تملك

تملك الرجوع لاشتماله على معنى التعليق لا لكونه تملك فان التملك لا ينبغي ولاية  
الرجوع فان الهبة للاجنبي قبل القبض وبعده قابلة للرجوع بقضاء غير رضا  
الانثري ان الرجل اذا قال لامرأة اجنبية زوجي نفسك مني لا يقتصر على المجلس  
يتمكن من التزوج في المجلس وفيما وراه ويتمكن هو من الرجوع في المجلس وفيما  
وراه وان كان التملك موجودا على ما ذكرتم من التفسير لتجده عن معنى التعليق  
وهكذا يقول في مسألة الابرار تملك الرجوع لتعزيبه عن معنى التعليق بقي  
الكلام في حرف واحد وهو ان قوله طلقتي نفسك يقتصر على المجلس وقوله ابرأ  
ذمتك عن الدين لا يقتصر على المجلس وان كان التملك موجودا في الفصلين  
جميعا وكذلك في قوله زوجي نفسك على ما ذكرنا فلا بد من الفرق بينهما والفرق  
ان المعنان ان يكون لهما استبداد بالتطليق في المجلس وفيما وراه لان قوله  
اياها طلقتي نفسك يتضمن شيئين اثنين تعيين طلاقها بتطليقها نفسها  
وتملك الطلاق منها لما قلنا ان المتصرف عن رأي واختيار مالك واي الانثري  
اعتبر هذا لا يوجب الغفر على المجلس اما اعتبار جهة التعليق فلما قلنا واما  
اعتبار جهة التملك فكذا لان تملك الطلاق كما يقع في المجلس يقع مضافا  
الي ما ورا المجلس بخلاف سائر التملكات لانها لا تقع مضافة الي ما ورا المجلس  
فاقتصر الجواب في المجلس ضرورة الا اننا تركنا العمل بعد القياس باجماع الصحابة  
على ما ذكرنا فصار هذا التملك ملحقا بسائر التملكات باجماع الصحابة  
على خلاف القياس والمعدول به عن القياس لا يقاس عليه غيره الا اذا كان  
في معناه من كل وجه والامر بالابرار ليس في معنى الامر بالتطليق ولا في  
معنى سائر التملكات لان القدرة على التطليق اشد واقوى من القدرة  
على الابرار لما قلنا من تمكن صاحب الدين واقتضاه على الرجوع وعدم تمكن  
الزوج من الرجوع وبيان انه ليس في معنى سائر التملكات لان في سائر  
التملكات بعد ما ثبت التمكن من التصرف لا يتمكن الملك من الرجوع الا بقضاء  
اورضا ولا كذلك الامر بالابرار وقوله انه لو كان تملك لما حدث الزوج في  
اليمن بالطلاق اذا طلقت هي نفسها قيل له المسئلة ممنوعة على رواية محمد



رحمه الله والمخ المذكور في الزيادات لصاحب المحيط وما بعد هذا من المايل ينبغي على  
معرفة ما يكون اقبالا وقبولا وما يكون اعرافا وان علي حسب ما ذكر في الكتاب  
وما يتل ان سير السفينة لا يضاف الي رايها قيل له سير الدابة قد يضاف اليها لا  
تري الي قول القائل ومن يمشي بنا هيبسا ان تصدق لك هيبسا اراد به  
التري ولو قال امرك بيدك يتوي ثلاثا فقالت قد اخترت نفسي بواحدة فهي  
لان الاختيار يصح جوابا للامر باليد علي ما عرف في بلب ما يستدل به علي الطلاق  
وقولها بواحدة اي عمرة واحدة يعني اختيارا واحدة بطريق حذف للوصف  
واقامة الصفة مقامه وانما خفي مختارة بواحدة اذ وقع الثلاث وان  
قالت طلقت نفسي بواحدة فهي واحدة والفرق بين هذا وبين ما تقدم  
ان قولها بواحدة لما كانت صفة والصفة لا بد لها من موصوف فيجب اثبات  
ما يدل عليه المذكور السابق والمذكور السابق فيما سبق قولها اخترت فيجب اثبات  
الاختيار التي يدل عليها اخترت لانها اشد استنباقا الي الوهم واكثر ارتباطا  
الي الفهم وفيما نحن فيه يجب اثبات الطلقة وهي عبارة عن الواحدة فتقع واحدة  
فان قيل كما يجوز ان يراد بالطلقة الواحدة فكذلك يجوز ان يراد بها المرة كما يقال  
ضربت ضربة الانثري الي ما قاله النجاة الفعلة المرة والفعلة للحالة والمفعول  
للمصدر والمفعول للالة فلم كان ارادة ذلك اولى من ارادة هذا قيل له انما يراد  
بالمرة اذ كانت مرتبة علي فعل مصرف من مصرفها اما اذا لم تكن فلا ومصدرها  
للمطلاق دون التطبيق فان قيل كما يمكن اثبات الطلقة لتكون موصوفة بهذه  
الصفة فكذلك يمكن اثبات التطبيق وحينئذ يراد بها المرة لترتيبها علي فعل  
مصرف من مصدرها قيل له اذ وقع التعارض بينهما فاثبات الطلقة اولى من  
اثبات التطبيق لكنهما متيقنا بها فان قيل اثبات التطبيق اولى لانها اشد  
استنباقا الي فهم السامع نظر الي الفعل للمصرف من مصدرها قيل له اذ الامر  
الي هذا فنقول يراد به بالطلقة والتطبيق الواحدة دون المرة عرفا وهذا  
يعني عن ذلك التكليف وفي الفصلين يقع البابين اعني قولها طلقت نفسي بواحدة  
وقولها اخترت نفسي بواحدة لان انما يقع ما فوض اليها ولو قال لامرأته انت

واحدة

واحدة يتوي الطلاق فهي واحدة يملك الرجعة وقال الشافعي لا يقع شيء لان فوي ما  
ليس بمذكور ونية ما ليس بمذكور لغو لان النية انما تعمل اذا طابقت للملفوظ  
والطلاق غير مراد بقوله انت ولا بقوله واحدة ولا بالمجموع المركب منهما وانما  
يراد بما يقدر وهو النعت والطلقة التي الواحدة صفة لها لان يصير كأنه قال  
انت طالق طلقة واحدة وحينئذ لا تكون النية مطابقة للملفوظ ولنا ان  
فوي ما يحتمل لفظه لان قوله واحدة نعت ولا بد لها من منعت وما نواة يجوز  
ان يكون منعتا لها فيثبت وقوله ان فوي ما ليس بملفوظ قلنا نعم لماذا لا  
يجوز وهذا باطل بعامة الامارات وقول القائل ان اعرب الواحدة بالنصب  
يقع من غير نية لا يكد يصح لان الواحدة وان انتصب كما تصح نعتا للطلقة  
تصح نعتا لغيرها الانثري انه يستقيم ان يقال انت ضاربة ضربة واحدة  
واذا كان كذلك لا يقع بدون النية والله اعلم **باب القسمة** رجل  
قال لامرأته طلقتي نفسك يتوي ثلاثا فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فهي ثلاث ونية  
الثلاث صحيحة ههنا غير صحيحة في قوله طلقتك وانت طالق والفرق بينهما  
ان قوله طلقتك اخبار عن التطبيقات والاخبار يقتضي وجود المخبر به بانها  
عليه فيثبت المخبر به وهو التطبيق سابق عليه تصديقاه والمخبر به ههنا  
اعني به التطبيق يثبت بطريق الضرورة والثابت بطريق الضرورة لا يعود وضع  
الضرورة والضرورة تندفع بتطبيق واحدة فيمنع ما عداه وهكذا يقول  
في قوله انت طالق لان اخبار اذا الاخبار كلام يعري عن حد التكليف بخلاف  
قوله طلقتي نفسك لان امر بالتطبيق ومنعاً فلا يكون ثبوته بطريق الضرورة  
فيحمل العموم وان فوي الثنتين يقع واحدة لان المصدر يحتمل الجنس ويحتمل  
المسمى اما الحد فلا يحتمل المصدر وقد اسلفنا تفديره ولو قال طلقتي نفسك  
قالت اثبت نفسي تقع واحدة رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم يكن جوابا وكان  
ينبغي ان لا يكون جوابا في الفصلين جميعا فلا يقع شيء لانه فوض اليها صريح الطلاق  
وانما اجابت بالكناية فصارت بذلك معرضة عن الجواب الا انه فرق بينهما جعل  
الابانة جوابا ولم يجعل الاختيار جوابا وهذا قول علمائنا رحمهم الله وقال



زفر كلاما جواب وجه قولنا من وجهين احدهما ان الكناية اذا اصلحت صفة المفعول  
 بصير المفعول مذكورا عند ذكر الكناية في مضمون الكلام فيصح جوابا لان الجواب  
 تارة يكون من محاور تارة يكون ضمنا وفيما نحن فيه المبنية تنص صفة المفعول لان  
 المفعول يصير باين بانقضاء العدة وكذلك اذا لم يكن مدحولا بها بخلاف الاختيار  
 لان الطلاق لا يصير اختيارا قط فلم يصح جوابا فكان هذا من اعراضنا واضرابا  
 فلا يقع شيء وخرج الامر من يدها لا اشتغالها بما لا يعينها والثاني ما قال في الكتاب  
 انها وافقت في اصل الطلاق وظالمت في الوصف وذكر القدوري رحمه الله انه لو  
 قال لها طلقي نفسك فقالت ابنت نفسي لم يقع على قياس قول ابي حنيفة وعندها  
 يقع فكان في المسئلة رواية عن ابي حنيفة قال الفقيه ابو جعفر الهندواني  
 رحمه الله واعلم ان ذكر في كتاب الطلاق من الاصل اذا قال لها طلقي نفسك  
 ينوي ثلاثا وطلقت نفسها ثلاثا واقرار الزوج انه نوى ثلاثا قال يقع الثلاث  
 وفي هذا الكتاب لم يذكر اقرار الزوج بذلك ولولا هذه الرواية لكان لقائل ان يقول  
 اذا اطلقت نفسها ثلاثا يقع واحدة ويقف وقوع ما ورد الواحدة على علمنا بارادة  
 الزوج فلما اقتصر ههنا على ذكرية الثلاث دون اقراره به كان ذلك دليلا  
 على صحة تفويض الثلاث اليها وان لم تعلم هي بها فبقيت طلقت نفسها ثلاثا صح ولو قال  
 لها طلقي نفسك فليس له ان يرجع عنه والوجه فيه ما ذكرنا وما قيل في  
 تعليل هذه المسئلة ان الملك يبقى بقاء العين فيه فظن ان الملك من قبيل  
 الاعراض والاعراض لا بقاها او نقول لو كان للملك بقا بقاء ما يقوم به لكان  
 للفعل بقا بقاء الفاعل لقيامه به وكان للملك بقا بقاءه جنيذا وجنيذا  
 يحتل ما قيل في التعليل ولو قال لاجنبي طلقها ان شئت كان تملكها وعند  
 زفر هو تملك لانه عامل لغيره فلا يكون مالكا له اذا مالك من يعمل لنفسه  
 الاتري ان قال له طلقها لا يكون تملكها حتى يقتصر على المجلس لان عامل لغيره  
 فكذلك فيما نحن بهدده ولنا وهو الاصل في جنس هذه المسائل ان المالك  
 من يعمل لنفسه او من يعمل لغيره ورايه واختياره لان الملك عبارة عن مجرد  
 القدرة قال قيس بن خطيم ملكتها كني فانفرت فسقها يري قايم من دونها

ما ولاها فوجب ان لا يؤخذ غير هذين قيد في مسمى هذا الاسم ثم راعى زيادة التغير  
 فان قيل لا كذا فانه لو قال لغيره يع عبدي هذا ان شئت فالوكيل في هذه الصورة  
 يعمل براه واختياره وهو ليس بمالك قيل له لم قلتم انه ليس بمالك هذا لان الوكيل  
 في باب البيع اصيب في اصل التصرف ثابت في حكمه على ما عرف تمامه في الزيادات ولذا  
 لا يجب للوكيل بيع الوكيل اقصي ما في الباب انه لو كان تملكها لاقتصر على المجلس لانا  
 لانه في كونه تملكها وانما ندعي كونه مالكا ولا يلزم من كونه مالكا اقتصر التصرف  
 على المجلس وقد ذكرنا ما يؤيد هذا ولو قال طلقي نفسك ثلاثا وطلقت نفسها واحدة  
 تقع واحدة لانه ملكة ايقاع الثلاث فتلك ايقاع الواحدة ولو قال طلقي نفسك  
 واحدة فطلقت نفسك ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة وعندها تقع واحدة وجه  
 قولنا ان ايقاع الثلاث ايقاع الواحدة لاشتمال الثلاث على الواحدة وصلها هذا  
 كرجل قال لغيره طلق واحدة من نسائي فطلعتن يقع الطلاق واحدة منه واليه  
 البيان والمسئلة في وكالة الملبسوط وكذلك الرجل اذا قال لامرته امرك بيدك ينوي  
 واحدة فقالت طلقت نفسي او اخترت نفسي او ابنت نفسي منك ثلاث يقع طلاق  
 واحد عند الكل والمسئلة في باب الرجل يقول لامرته امرك بيدك من الملبسوط الشيخ  
 الاسلام المعروف بخوارزاده وجه قول ابي حنيفة ان الثلاث اسم لعدد  
 خاص على معني انه لا ينطلق على ما دونه ولا ينطوي على ما فوقه والاسم الخاص  
 على هذا التفسير لا يجوز اراده ما دونه به قالوا كل لفظ وضع لعدد معلوم  
 كالحسنة والعشرة ونحوها لا يكون عاما بل هو اسم موضوع لذلك المقدار  
 فحسب حتى لو انتقص منه واحد او زيد عليه واحد بطل ذلك الاسم وانما  
 العام لفظ وضع لجمع غير مقدر كقولك رجال ونساء مسلمون وعن هذا  
 قال ابو حنيفة اذا شهد احدهما بالآخر ولا خبر بثلاثة الا لا تقبل هذه  
 الشهادة ونما ذكرنا قد خرج الجواب عن مسئلة التوكيل بتطليق امرأة من  
 نسائه لان الصبي موضوع لجمع غير مقدر فكان عاما لما ارادة الخاص به  
 واما اذا قال لامرته امرك بيدك ينوي واحدة فقالت قد طلقت نفسي  
 بثلاث قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده في الفرق بينهما ان قولها



طلعت نفسي بثلاث ان لم يكن تصحيحه باعتبار الحقيقة امكن تصحيحه باعتبار  
الكناية بان يجعل الثلاث كناية عن البينونة كانها قالت اثبتت نفسي  
ببنونة غليظة فيقع اصل البينونة ويلغوز كذا الوصف وفيما نحن فيه تعذر  
اعتباره كناية عن البينونة لكون الامر درجيا ههنا ولوقال لها طلقي نفسك  
ثلاثا ان شئت فطلعت نفسها واحدة لم يقع شيء لان قوله ان شئت شرط لما سبق  
ذكره فيصير تقديره كأنه قال ان شئت الثلاث ومشية الواحدة لا تكون  
مشية للثلاث فلا يقع لان اخر الجزا لا ينقسم على اجزا الشرط على معنى والملة  
التي تلي هذه الملة قد مر المعنى فيها ولوقال لها انت طالق ان شئت ان كان  
كذا الامر ما من طلعت لان التعليق بشرط كايين تكونين وتنجين فان قيل  
التعليق بشرط كايين لو كان تنجيزا كان تنجيزا فيما اذا قال الرجل هو يودي  
ان كنت فعلت كذا المس وهو يعلم انه كان قد فعله ولو كان تنجيزا لوجب  
تكفيره ولم يجب قال الشيخ الاسلام المعروف بخوارزاده اختلف للمباح في  
هذه المسئلة فتمنع ولين مسلما فنقول هذه الالفاظ صارت كناية  
عن اليقين بالله تعالى اذا حصل التعليق بها يفعل في المستقبل فكذا اذا  
حصل التعليق بفعل في الماضي تحاميا عن تكفير المسلم ولوقالت قد شئت  
ان كان كذا الشيء لم يجز فهو باطل لانها ما مودة بالتنجيز والامر بالتنجيز  
لا يملك التعليق الا نزي ان الرجل اذا قال لامرأته طلقي نفسك ثلاثا للسنة  
فقلت وهي في الحيض او في طهر جامعها فيه طلعت ثلاثا للسنة لم تقع  
وان حاضت وطهرت بعد ذلك لانها ما مودة بالتنجيز دون التعليق  
والماضي به تعليق فكذلك فيما نحن فيه فان قالت شئت ان شئت فقال  
الزوج شئت لا يقع فان قيل ينبغي ان يقع لانه مسبوق بذكر الطلاق فيصير  
في التقدير كأنه قال ان شئت طلاقك فيقع قيل له الكلام المبهم انما ينبغي  
عليه ما سبق اذا كان ما سبق بصفة الاعتبار والاعتداد اما اذا لم يكن  
فلا وما سبق فيما نحن فيه عامل عن صفة الاعتبار لانه اشتغال  
بما يعينها فان قال قد شئت طلاقك فيقع فان قيل ماذا يقع وما الفرق

بينه

بينه وبين قوله اردت طلاقك حيث لا يقع والمشية والارادة من واحد واحد  
عند اهل السنة والجماعة قيل له في الفرق بينهما ان المشية في الاصل  
ماخوذ من الشيء والشيء اسم للموجود فكان قوله شئت بمنزلة قوله اوجدت  
وايجاد الطلاق بايقاعه بخلاف الارادة لان الارادة في اللغة عبارة عن  
الطلب قال عليه السلام الحري رايدا لموت اي طالبه وفي المثل لا يكذب الرايد  
اهله اي طالب العشب وليس من ضرورة الطلب الوجود قال شيخ الاسلام صدر  
الاسلام ابو اليسر في اصوله عقيب التسوية بين المشية والارادة وروى  
عن ابي حنيفة رحمت الله عليه ما يدل على التفرقة بين المشية والارادة  
واستدل بهذه المسئلة ويجوز ان يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد  
وتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما شاء الله تعالى يوجد لا محالة وكذا  
ما يطلبه بخلاف العباد ولوقال لها انت طالق متى شئت او بين ما شئت و  
فردت الامر لم يكن رد او لا يقتصر على المجلس لان هذه الكلمة تتم الاوقات  
فيكون الطلاق معناه فالزمان يتحقق فيه المشية ولم يوجد ذلك الزمان  
لان وجوده بوجود المشية فيه فكان الرد منها قبل صيرورة الامر يدها  
فلا يصح وكذلك اذا قال اذا شئت او اذا ما شئت اما عندها فظاهرا وما  
عند ابي حنيفة فانه ساع استعمال هاتين الكلمتين في كل واحد من المعنيين  
اعني بهما الشرط والوقت وقد صار الامر يدها فلا يخرج بالشك  
والاحتمال فان قيل وجب ان يحمل الشرط في هذه الصورة تعميما للرد قيل  
له انما يحمل على الشرط اذا كان الرد صادرا من كان التعليق صادرا منه  
وهذا لان ارادة الشرط تختص بمن كان التعليق مختصا به دون من كان  
الرد مختصا به فلا يحمله على الشرط تعميما للرد ولوقال لها انت طالق كلما  
شئت فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة لان كلمة كلما تعم الافعال  
علي معني انها قد تفي تكرار الجزا بتكرار الفعل الذي تصحبه فبعد ذلك  
اختلفت الروايات ان التكرار في الاخلال دون الانعقاد ام فيها جميعا  
في رواية الميسرة وفي رواية الجامع في الاخلال دون الانعقاد



وشجرة الاختلاف تظهر فيمن قال لا امراته كلما حفت جيفتي فانت طالق فحاضت  
الافرة منها في غير ملكه ثم تزوجها فحاضت جيفتي في ملكه لم يقع شيء على  
رواية المبسوط لان التكرار في الانعقاد والاخلال على هذه الرواية فكان  
انعقاد الثانية بعد اخلال الاولى وهو اذ ذاك لم تكن في ملكه فلا تنعقد الثانية  
وعلى رواية الجاهل يقطع لان التكرار في الاخلال دون الانعقاد ايا ما كان انعقدت  
الروايات على ان التكرار في الاخلال فيقع طلاق واحدة بايقاع واحد وهكذا  
الي ان يتم الثلاث وان شئت الثلث جملة لا تقع لانه لم يفرض اليه ذلك على ما ذكرنا  
وهل تقع الواحدة عند ابي حنيفة لا تقع وعندنا تقع على ما سبق ذكره ولو  
قال لها انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشا وان قامت عن مجلسها  
قبل ان تشا فلا مشية لها لان كلمة اين من ظروف المكان وحيث من اسم المكان  
وكلاهما ظرف مكان قال الميدا في حيث اسم مبهم في ظرف المكان كما ان حين اسم  
مبهم في ظرف الزمان وابن كلمة يسأل بها عن المكان كما ان متى كلمة يسأل بها عن  
الزمان فالجواب انها ظرف مكان كذا ذكرها الميدا في باب الخامس في ظروف  
المكان فكان هذا منه ايقاع الطلاق في مكان يتحقق فيه مشيتها والطلاق  
لا اتصال له بالمكان اذا الطلاق لا يختلف باختلاف المكان فيلغى ذكر المكان  
بغير ذكر المشية في الطلاق بخلاف الزمان لان الطلاق يختلف باختلاف  
الزمان فان قيل اذ الغا ذكر المكان بقي قوله انت طالق شئت فيذهب ان يقع  
ولا يبطل بالقيام عن المجلس يدل عليه ما لو قال لها انت طالق ان دخلت الار  
تقع الساعة والمسألة في التجريد قيل له حيث واين يفيدان ضرا من التأخير  
وحرف الشرط يفيد ضرا من التأخير فيلزم ان كان في تحقيق معنى التأخير  
فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فلهذا لا يقع فان قيل اذا جعل مجازا عن حرف  
الشرط لماذا يبطل بالقيام عن المجلس وانما يبطل بالقيام عن المجلس اذا جعل  
مجازا عن حرف ان اما اذا جعل مجازا عن كلمة اذا ومتى فلا يبطل بالقيام فلم  
كان جعلها مجازا عن الاولى او لي لان الاول صرف للشرطية على ما قدمنا  
فكذا اصلا في باب الشرط فكان جعلها مجازا عن الاول او لي فان قيل اين

وحيث

وحيث كلمتان موضوعتان للمكان واذا ومتى كلمتان موضوعتان للزمان والتوقيف  
والتأخير من لوازمهما ويلزم من هذا عدم الافتقار عن المجلس ولو جعل مجازا عن  
حرف ان يقتصر عن المجلس فكان جعلها مجازا عنها اكثر عملا بالحقبة فكان اولي  
قيل له جعلها مجازا عن كلمة ان او لي من جعلها مجازا عنها لان المشترك بين هذه  
الحروف نفس التوقف وكلمة ان مفيدة لنفس التوقف وكلمة ان مفيدة لنفس التوقف  
بطريق الحقيقة واذا ومتى يفيدان التوقف بطريق المجاز فلو جعلنا مجازا عنها  
ينعطلان عن حقيقتها وهي الزمان وان كانت تفيدان معنى التوقف والتأخير  
بطريق المجاز فيلزمنا المجاز في موطنين فيما يجوزنا عنه وفيما يجوزنا به ولو  
جعلنا مجازا عن كلمة ان فهي لا تبطل عن قضيتها وهي التوقيف والتأخير فلا  
يلزمنا المجاز الا في موطن واحد فكان ما قلناه اولي ولو قال لها انت طالق  
كيف شئت طلقت تطليقة فملك الرجعة كما قال هذا اللغوي ولم يحك خلافا  
وذكر في الاصل ان هذا قول ابي حنيفة اما على قولها فلا يقع ما لم تقع  
لكن ان شئت او قعت تطليقة رجعية وان شئت او قعت واحدة باينة  
وان شئت او قعت ثلاثا قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده وحاصل  
الاختلاف راجع الي ان اصل الطلاق هل يتعلق بمشيتها ام لا عند ابي حنيفة  
لا يتعلق وعندنا يتعلق اصل الطلاق باوصافه ووجه قولها ان هذا  
تفويض اصل الطلاق اليها على اي وصف شئت وانما قلنا ذلك لان كيف كلمة  
تعرف واستنيصاف عن الشيء فاذا اضافها الي المشية المضافة الي الطلاق  
فقد علق جميع اوصاف الطلاق معلقا بها لانه متى وقع اصل الطلاق  
من غير ريب ولا توقف لا بد وان يكون مستمرا بوضع اوصاف الزوج  
علق جميع الاوصاف بالمشية وصار هذا كما اذا قال لها انت طالق كم شئت  
فانه يتعلق بمشيتها اصل الطلاق لانها كلمة موضوعة العدة فعلق الطلاق  
بجميع اعدادها انما يتعلق بالمشية اذا علق اصل الطلاق بها وما قلنا من  
التحقيق في صورة النزاع اظهر واين منها في صورة النظر لان الطلاق لو لم  
يتعلق بوصفه يلغو قوله كيف شئت اذا كانت غير مدخول بها لانها لا تستقبل



بأشياء الوصف بعد ذلك وجه قول أبي حنيفة أن هذه كلمة تعرف واستنصاف عن  
 الشيء وذلك لا يتصور إلا بعد وجود أصل الاتري في قول القائل يقول خليلي  
 كيف صبرك بعد ذلك فقلت وهل صبر فليسأل عن كيف وإذا كان الاستنصاف  
 لا يصلح إلا بعد وجود الموصوف وأصل الطلاق لا ينفك عن صفة فصار أصل  
 الطلاق مع أنه في ما يكون من أوصافه وأفعاله قبل المشية قضية لا يشك  
 وموجبا للتعرف عن الأوصاف ويتعلق ما وراءه بالمشية وما قاله أبو حنيفة  
 رحمت الله عليه أولى لأن أثبات الموصوف وإن كان فيه تخصيص بعد الأوصاف  
 عن التعليق ليصح الاستنصاف والتعرف على الأوصاف أولى من التعليق أصل  
 الطلاق بالمشية وتعميم الأوصاف وفيه إبطال الاستنصاف والتعرف  
 عن الأوصاف لأن الكلام يحتمل التخصيص ولا يحتمل التعطيل واعتبر هذا بأشياء  
 الكل من الكل البعض عن الكل وليس كما لو قال لها أنت طالق كم شئت لأنها  
 كلمة تدخل على أصل العدة أذ هو عبارة عن العدد عرفا الاتري أنه إذا  
 قيل وقال له كم معك استقام الجواب عن الواحد فكان هذا التعليق لأصل  
 الطلاق فلا يقع فإن قالت قد شئت راحة أينة أو ثلاثا وقال الزوج إياه  
 عنيتم فهو كما قال يريد به أن الزوج يقول نويت ذلك وذكر شيخ الإسلام  
 المعروف بخبر زادة هذا الذي ذكرنا إذا قامت عن المجلس قبل أن يشافها  
 إذا شاف في المجلس الثلاث أو واحدة بآينة أو نوي الزوج ما شئت يقع  
 لأن مشيتها وافقت نية الزوج فوقع ما شئت وهذا يعني ما ذكر في الكتاب  
 لكن فيه زيادة إيمان فإن قيل لما كان هذا تفويضا لوصف الطلاق إلى  
 مشيتها يجب أن يكون لها استقلال بأشياء من غير استطلاع رأي الزوج  
 اعتبارا بعمامة التفويضات قيل له ذكر الطحاوي في محتمره أن لها أن تجعل  
 الطلاق بآينة أو ثلاثا في قول أبي حنيفة رحمه الله وقد جعل الطحاوي والمشية  
 إليها في أثبات وصف البينونة والثلاث حتى قال بعض شيوخنا المتأخرين  
 رحمهم الله أنه إذا لم ينو الزوج شيئا وشأت المرأة ثلاثا أو واحدة بآينة وقع  
 ما أوقعت بالانفراق على أصليين مختلفين إما على أصل أبي حنيفة رحمه الله

فلان

فلان الزوج أقام امرأته مقام نفسه في أثبات الوصف والزواج متى أوقع طلاقا  
 رجعيًا يملك أن يجعل بآينة أو ثلاثا في قول أبي حنيفة فكذلك المرأة تمكن أن تجعل  
 ما أوقع بآينة أو ثلاثا إماما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وكذلك تمكن إتيان البائن  
 وإتيان الثلاث لأن تفويض أصل الطلاق إليها على أي وصف شئت وما ذكر في الكفاية  
 قول الخصام قال رضي الله عنه راجعت النحول في جواب هذا الاشكال فلم يفرغ سعي  
 بجوابه فيجب التعويل على ما ذكره الطحاوي رحمه الله ولو قال لها أنت طالق كم شئت  
 أو ما شئت فلها أن تطلق نفسها ما دون الثلاث وقال لها إن تطلق نفسك ثلاثا  
 أيضا فهم يجعلون الكلمة من التمييز والبيان لا كلمة ما محكمة في إفادة معنى التعميم  
 وكلمة من مشتركة بين التمييز والتبعية فيجعل الثاني على أحد وجهي الأول وهو التعميم  
 عملابها ولا يبي حنيفة رحمه الله عليه أن كلمة من التبعية حقيقة وإنما يحل  
 على التمييز إذا تقدمها إياها ما إذا لم يتقدمها فلا ونما ياتي في باب الخلع أن  
 شأ الله تعالى والمرأة إذاطلقت نفسها ثلاثا على قولها أو شئت في قول أبي حنيفة  
 لا يكره لأنها مضطرة إلى ذلك لأنها لو فرت خرج الأمر عن يدها بخلاف ما لو وقع  
 الزوج ذلك **باب الخلع** رجل خلع امرأته على غير بعينها أو خذير  
 بعينه أو ميتة أو دم فالخلع واقع فإن قيل آية فائدة في تعيين الخمر والخنزير دون  
 الميتة قيل له الخمر متى كانت بعينها والخنزير متى كان بعينه كان كل واحد منهما  
 معلوما بأصله ووصفه فكان كل واحد منهما قبل التملك على هذا التقدير  
 وكل واحد منهما محل للملك من المسلم الاتري أن الخمر تملك بالارث والاستيلاء  
 فالنحو لو وصف المتعين ههنا ببيان أن الملك لا يثبت للمسلم فيها مع انتفاء الجملة  
 فأولى أن لا يثبت الملك فيها إذا كان فيها جملة وهو ما إذا لم يكونا معينين ولهذا  
 لم يتعرض لتعيين الميتة ههنا لأنها ليست محل للملك من المسلم بحال ما وإنما يقع  
 الطلاق لأن الطلاق معلق بالقبول والطلاق مما يحتمل التعليق بالشرط فإذا وجد  
 الشرط يقع ولا يجب شيء لأنه لو وجب لا يخلو ما أن يجب المسمى أو غيره ولا وجه  
 الأول لأن المسمى ليس محل للملك المسلم إياه لعقد ريبا شرعا ولا وجه الثاني لما بين  
 أن شأ الله تعالى وإن كاتب عبدا على ذلك فالكتابة فاسدة فإن أداه غرق لوجود



الشرط والعناق تحتل التعليق بالشرط وعليه قيمته وكذا اذا اغتف على ذلك فقبل والفرق  
بين هذا وبينما تقدم ان ما كان للزوج فيها من ملك المتعة ليس له صفة التقدم  
ولهذا لا يمنع الاعتياض عنه في عموم الاحوال وهذا لا يضمن بالتلاف متلاف وما هو  
منقوم بنفسه وانما يجب اما بالنسبة ما هو منقوم او بتفويت ما هو منقوم وقد  
عدم الامران ههنا وما للمولي في العبد مال منقوم بدليل انه يصح الاعتياض عنه  
وهذا يضمن بالتلاف متلاف فاذا لم يجب المسمى لكان الفاسد يصار اليه ايجاب القيمة  
كما في البيع الفاسد ولو تزوج امرأة على ذلك فقبلت جاز النكاح ولها مهر المثل لان  
منافع الفروج لها وصفه المنقوم عند الدخول دون الخروج على ما ياتيكم بيانه بعد  
هذا ان شاء الله تعالى رجل اختلع ابنته وهي صغيرة بما لها لم يجز لان منافع الفروج  
لا قيمة لها عند الخروج ولهذا الواضحة المريضة نفسها على مال اعتبر تبرعا حتى  
اعتبر من ذلك ولهذا ان منكوحة انسان لا يضمن باعتبار ملك المتعة شيئا واذا  
لم يجز الخلع هل يقع الطلاق فيه روايتان هذا اذا قبل الاب فان قبلت هي ان كانت  
من اهل القبول بان كانت تقف ان الخلع شرع ساليا والنكاح شرع جاليا وقع الطلاق  
بالاتفاق ولا يلزمها المال اما الطلاق فلما قلنا واما لا يسقط شيء من المهر فلان المهر  
لا يتمكن من اسقاط ما كان حقا لها غير انه ان لم يدخل بها يسقط نصف المهر باعتبار  
الطلاق قبل الدخول فان خلعه على الف على انه ضامن فخلع جاز والضممان على  
الاب واجب فان قيل الضمان عبارة عن تحمل ما على الاصيل وبذلك الخلع ههنا غير  
واجب على غيره بالاجماع فكيف يصح الضمان منه قلنا المراد بالضمان ههنا التزام  
المال لا التحمل بطريق التجوز والاستعارة ببيان ان الضمان عبارة عن التزام ما على  
الغير والالتزام على هذا الوجه يشتمل على نفس الالتزام فيمكن ان يجعل الضمان  
مجازا عنه والتزام المال من الاجنبي بدلا في الخلع جاز فمن الاب اجوز بخلاف  
التزام المال من الاجنبي بدلا عن العتق والعتق ان بالخلع ينحل كل واحد منهما  
عن صاحبه من غير ان يسلم اليها شيء وهذا لان المستحق بالنكاح المنافع بالخلع  
ينقطع هذا الاستحقاق وهذا لان المنافع تحدث شيئا فشيئا الا اذا اقمنا  
باستحقاقها موجبا للنكاح او اعطيناها حكم الاجزا والاعيان اذ ذلك متى

كان سبب الاستحقاق قايما وهو النكاح فاذا انقطع النكاح بالخلع حدثت المنافع على  
مالها من سبب الاستحقاق وهو اختصا بها بنفسها فعلم انه لا يسلم لها بالخلع  
حكم لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به جاز اشتراطه على الاجنبي من  
غير ان يسلم له شيء ايضا بخلاف اشتراط بدل العتق على الاجنبي لان العتق عبارة  
عن القوم يقال عتق الفرج اذا قوي وطار عن وكره والخير اذا تقدم عهدا والكعب  
تسمى عتيقا لاختصاصها بالقوة الدافعة للملك عن نفسها والقوة معني يثبت  
فيه فلا يجوز ان يكون هو حاصلا للعبد ثابتا فيه وعرفت مستحق على غيره كافي  
البيع والطلاق ازالة ملك المتعة واسقاط لغية النكاح وان ليس معني يثبت  
فيها والحاصل انه يجوز اشتراط البدل على الاجنبي في الاستقاطات دون الاثبات  
الا نرجح ان غير من عليه الدين اذا صالحه من له الدين عن الدين على عوض يلزمه  
جاز لان هذا الصلح اسقاط فيجوز اشتراط البدل فيه على غير من عليه الدين  
ولا يقال بانه حصل لها الخلاص من قيد النكاح لا نأخذ من قايي فيما قلنا اتفق  
ما اشرنا اليه وان خلعه هذه الصغيرة على مهرها فان لم يضمن توقف على قبولها  
وهذا ظاهر فان لم تقبل هي وقبل ابوها عنها هل يقع الطلاق فعلى الروايتين  
واما اذا ضمنه الاب جاز قال شمس الائمة الرضوي من اصحابنا من قال  
تأويل للسئلة اذا خالها على مال مثل الصداق اما اذا خالها على الصداق  
فيلبغى ان لا يصح لانه مال مملوك لها وليس للاب ولاية ابطال ملكها باذاما  
ليس له صفة التقوم وجبته لا معتبر فيها منه ولكن نقول وان سمى الصداق  
فانما يتنا ولا العقد مثله وضمان الاب اياه صحيح ولم يزد على هذا وتوجه  
ذلك ان الصداق وان كان ملكا له لكنه مشتمل على المالية فيكون ضمان  
الصداق مجازا عن التزام مالية الصداق وجبته لا يفرق الحال مما اذا كان  
الصداق عينا او دينيا رجل قال لامرأته انت طالق على الف فقبلت طلقت وعليها  
الالف لان كلمة على ساغ استعمالها في تعريفه من الشرط لان الرجل اذا قلنا غير  
اعطيك الف درهم او قال لعبدك انت حر وعليك الف درهم المسئلة الى اخرها  
وجه قواها ان الزوج وصفها بالطالقية وجوب الاذن عليها فيجب ان يكون



الامر ان ثابتين قصد يقاله والامر ان لا يثبتان قبل القبول فيلزم ثبوتها بعد  
القبول لهذا المعنى قلنا ان الرجل اذا قال لغيره احمل هذا المتاع وكدرهم فان  
الدراهم مقابل بالاحمل يوضحه ان الواو قد تكون بمعنى الحلال كما قال محمد رحمه الله في  
السيرة الكبرى اذا قال الحربي افتح لكم الحصن وتؤمنوني فاجابوه الى ذلك ففتح لهم  
الحصن كان امنا لان تقدير كلامه كانه قال افتح لكم الحصن في حال امانكم اي ابي  
وكذلك لو قال لامرته ان دخلت الدار وانت راكبة فانت طالق لم تطلق حتى تدخل  
الدار راكبة وجه قول ابي حنيفة ان قوله انت طالق جملة تامة وقوله عليك  
التي درهم جملة تامة ايضا والجملة التامتان اذا تزاذا فتالم يرتبط احدهما  
بالاخرى واذا هو الاصل عند اصحابنا لان الاصل الكلام شرعة الانعقاد  
والنفاد والتاخر والتراخي على منافاة الدليل على ما دل عليه سابل اصحابنا رحمهم  
الله في الجامع منها ان الرجل اذا قال لامرته قبل الدخول بها ان دخلت الدار  
فانت طالق وطالق وطالق ان كلت فلانا تعلق الطلاق بالاول والثالث بالتالي  
وكذا اذا قال لا ينيب طالق ان دخلت الدار لا بل عمره تعلق طلاقها بدخول الدار  
ولو قال لا بل عمره طالق طلقت عمره للحال المعنى الذي اشار اليه وهو ان كل  
واحد من الكلامين جملة تامة فلا يكون لاحدهما ارتباط بالآخر ولهذا  
المعنى قلنا ان الرجل اذا قال لامرته انت طالق وانت مريضة طلقت  
الحال بخلاف قوله ان دخلت الدار وانت راكبة لان الجملة الاولى غير تامة  
بنفسها فلو اعتبرنا الجملة الثانية باعتبار تمامها والاول جملة قاصرة تبقى  
على صفة القصور لغير رورة الجملة الثانية فاصلة حايلة بين الاولى وبين  
الجزا ولا كذلك فيما نحن بصدد لان الجملة الثانية لو اعتبرت بقيت الاولى تامة  
لا يمكن فيها خلل ولا يتطرق اليها قصور بخلاف قوله احمل هذا المتاع وكل  
دراهم للمعنى الذي اشارنا اليه في الكتاب ولا يلزم ما ذكر في الزيادات ولو  
قال لعمريه اذ الي الف درهم وانت حر لا يعتقك ما لم يود وما ذكره في السير  
لو قال اخرجوا وانتم امنون فانهم لا يامنون حتى يخرجوا لان من اصحابنا  
من قال هذا قولها فتمنع امرأة اختلعت على اكثر من المهر الذي تزوجها

عليه

عليه والنسوز منها طاب الفضل للزوج لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به  
ولما روي ان امرأة ناشرة اتي بها عمر رضي الله عنه فامر بحبسها في بيت زبل ثلاثة  
ايام ثم دعاها فقال كيف وجدت بيتك فقالت ما بت ليلة هي اقل عيني من هذه  
الليلة الثلاثة فقال عمر رضي الله عنه هل يكون النسوز الا هكذا ثم قال لنزول  
ولو بقرطها قال فتادة يعني بجميع ما تمك وان مولاة لصيفة زوج ابن عم  
رجلا فكرهت صحبتها فاختلعت بجميع ما لها فلم ينكر عليها ذلك من عمر ولا نالمة  
بنسوزها وقد قال عليه السلام في المختلعات من المعنيات وفي رواية الاصل  
يكره لما روي ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس الحريث الي اخوه وان كان للنسوز  
منه كره الفضل وجاز في القضا بالاجماع ولا يكره اخذ مهرها الذي قبضت لما  
تلقوا من الالية وفي رواية الاصل يكره امرأة قالت لنزولها اخلعني على ما  
في يدي من الدراهم او قالت طلعتني ففعل فلم يكن في يدها شي فانها تغطي  
ثلاثة دراهم لان الثلاثة اقل الجمع المتفق عليه فان قيل هذا هكذا  
ان لو كان الخلع على دراهم والخلع صهنا لير على دراهم لا فتر ان بكلمة من  
الا ترى الي مسألة ذكرها في الجامع ان الرجل اذا قال ان كان في يدي من  
الدراهم سوي الثلاثة فهي صدقة وفي يده خمسة دراهم يلزمه التصديق  
بالكل لان ما ورا الثلاثة من الدراهم فكذلك صهنا الدرهم الواحد من الدراهم  
فيبلغني ان يلزمها درهم واحد قيل له الخلع صهنا وقع على الدراهم لان كلمة  
من صهنا للبيان والتميز لا للتحيز والتبعية وفيما استشهد به للتبعية  
لا للتميز وهذا الفقه وهو ان الكلام اذا تم بنفسه لكنه اشتمل على ضرب  
من الابهام فاذا اعتقب بكلمة من كان هي للتميز ومتى لم تكن هذه الصفة كان  
للتبعية بيا نه في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فلما كان الرجس  
في اشياء غير الاوثان كانت هي للتميز والبيان واذا ثبت هذا فنقول قول  
المرأة اخلعني علي ما في يدي كلام تام بنفسه حتى جاز الاقتصار عليه غير ان  
اشتمل على ضرب من الابهام لان ما في يدها قد يكون من انواع شتى فاذا قالت  
من الدراهم فقد بينت ما اهتم فصار كما انها قالت اخلعني على الدراهم



مخلاف ما استشهد به لان قوله ان كان في يدي من الدراهم خربان في نفسه حتى  
لا يجوز اقتضار عليه فكانت هي المتبعين فان قيل هب ان تقدر كلامها  
صار كما قالت اخذتني علي الدراهم ولوقالت اخذتني علي الدراهم ينبغي  
ان لا يلزمها ثلاثة دراهم لان الجمع المعروف باللام معتزلة الفرد المعروفة باللام  
حتى ينصرف الي الجنس وان تعذر صرفه الي الجنس ينصرف الي الادني على ما عرف  
في الجامع قيل له نعم لكن اذا كان جمعا مجردا عن الاضافة والاشارة كما اذا  
قلت لا يتزوج النكاح ولا يشترى العبيد والجمع ههنا غير مجرد عن الاضافة  
والاشارة لاختصاصه بما تحويه يداه وهذا لان الدراهم جمع على الحقيقة فيجب  
اعتبار معنى الجمعية الا انه بطل اعتبار معنى الجمعية لامكان ارادة الجنس  
حيث كان مجردا عن الاضافة والاشارة فاذا كان مفيدا بها وجب ان لا يتوكل  
معنى الجمعية رجل قال لامرأته طلقتك اس على الف درهم فلم تقبل فقالت  
قبلت قال قول الزوج مخلاف البيع والمسئلة بها حيث يكون القول  
قول المشتري والفرق ان يجب الطلاق بالمال تعلق الطلاق بالقبول  
فكان القبول شرطا والزواج اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول  
الزوج هذا معنى ما كان في الكتاب لا يكون الاقرار بالخلع اقرارا بالقبول  
مخلاف البيع لانه ليس بتعليق لانه لا يحتمل التعليق بالشروط والاحطار وان لم  
يكن تعليقا لا يكون تاما والاصل في الكلام التام دون المقصور والخلع كلام تام  
لكونه تعليقا فافترقا رجل قال لامرأته انت طالق علي الف درهم علي اني بالخيار  
ثلاثة ايام فقبلت فالطلاق واقع والخيار باطل لانه يمين من حيث المعنى  
لما ذكرنا انه تعليق الطلاق لقبولها المال فلا يحتمل خيار الشرط لان اشتراط  
الخيار للفسخ العقد لا يمنع انعقاده واليمين لا يحتمل الفسخ بعد ثبوتها الا ترى  
انه لو افصح بالرجوع او اقام قبل القبول لا يبطل فيكون اشتراط الخيار فيه  
لغو ويصح ان الشرط لم يرد باشتراط الخيار في الخلع انما ورد به في البيع فلم  
جاز اشتراط الخيار في الخلع انما يجوز بالقياس على البيع فيثبت الخيار في الخلع  
على النحو الذي يثبت في البيع ولا سبيل اليه لان البيع اقبل للفسخ من الخلع

ولو

ولو قال لها انت طالق علي الف درهم علي انك بالخيار ثلاثة ايام جاز عند ابي حنيفة  
خلافا لما وجهه فقولها ما ذكرنا في المسئلة الاولى وما قال في الكتاب ان القبول  
شرط البيع فلا يحتمل الخيار قيل في تقريره ان القبول بناء على الايجاب والايجاب  
لا يحتمل الفسخ فيكون اقوي فيستتبعه والايجاب لا يحتمل الخيار فكذلك القبول  
حكما للاستتباع لكنه واهي لا تنقصه بعمامة ما هو شرط اليمين ولا يبي حنيفة  
وجه انه ما ذكر في الكتاب قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي هذه المسئلة  
تنبيني على مسئلة كتاب البيوع فان عندها اشتراط الخيار لا يمنع  
وقوع الطلاق عليها والطلاق بعد الوقوع لا يحتمل الارتفاع وعند ابي حنيفة  
اشتراط الخيار لاحدهما يحتمل يمنع دخول للعرض الاخر في ملكه فاشتراط الخيار  
ههنا يمنع وقوع الطلاق بخلاف اشتراط الخيار من جانب الزوج لان الخلع من  
جانبه يمين على ما اسلفناه بخلاف اشتراط الخيار في النكاح لانه استحقاق  
المال في النكاح ليس بمقصود ولهذا يستحق مع النفي والسكوت الي اخر ما ذكر  
في الكتاب امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدة وقعتها واحدة  
بثلث الالف لان الباقي يصيب الاعوان والابدال والعوض ينقسم على المعوض فالان  
مقي كان مقابلا لثلاث كانت الاثلاث باز الثلاث فيجب ثلث الالف فان  
قيل الالف اذا كان مقابلا لثلاث يجب ان لا يجب ثلث الالف بالانقاع الواحدة  
كما اذا قال بعث منك هولا العبيد الثلاثة بالف درهم كل واحد بثلث الالف  
فقيل البيع في واحد بعينه فلم تجز ولم يجب ثلث الالف بحاله واقرب من هذا  
ما اذا قال لها انت طالق ثلاثا بالف فقبلت الواحدة لم يقع ولم يجب شي قيل له  
الطلاق لا يبطل بالشروط الفاسدة لقبوله التعليق بالشروط والاحطار  
ولا كذلك البيع وبعد ذلك التقريب ظاهر على ما عرف في الزيادات وامامسلة  
الطلاق فالفرق بينه وبين ما نحن بصدده ظاهر لان الزوج ههنا راض باليمين  
مقابلا لثلث الالف لمكان الايقاع منه وهناك لم يرض باليمينونة الا وان يكون  
بازاها ولم يوجد بعد الايجاب ما يدل على الرضا منه اذا لم يوجد بعد ذلك منصوص  
في القبول منها وقبولها لا يدل على رضاه ولوقالت طلقني ثلاثا على الف درهم المسئلة



الي اخرها وجه قولها ان كلمة علي للايجاب وفي المعاوضة معنى الايجاب فوجب  
 حملها لما ذكر من النظم ولا يحنيفة ان كلمة علي للتعلي والترقي اذا استعملت فيما  
 لا يتناهي فيه معنى التعلي تستعار للايجاب بشرط ان يكون ما تدخل عليه محتملا للايجاب  
 فان لم تكن بهذه المثابة وجب حملها على معنى الشرط لما بين الشرط والايجاب من  
 معنى التناسب والتلازم اذا الايجاب يغلب الوجوب والشرط يغلب المشروط فكان  
 التزام الالف معلقا بايقاع الثلاث واجزا الجزا لا ينقسم على اجزا الشرط والدليل  
 عليه ما ذكرنا في السير الكبير من النظم المستند وهو في الكتاب **امس** خلقت  
 نفسي من زوجي علي عبد لها الحق المسئلة الي اخرها وانما صحت التسمية الابن  
 في الخلع لان الخلع عقد مائة علي التوسع ولا يمنع صحته باعتبار الابق لانه  
 لو امتنع انما يمنع باعتبار العجز عن التسليم والعجز ههنا لا يبرود درجة علي  
 العجز عن التسليم فيما اذا خلعت نفسها على عبد مملوك للمعير او علي ما في بطن  
 اغنامها من الاجنة وذلك جائز فههنا كذلك وانما لم يصح اشتراط البراءة عن التسليم  
 لان التسمية اذا صحت اوجب تسليم المسمى فاشتراط البراءة عن التسليم يفوت  
 هذا المقصود وكذلك اشتراط البراءة عن العيب واعلم ان منافع الفروج لا قيمة لها  
 عند الخروج عندنا خلافا لثا فعي واصل هذا اذا شهد شاهدان بالتطليقات  
 الثلاث بعد الدخول ثم رجعا بعد القضا بالفرقة لم يضمن شيئا عندنا خلافا له  
 وكذلك لو قتل رجل منكوبة للرجل لم يضمن القاتل للفروج شيئا عندنا خلافا له  
 وكذلك لو ارتدت بعد الدخول لم نفرد لزوجه شيئا عندنا خلافا له فان عنده  
 يجب مهر المثل في هذه الفصول وجه قوله ان البضع متقوم بدليل تقوم عند الدخول  
 فيقوم عند الخروج ايضا لانه اذا اخرج عن ملكه عين ما دخل في ملكه والدليل  
 عليه ان شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ضمنوا نصف المهر وكذلك الكبيرة  
 اذا ارضعت الصغيرة وهما من كوحشان لرجل يضمن نصف صداق الصغيرة للفروج  
 وكذلك الابن اذا اكره امرأة ابيه علي زناها قبل الدخول يغرم الابن نصف الصداق  
 واذا ثبت التقوم قلنا المتقوم مضمون بالانكاح لا بالانكاح او غير مال النفس  
 وجئنا في ذلك ان البضع غير متقوم بالمال عند الانكاح لان ضمان الانكاح

يتقرر

يتقرر بالمثل ولا تماثل بين البضع والمال صورة ومعنى فاما عند دخوله في ملك الزوج  
 فالمتقوم هو المملوك دون المالك الوارد عليه وكان تقوم لاطها رخصه كذا المحل  
 حتي يكون مصنوعا عن الابتذال والامتنان ولا يملك مجانا فانما يملكه المهر مجانا لا يعلم  
 خطر عنده وذلك محل له خطر مثل النفوس لان النكاح يحصل به وهذا المعنى  
 لا يوجد في طرف الخروج فانما لا يتمك علي الزوج شيئا ولكن يبطل ملك الزوج عنها  
 الاثري انما هو مشروط بمعني الخطر عند التمكك كالشهود والولي لا يشترط شيء  
 منه عند الخروج وان الاب لو زوج ابنة الصغير بماله بيع ولو خلع ابنته الصغيرة  
 بما لها من زوجها لم يصح ذلك ومخلاف ما اذا شهدا بالطلاق قبل الدخول لانهما لا يفرقان  
 هناك قيمة البضع اعني مهر المثل وانما يغرم ان نصف الصداق لتأكيدهما  
 بالشهادة وما كان علي شرف السقوط وكذلك الابن والكبيرة يغرم ان نصف الصداق  
 لانهما المثل وانه اعلم **باب الايلاء** الايلاء من النفس عن قربان المنكحة  
 اربعة اشهر فصاعدا منعها موكدا باليمين وحكمه وجوب ما ينتظمه اليمين عند قربان  
 او وقوع الطلاق عند انقضاء اربعة اشهر انما دام مانع في المدة رجل قال لامرأة  
 والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين او قال والله لا اقربك شهرين  
 وشهرين المسئلة الي اخرها وانما صار مولى لا يجمع بينهما بحر فالحج والحج  
 الجمع كالحج بلفظ الجمع فيصير كما قال والله لا اقربك اربعة اشهر فان قيل الجمع بحر  
 الجمع ليس كالحج بلفظ الجمع كما اذا قال امرأتك قبل الدخول بها انت طالق وطالق وطالق  
 قيل له الجمع بحر فالحج بلفظ الجمع فيما لا يكون القضية الاولى فيه منافية للقضية  
 الثانية وفيما استشهد به القضية الاولى منافية للقضية الثانية ويعني  
 بالمانع انه يثبت بالقضية الاولى شي لا يجتمع معه القضية الثانية والامر كذلك  
 لانهما تبين بالاولي الجعرة وقيد وما نحن فيه ليس كذلك فان مكث يوما ثم قال  
 والله لا اقربك شهرين او قال شهرين بعد هذين لا يكون مولى لان انعقاد اليمين  
 الاولى علي شهرين وانعقاد اليمين الثانية بعد انقضاء يوم بينهما فانما يمنع  
 عليه قربانها بعد اليمين الثانية اربعة اشهر الا يوما فلا يكون مولى واعلم  
 بان التعيين باليمينين متى كانا في زمانين من غير تحليل للعاطف ينقضان بانقضاء



الزمانين ومن قاني فيما ذكرنا اتفق ما قال في الكتاب ووجه ذلك ان المنع باليمين الاولى  
منصرف الى الزمان الذي يليه وكذلك يمنع باليمين الثانية بخلاف ما اذا انحلت العا  
لان العطف الثاني على الاول لا يكون الا عند التقاير والتباين بخلاف ما اذا  
كان كل واحد من المنعين مفروفا بحرف النفي لان حرف النفي متى كرر صار كل واحد  
مادخل عليه منفيا بنفي على حدة من غير ان يكون احدا للنفيين متعلقا بالآخر  
اصل قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فحرم كل فرد من هذه الاشياء  
لحياله من غير ان يكون للبعض تعلق بالبعض ولهذا المعنى قلنا ان من حلف  
وقال والله لا اكلم هذا وهذا لا يحث ما لم يكلمها ولو قال والله لا اكلم هذا ولا هذا  
فكلم احدهما يحث والمعنى فيه ما قلناه انما وما قال في الكتاب اذا اقتربا في الشئ  
الاولين يلزم كفارة واحدة لا اتحاد الاسم فهذا مستقيم لا شك فيه وقوله  
رحمه الله اذا اقتربا في المسئلتين الاخرتين يلزم كفارتان وفيه اشكال لم يقع  
سمعي بجوابه وقد سمعت هذا الاشكال من الشيخ الامام الاجل الاستاذ رضي الله  
عنهما قال بعد ما مكث يوما والله لا اقربك شهرين بعد عشرين الشهرين فانه اذا اقتربا  
في الشهرين الاولين لا يلزم الا كفارة واحدة لا اتحاد اليمين فيهما لان تعقبا  
اليمين الاولى بانقضاء الشهرين الاولين وفي المسئلة الاخرى لا يمكن اجرا  
هذا الجواب على عمومه لان مدة اليمين الثانية تزيد على مدة اليمين الاولى  
بيوم واحد فان قربها فيه المدة المشتركة يلزم كفارتان وان قربها في اليوم  
الذي انفردت به اليمين الثانية نلزم كفارة واحدة لانها اليمين الاولى قال  
رحم الله عنه وقد راجعت المحول في الانفصال عن هذا الاشكال فلم يند احد  
الي ذلك الا ان يقال اراد بقوله اذا اقتربا في المسئلتين الاخرتين القربان  
مرتين في الزمانين المختلفين على نحو ما بينا ولو قال لا اقربك سنة الا يوما  
لم يكن موليا عندنا خلافا لفرج رحمت الله عليه وجه قوله ان الاستثنا  
ينصرف الى اخر السنة كما في الاجال وكما في الاجارات واقرب من ذلك كله  
اذا قال والله لا اكلمك سنة الا يوما ينصرف الاستثنا الى اخر السنة وهذا

لفقه

لفقه وهو ان تصرف انما يباشر لغرض ومقصود فالدين انما يوجبل للترقية والاجا  
انما تنعقد للانتفاع واليمين انما تباشر بالمنع او الجمل والترقية بالتاجيل انما تحصل  
بانقطاع ولاية المطالبة وذلك بانصرف الاستثنا الى اخر السنة وهكذا يقول  
في الاجارة والمنع والاجارة في اليمين انما يتحقق بصرف الاستثنا الى اخر السنة  
لهذا المعنى ضرب الاستثنا في اليمين على الكلام الى اخر السنة ولكننا نقول في  
الفرق بين اليمينين ان الاستثنا في الايلا لا تنصرف الى اخر السنة بلزمه  
احد المكروهين لا محالة لانه لا يخلو اما ان يقربها او لا يقربها فان قربها  
يلزمه احدا المكروهين وهو الكفارة وان لم يقربها يلزمه مكروه الطلاق  
عند انقضاء اربعة اشهر وكذلك اليمين على الكلام واما الاجال فلا الاستثنا  
لأنه ينصرف الى اخر السنة يتمكن صاحب اليمين من الاستيفاء متى شاء واراها  
الدين اذا استوفى في بطل التاجيل وفي الايلا اذا اقتربا تبقى اليمين فيما وراء  
بخلاف الاجارة لانه لا صحة لها الا بانصرف الاستثنا الى اخر السنة على ما  
عرف ولو قال لا جنسية والله لا اقربك ثم تزوجها لم يكن موليا لان قوله والله  
لا اقربك في حق الطلاق تعليق الطلاق بعدم القربان اربعة اشهر والتعليق  
انما يصح في الملك او مضافا اليه بسبب الملك وقد انعدم الامر واليمين في حق  
الكفارة لا يقتضي الي الملك ولا الي الاضافة الي سبب الملك فلهذا كان يميننا  
في حق الكفارة دون الطلاق وكذلك الظهار المعيق فيه ظاهر ولو اياها  
وهو من المسئلة الى اخرها فان قيل ينبغي ان لا يصح ايلا المصن لان الحكم  
بوقوع عند انقضاء اربعة اشهر للمحاجة الي دفع الظلم عنها لان الوقوع حق مستحق  
لها وهو لا امتناع يصير ظالما اياها فتمست الحاجة ودعت الضرورة اليه  
استدفاع هذا الظلم والحكم بوقوع الطلاق طريق صالح الاستدفاع هذا  
الظلم قلنا النص يقتضي صحة الايلا من النسا مطلقا غير مقيد بوصف ما  
ذكرتم من التعليل عليك اذ فيه ابطال حكم النص والتعليل متى كان  
بعدمه المثابة كان باطلا وهذا لان الحكم في موضع النص ثابت بالنص  
ولا بالعلة ذكره شمس الائمة السرخسي في اول كتاب البيوع من المبسوط



والعراقيون من شايخنا على هذا واذا كان كذلك لا يكون الايلا في موضع النص ثابتا  
بما ذكرتم من العلة وجيبه لا يحرككم التمسك بها حروي فان قيل اذا كان بينه  
وبينها مسيرة اربعة اشهر ينبغي ان لا يكون فيه باللسان لقدرة على الفتي بالوقوع  
فيما دون اربعة اشهر لاقتدار كل واحد منهما على الخروج الى صاحبه فيلحقان  
فيما دون اربعة اشهر وهذا الاشكال ذكره الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المغربي في  
رحمه الله هكذا سمعت والذي رحمه الله قيل له الزوج لا اقتدار له على ذلك بنفسه  
فلو ثبت انما ثبت باقتدارها على الخروج اليه والامان لا يثبت له الاقتدار  
باقتدار غيره اما على اصل ابي حنيفة فلا يشكل لما عرف في مسألة الجمعة والحج  
واما على قولها فكذلك لان الزوج فيما نحن فيه لا يوصف باقتداره على اكتساب  
سبب الاقتدار على ذلك بخلاف مسألة الجمعة والحج لانه موصوف بذكره على ما عرف  
وقال الشافعي لا فتي الا بالوقوع لان الفتي باللسان لو كان فيما ثبت فيه الحث  
اعتبارا بالفتي بالوقوع وهذا لان الفتي باللسان خلف عن الفتي بالوقوع عندهم ولهذا  
لو قدر على الفتي بالوقوع في المدة بطل الفتي باللسان وما يترتب على الاصل هو واجب  
الترتيب على الحلف لا عوارضه القدرة على الاصل وهذا المعنى ثابت في عامة ما يترتب  
على الاصل ولكن نقول الفتي باللسان خلف عن الفتي بالوقوع باعتبار حالة الزوج  
اي التصون عن الوقوع عند انقضاء المدة وهذا الحاجة الى التصون عن الاطلاق  
دون الحث لان الطلاق لا يمكن تداركه وتلافيه بخلاف الحث لان الطلاق يقع بدون  
اختياره بخلاف الحث والثابت بالضرورة لا يدور موضع الضرورة والفتي باللسان  
مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه وهذا لان الزوج متى كان عاجزا عن الوقوع  
فاخراره من حيث الايذا ففيه تكون من حيث الارضا بان يقول لها قد ثبت  
اليك ورجعت عما اردت من الاضرار بك ثم الفتي باللسان انما يصح بشرط استمرار  
العجز اربعة اشهر لان العجز اذا لم يستمر في هذه المدة يثبت القدرة على  
الاصل قبل الفراغ عن الحكم بالبدل فصارك لم يتيمم اذا وجد الماء في خلال  
الصلاة **باب الظهار** اعلم بان الظهار تشبيه المحللة نكاحا  
بالمحرمة على سبيل التأييد وحكم حرمة الوقوع بدواعيه ووجوب الكفارة

عند

عند العود لما قال قال ابو عبيد وانما خص الظهار بالذكر لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية  
وكان احدهم اذا اراد ان يطلق امراته جعل في التحريم على نفسه كما لو اضع اليه  
لا يطلع عليها من امه كالظهار والفحد والبطن والفرج ثم نظروا فلم يجدوا موضع  
احسن بالذكر ولا استقمن الظاهر مع اصاحبه معني الذي ارادوه فاستعملوه  
دون غيره ثم نزل القرآن بما كانوا يعرفون رجل قال لامراته انت علي كظهر  
امي لم يكن الاظهار لانه صرح في الظهار قد ذكرنا ان كان طلاقا في الجاهلية  
فقد رشح اصله ونقل حكمه الى تحريم موقته بالكفارة من غير ان يكون  
مزيل للملك ببيانه في قوله تبارك وتبارك والذين يظهرون من نسائهم الاية  
وسبب نزول الاية قصة خولة بنت ثعلبة فانها قالت كنت تحت اوس  
ابن الصامت وقد اساء خلقه لكبر منته فراجعتني في بعض ما امرني به فقال  
انت علي كظهر امي ثم خرج فجلس في ناديه قومه ثم رجع الي فراودني عن نفسي  
فقلت والذي نفس خولة بيده لا تنصل اليه وقد قلت ما قلت حتى يقضي  
الله ورسوله في ذلك فوقع علي فدفعته عما نزع المرأة الشيخ الكبير فرأته  
الي بعض جبري فاخذت ثيابا بالبسةا واتيت رسول الله عليه السلام  
فاخبرته بذلك فجعل يقول لي زوجك ابن عمك وقد كبر فاحسني اليه فجعلت  
اشكو الي رسول الله تعالى ما اري من سوء خلقه فتغشى رسول الله  
عليه السلام ما كان يتغشاه عند نزول الوحي فلما سري عنه قال قد انزل  
الله فيك وفي زوجك بيانا ونلا قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجاد لك  
في زوجها الي اخرايات الظهار ثم قال مريه فليعتق رقبة فقلت لا يجد  
ذلك يرسل الله فقال مريه فليصوم شهرين متتابعين فقلت هو شريح  
كبير لا يطيق الصوم فقال مريه فليطع ستين مسكينا فقلت ما عنده شيء  
فقال اذا استعينه بحرق او قال بفرق فقلت واذا اعينته بفرق ابعثا  
فقال افعلي واستوصي به خيرا هذه سياقه ذكرها شمس الائمة الشريفي  
ولهذا الحديث سياقه اخبرني ذكرها شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي  
واذا ثبت هذا فنقول اذا مري غير الظهار لم يكن الاظهار لانه لو كان غير



ظهرا يلزم بطلان حكم النص وحكم ثابت بالنص فإدعي إلى بطلانه كان باطلا  
 ولو قال أنت علي كامي أو مثل أي ودوي طلاقا كان كإدعي والفرق بين هذا  
 وبين ما تقدم أن لو صحت نية الطلاق في قوله أنت علي كظهر أبي يلزم بطلان  
 حكم النص ولا كذلك فيما نحن بصددده لأن الظاهر مفسر بقوله أنت علي كظهر  
 أبي يلزم بطلان حكم النص ولا كذلك فيما نحن بصددده غير مفسر بقوله أنت علي  
 كامي وما ذكر بعد هذا من عبارات وألفاظ والذات في تحتها الخواطر والخصم  
 الأذهان أن قوله أنت علي كامي إذا ادعي به التخصيم بمنزلة قوله أنت علي  
 حرام كامي لأن الحرمان أنواع حرمة الأبدان وحرمة الطلاق وحرمة الظهار  
 إلا أن حرمة الظهار رجحت علي ما عداها من الحرمان بالنسبة وبالشبهة  
 فلهذا كان ظهرا ولو قال أنت علي حرام كظهر أبي لم يكن إلا ظهرا عند أبي  
 حنيفة وعندهما هو علي ما نوي غير أن عند محمد إذا كان طلاقا لا يكون  
 ظهرا وعند أبي يوسف يكون طلاقا وظهرا وجه قول أبي حنيفة ما  
 ذكرنا أن قوله أنت علي حرام محتمل إلا أنه تعين للظاهر بقوله كظهر أبي  
 ولا يقال بأن قوله كظهر أبي كما يدل على حرمة الظهار فالنية تدل على  
 حرمة الطلاق فلم يكن اعتبار ذلك أولى من اعتبار هذه لانا نقول اعتبار  
 ذلك أولى لأنه دليل ظاهر خفي وهذه دليل باطن خفي وأحكام الشرع تناط  
 بمعان ظاهرة جليلة لا بمعان باطنة خفية علي ما أسلفناه وجه قول محمد  
 رحمه الله يعرف بالاعتراض علي قول أبي يوسف رحمه الله وجه قول أبي يوسف  
 أنه طلاق بقوله أنت علي حرام لأنه يقتضيه ظهرا بقوله كظهر أبي لأن  
 يقتضيه فإن قيل إذا كان طلاقا يجب أن لا يكون ظهرا لأن ظهرا البهانة  
 لا يبيع وهذا لأن الطلاق يقع بقوله أنت علي حرام وإنه سابق علي قوله  
 كظهر أبي فيصا دفها كقول كظهر أبي وهي إذا ذاك مبانة قيل له من وجه  
 ثلاثة أحدها لم قلتم أن ظهرا المبانة لا يبيع علي قول أبي يوسف وما  
 ذكر في الكتاب يدل على صحته والثاني أن هذا الكلام من مح في الظاهر وهذا  
 لو لم يكن له نية يكون ظهرا فلا يصدق في إرادة الطلاق لا عتراضه به واللفظ

محتمل

محتمل وظاهريه في الجامع يطول تعدادها والثالث أن قوله كظهر أبي لا يستقل  
 بنفسه تحول عن مكانه إلى مكان يكسوه صفة الاستقلال وذلك بأن يجعل  
 مقارنا لقوله حرام فيرتبط كل واحد منهما بالخطاب في زمان واحد وفي مكان  
 معا وحديث لا يكون هذا ظهرا المبانة ولو ظاهرا من أمته لا يكون مظهرا  
 لقول ابن عباس من شأها هلت أن لا ظهرا في الأمة لأنه تعالى قال والذين  
 يظاهرون من نسائهم وهذا مبتدأ والمذكورات دون الأما والمعنى فيه  
 ما ذكر في الكتاب والدليل عليه أن الحل تابع في الأما لأن الحل لو كان مقصودا  
 من الأما كما هو مقصود من النسا يفهم أن يثبت الشتر في ولاية الرد إذا اشترى  
 فوجدها محرمة عليه برضاع أو صهرية وإذا كان الحل تابعا لا يكون تشبيها  
 بالحرمة تشبيه المذكرة بالحرمة في كونه منكرا من القول وزورا  
 ولو امرأنا أن يطعم عنه عن الظهار ففعل جاز لأن الطعام دين لله عز وجل  
 علي عباده بطريق الرزق في الموعود لهم من الله تعالى والفقر ثواب عن الله تعالى في  
 القبط والاستيفاء المكان الأذن والاطلاق فصار بمنزلة من عليه الدين إذا أمر  
 النسا بالقبض دينه فقبضه جاز وينتصب صاحب الدين نائبا عليه بالقبض  
 وبما ذكرنا قد وقع الانفصال عما يرد بقضا علي ما ذكر في الكتاب من التعليل وهو  
 أن من له الدين إذا أمر من عليه الدين بأن يشترى له عينا بما عليه ولم يعثر عينا  
 ولا صاحب العين فإنه لا يجوز الأمر ولا ينتصب البائع نائبا عنه في القبض علي قول  
 أبي حنيفة لأن من ينتصب نائبا عنه غير معلوم فلا تقع النيابة بعقد الرضا والرضا  
 لا يتحقق الجهل من ينوب عنه ولا كذلك ما نحن فيه لأن من ينتصب نائبا في  
 القبض معلوم لمن له الحق وهو الله تعالى ويحلان ما إذا قال لغيره اعنق عبدك عن  
 ظهري واعنق عنه حيث لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لأن العنق لا يتوقف  
 ثبوت علي علم العبد ولا علي صنع من جهة الأتري أن العبد لو كان رضيعا  
 أو قطيما لا يعقل شيئا يثبت العنق وهل لقائل أن يقول إن الرضيع يكون  
 نائبا عنه ولو قال فما بعد ذلك يومئذ أن الموهوب هناك ما ليه العبد  
 والمالية تتلف بالاعتناق فلا يكون العبد نائبا عنه في قبضها ثم إذا جاز



الاطعام عن الامر هل يرجع المأمور به على الامر المختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا  
يرجع لان الكفارة كانت ديناً عليه فاعتبر بها سائر ديون العباد ومنهم من قال  
لا يرجع الا بشرط الرجوع بخلاف دين العباد والفرق ان دين الكفارة دين لا يطاق  
من عليه بايقاضه بالجبر والجبر لا يرجع عليه يرجع ما يطالب بالجبر والجبر  
فلا يكون الثاني مثلاً للاول بخلاف دين العباد لان كل واحد منهما مثل الاخر  
فاقتضاها والامر بآداء الزكاة وتفويض الهبة على هذا الخلاف ولو اعتق عبد عن  
ظهار من امرأتين لا يجوز عنهما لكن يجوز عن احدهما ولو اعتق عن ظهار وقاتل  
لا يجوز عن احدهما وعندنا في لا يجوز عن احدهما وجه قول زفراته  
اعتق رقبة واحدة فادبها عن كفارتين مختلفتين من حيث الحكم فلا يجوز كما  
نوي عن كفارتين مختلفتين من حيث الحقيقة بان كانت عليه كفارة قتل  
وظهار وانما قلنا ذلك لانه جمع بين الشيئين المتنافيين في النية ولا رجوع  
لاحد منهما على الاخر لان كل واحد من الكفارتين في الفرضية مثل الاخرى  
فبطلت جميعاً لانه تعذر اثباتها جميعاً وتعذر اثبات احدهما بعينه لعدم  
اولية احدهما من الاخرى وتعذر اثبات احدهما لابعينه لانه لم يقصد  
اثباتها وتعذر اثباتها بصفة التوزيع والانقسام لان العتاق مما لا يمكن  
انما به واكمله فبطلنا وصار كانه اعتق رقبة ولم ينو شيئا صار هذا كما  
لو تخرم الصلاة ونوي ظهراً من او عصر من فانه يبطل النيتان جميعاً ويبقى  
نحره بلا نية فلم يصح شراؤه في الصلاة فكذا هنا وجه قول علمائنا انه  
نوي التكفير عن الظهارين والنية انما تقع لاكتساب المنوي وههنا  
لا سبيل الى اكتسابه بهذه النية فيلغو نية الظهارين غير ان نية  
الانسان واجبة التصحيح بقدر الامكان وههنا امكان تصحيح  
النية لجعل الظهارين مجازاً عن احدهما اما بطريق اطلاق اسم الكل  
على البعض فلا منه يجوز ذكر المثنى واردة الواحد كما في قوله تعالى  
فليسوا حرة وان كان الناسي احدهما وهو يوشع وقال ان عن ان تزجر في  
باب بن عفان از دجر وان تمنعني احم عرضاً ممنوعاً واذا جعل ذكر الظهارين

مجازاً

مجازاً عن الظهار صار كانه قال اعتقت عن الظهار ولو قال ذلك جاز كذلك ههنا  
بخلاف ما اذا اعتق عن ظهار وقتل لانا لو جعلناهما مجازاً عن احدهما صار  
كانه قال اعتقت عن الظهار ومن القتل ولو قال ذلك لا يجوز ذلك كذلك ههنا  
والوجه الثاني لعلمائنا ما ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي انه ان نوي  
التوزيع في الجنس الواحد فيلغو نية التوزيع فيا ساعلي ما قالوا فيمن كان عليه  
قضا يومين من رمضان فنوي من الليل ان يصوم عند اقضا عن اليومين كانت نية  
التوزيع لغواً منه واذا الفت نية التوزيع صار كانه اعتق رقبة عن الظهار ولم ينو  
عنهما ولو كان كذلك جاز وكان له ان يصرفه اليهما شاكخلاف ما لو كانت الكفارة  
من جنسين مختلفين لانه في التوزيع في الجنس المختلف ونية التوزيع في الجنس  
المختلف معتبة الا ترى ان من كان عليه قضا يوم من رمضان ومن يوم  
من كفارة اليمين نوي من الليل ان يصوم عندها كانت النية معتبة حتى لا  
يصير صايماً كذلك هذا قال رضي الله عنه في هذا الوجه نوع من النظر فان لو  
نوي ظهراً من يومين فانه لا يجوز وان كان للجنس واحداً واما الفرق بين هذا  
وبينما اذا نوي صومين من يومين يجوز عن احدهما لا اتحاد الجنس ولم يتعرض  
شيخ الاسلام بشي من هذا سوى انه قال اختلاف السنين قد ينزل منزلة  
اختلاف الفرضين وقد لا ينزل الا ترى انه في قضا يومين من رمضان لم ينو  
اختلاف السنين منزلة اختلاف الفرضين فلم يقع هذا الوجه من هذا الوجه  
قال الامام الزاهد الصفار دججه انه وليس هذا كملوات الظهار متى كانت عليه  
حيث قلنا انه يحتاج الى نية التعيين لكل يوم لان وقت الظهر من اليوم  
الثاني غير وقت الظهر من اليوم الاول حقيقة وحكم اما حقيقة فلا ريب  
واما حكماً فلان الخطاب ما يتعلق بوقت يجتمعها بل بدلوك الشمس والدلوك  
في اليوم الاول غير الدلوك في اليوم الثاني بخلاف قضا الصيام من رمضان  
حيث يكفي ان ينوي قضا رمضان ولا يحتاج الى التعيين انه من يوم  
السبت او من يوم الاحد لان الخطاب يتعلق بزمان يجتمعها وانه واحد وحرمة  
الشهر ثابتة بصفة الاستدراك من اوله الى اخره الا ترى انه قال في الحديث





تغلق ابواب النيران وتفتح ابواب الجنات وتصف مردة الشياطين ولا يكون ذلك في كل يوم فلما كانت الحرمة واحدة لا يشترط التعيين حتى قالوا في قضاي يومين من رمضان يشترط التعيين كما ذكره القاضى الامام محمد بن ابي حنيفة رحمه الله في فتاويه وما قال في الكتاب ان نية التعيين في الجنس الواحد لغو اذ به تعيين الجنس بالنية الانزيمية انه اذا عين ظهرا واحدا للتكفيح ويبطل ظهرا حتى يحل له قريبا بها وهذا الذي ذكرنا فيما اذا كان للجنس واحدا والسبب مختلفا اما اذا اتخذ ابطل التعيين من حيث التعميم ويبطل ايضا من حيث التخصيص كما اذا كان له نصبا با من ذهب وقصة فجعل خمسة عنها او عن احدها بعينه بطل النجس عنها وعن احدها بعينه لكن يجوز عن احدها لا بعينه ولو اعتنق نصف عبده عن ظهرا ثم اعتنق النصف الاخر من ذلك الظهرا جاز اما عندها فظاهر واما عند ابي حنيفة فلانه اعتنق الكل عن ذلك الظهرا بكلامين فان قيل لما اعتنق النصف الاول صار ناقضا والناقض لا ينادى به الكفارة قيل له نعم لكن كان النقصان في عمل الكفارة فلا يمنع الجواز ونظيره ما قالوا ان الرجل اذا عالج الاضحية للتضحية وانقلب الشفرة فاذهبت عينها جاز التضحية لان النقصان كان في عمل التضحية كذلك مهمنا ولو كان العبد بين اثنين اعتنقه احدهما عن ظهرا وهو موسر يضمن لصاحبه نصف قيمته واعتنق النصف الاخر جاز عندها ولم يجوز عند ابي حنيفة ووجهه ما ذكر في الكتاب فان قيل لم قلتم بان ذلك النقصان يمكن من نصيب شريكه اعني به الساكن بل في نصيبه يمكن وهذا لان نصيب الساكن صار ملكا للمعتق من وقت الاعتناق لان المصنوعات تلك باء الضمان بصفة الاستناد اليه من وجود سبب الضمان عندنا على ما عرف قيل له الملك في المضمون يثبت بصفة الاستناد في حق الضامن والمضمون له لا في حق من عداها على ما عرف في كتاب الغصب من الزيادة وان ولو كان كذلك كان النقصان متمكنا في نصيب الساكن في حق من عداها فلم يجوز ولو اطعم عن ظهرا بين ستمين مكينا كل مكين صاعا من حنطة ان اعطى ذلك في دفعتي اجزاه في قوائم جميعا وان اعطى

ذلك

ذلك في دفعة واحدة لم يحنث في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن جابر وجه قول محمد بن جابر انه ما ذكر في الكتاب وانه ظاهر وجه قولهما ان هاتين الكفارتين في حق الاداعي الشيوخ لكفارة واحدة بدليل انه لو اعتنق عبدا عنها جاز له ان يجعله عن احدهما واذا كان كذلك صار اذا الصاع عنها كاداه عن كفارة واحدة **وقوله** رحمه الله في الكتاب الشرع انما جعل المقدار وهو نصف الصاع لادني الغايات لانه لا يحتمل الزيادة دليله ان الشيء اذا وجب مطلقا غير مقيد بمقدار ثم ورد الشرع بالتقدير بعد ذلك كان التقدير لمنع النقصان لا لمنع الزيادة دليله قراءة القرآن في الصلاة فانها وجبت مطلقة تجز مقيدة بمقدار ثم ورد الشرع بالتقدير بذلك التقدير يمنع النقصان لا يمنع الزيادة حتى ان القرآن بقدر ما بقرا في الصلاة ويقع فرضا حتى يرتفع الركوع بالعود الي قراءة السورة ولو لا ذلك لكان هذا ارتفاع الاعالي بالادني وذلك لا يجوز **باب طلاق المريقين** مريض طلق امراته ثلاثا بسواها المسئلة الي غيرها وانما لم ترث لان الزوجية قد انقطعت بايقاع الثلاث عليها واذا انقطعت الزوجية فقد انقطع السبب الموجب للاستحقاق فلا يقضي لها بالاستحقاق لان استحقاق الميراث اما بالسبب او بالنسب وقد انعدم الامران مهمنا وهذا بخلاف ما اذا اطلقها لابسواها لان السبب وان انقطع حقيقة الا اذا قضينا بقا السبب تصونا عن الاضرار بها لتعلق حقها بماله في ابتدائه على ما دل عليه حديث عثمان رضي الله عنه وقد روي ثورث الميثوث في المرقع عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وكذا روي عن جماعة من التابعين منهم شريح وابراهيم التيمي والشعبي ومحمد بن سيب من ومذهب الشافعي مروى عن ابن الزبير واعلم ان الذي قاله علما رنا رحمهم الله من ترديتها ما دامت في العدة مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ابي بن كعب ترث وان انقضت عدتها لم تنس وجوبه اخذ مالك بن انس وابن ابي ليلى وقال ابو عبيد القاسم ابن سلام انها ترث وان تزوجت بزواج



اخر ولا يقال علي هذا اذا لم يقيننا بقا السبب ههنا تصونا عن الاضرار بالقيننا  
 بقا السبب ههنا امن من الحاجة الي القيننا البقا ههنا كذلك لان ايقاع الدلائل  
 ههنا امس لان لا يمكنها الكتاب السبب ثم لا بد من معرفة حد المرض الذي يصيب النكاح  
 به فاما المذكور في بعض الكتب ان يصير به صاحب فراش قد اصابه المرض فاما  
 الذي يجي ويذهب في حوائج وهو مع ذلك محم ويشنكي فهو بمنزلة الصحيح وبه  
 قال الكرخي رحمه الله ثم اختلفوا في المراد بقوله محم ويذهب في حوائج قال  
 بعضهم المراد به ذهابه ومجيئه في حوائج في البيت الي قفنا حاجته للمقاة  
 وبعضهم قالوا اذا امكنه ذلك في البيت وخارج البيت وهذا في حق الرجال  
 واما في حق النساء فلا يعتبر هذا الحد ولكن اذا كانت بحال لا تستطيع الاتقاع  
 السطح فهي مريضة وبعضهم ان يكون خوف الهلاك منه غالبا ولعل الصحيح هذا  
 استدلوا بما اذا قدم ليقتل في حد او قصاص ومن كان في حكم المريع ورثته  
 المرأة مات بذلك المرض او بسبب اخر لان لما ثبت له حكم المرض كان الموت عقيب  
 وعقيب سبب اخر مضافا اليها كالموت الحاصل لعقيب المرحوم الصالحين كان هاد  
 الروح وان كانا على التعاقب والزيادة ولو قال لها طلقك ثلاثا في صحتي وانقضت  
 عدتك وصدقت ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث  
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وان طلقها في مرض ثلاثا بامرهما ثم اقر لها بدين او اوصى  
 لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عندنا خلافا للرفر وجه قول زفر ظاهر  
 لان الدليل يقتضي صحة الاقرار والوصية والمانع للوراثة وقد انقطعت الوراثة  
 بما استحدث برضاها وجه قولها انه لم يبق بينهما علقه من علايق النكاح ولهذا  
 جاز لها التزوج بزواج اخر وجاز له المتزوج باختها واربع سواها خلافا لما اذا  
 كان ارساله الثلاث في مرض موته برضاها لان العدة قائمة وهي اثر من  
 اثا النكاح الا ترى انه لو طلقها ثلاثا لا برضاها جعلت العدة بمنزلة النكاح  
 في التورث تصونا عن الاضرار بها فكذا ان اطلقها برضاها تخزاعن الاضرار  
 بساير الورثة ولا يهين حنيفة ان تكن تهمة للرضا بالطلاق لطلاق الميراث لينفع  
 باب الاصابة بالوصية والاقرار والنكاح مظنة لهذه التهمة حتى منع قول

الشهادة

الشهادة فاثبتت الاقل الذي هو عن التهمة فان قيل لا كذلك فانه لا محذور بالتهمة  
 الناشئة من الموطاة والمواضعة فانها بعينها موجودة فيما اذا اقر بطلاقها وغير  
 مدخول بها قيل له المسئلة ممنوعة ولين سلمنا هانقول النكاح قبل الدخول  
 اكمنه قبل الدخول وبسبب التهمة النكاح واذا كان النكاح اكمنه التهمة اقوى  
 واكد لانها بالدخول قد قضا سطا في بساها الانبساط فليست معنى التهمة بهذا  
 الطريق وبهذا يقع الفرق رجل محصور في صف القتال المسئلة الي اخرها  
 والحاصل ان الفرقة بعد ما تعلق حقها بماله متى وقعت من جهة الزوج لا  
 برضاها ظلم وعدوان والحق انما يتعلق بماله الزوج في المرض الذي يخاف  
 منه الهلاك غالبا مصورة ومعني وذلك بان يكون صاحب فراش بحيث لا ينقطع  
 القيام لاقامة مصالحه علي نحو ما قلنا او معني لاصورة بان يخرج بارزا  
 لقرنه او قدم ليقتل في قتل مستحق عليه او تكسر السفينة فبقي علي لوح  
 او وقع في فم سبع او كان في سفينة تلاطمت الامواج حتي خيف الخرق عليها  
 ومن المشايخ من فرق بين الاخراج لاقامة الرجم عليه وبين الاخراج لاقامة  
 القصاص فجعله بمنزلة المريع في الاول ومنزلة الصحيح في الثاني من حيث  
 ان العفو لا مدخل له في الاول وله مدخل في الثاني اذ هو مندوب له واما  
 اذا انزل مسبعة او اصف في صف القتال لم يبارز قرفه بعد او كان محبوسا  
 لرجم او قود او كان راكب سفينة لا يكون في حكم المريع مرض الموت وذكره  
 الائمة السرخسي في كتاب الوصايا هي مسألة من جند هذه المسائل لا بد من  
 حفظها وهي ان المرأة اذا اخذها المخاض فهي بمنزلة المريضة لانها اشرفت علي  
 الهلاك لان قد اخذها المخاض ثم يسكن فباعثا بذلك لتقصير التبرعات  
 كالمريضة بمنزلة مرض يعقبه بئر وانما تصير كالمريضة اذا اخذها المخاض  
 الذي يكون اخر موتها لان المغير مرض الموت ومرض الموت ما يبطل بالموت ثم التزوج  
 انما يكون قارا بالفرقة بفعل يوجب منه حقيقة في المرض قصدا لا بفعل  
 سابق علي المرض حقيقة اذا كان التعليق بفعل الاجنبى او لا بفعل احد  
 نحو ان يقول ان دخل فلان الدار او قال اذا جاز راس الشرف فانت طالق ثلاثا

حي



وان التعليق بفعل نفسه وورثته سواء كان فعلا له منه بد او لا اما الاول  
فظاهر وكذا الثاني لانه ان لم يكن له منه بد فله من التعليق ان بد ولا حاجة  
في جانبه الى عدوانية وذلك بعصمة الحق الذي يبطل بالفعل والعصمة  
لا تبطل بالعذر فمن اتلف مال غيره نايما او مخطيا او حاجته الى سد رمقه  
واستبقا مبعثه فان يضمن وان كان التعليق في الصحة بفعله الذي لها  
منه بد ككلام زريد ونحوه وباشرفه لم ترث لانها رخصت بالشرط والرضا  
بالشرط رضا بالمشروط فان قيل لا كذلك فان احدا الشريكين في العبد اذا  
قال لصاحبه ان ضربته فهو حر فخر به يعنف والمضارب وكاية تضمنين  
الحالف ولو كان الرضا بالشرط رضا بالمشروط لما كان له ذلك قيل له الرضا بالشرط  
رضا بالمشروط لان الشرط يغلب المشروط فكان الاقي بالشرط ساعيا في تحقيق  
المشروط والانسان لا يسعى في تحقيق الشيء الا اذا كان راضيا به ويعني بالرضا  
ههنا الارادة مخيرا عن خلف المعاصي واما ما ذكر في المسئلة فقد ذكرها في  
كتاب العتاق لكن ذكرها على وجه يدل على ان اكتساب الشرط لا يكون رضا  
بالمشروط فانه قال اذا قال احدا الشريكين ان لم اضرب هذا العبد اليوم  
فهو حر فقال له شريكه ان ضربته سوط فهو حر فخر به قال للمضارب  
تضمنين الحالف وهو مضطرا لي اكتساب هذا الشرط ونحن قلنا ان اكتساب  
الشرط يدل على الرضا بالمشروط متى كان من طوع واختيار لا من تجبر  
واضطار وقد ذكر هذه المسئلة في الجامع الكبير في الجنايات ولم يذكر  
هذه الزيادة وقد نص على قول ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الكبير  
فيكون في المسئلة روايتان فيمنع المسئلة على احدي الروايتين وان كان  
التعليق في الصحة بفعله الذي لا بد لها منه فعند ابي حنيفة وابي  
يوسف ترث وعند محمد لا ترث وجه قول محمد ان الزوج متعلق بالطلاق  
بفعله يمنعها منه وجود الفعل لا يضاف اليه المانع من الفعل لان  
ادني درجات اضافة الفعل المحل على الفعل اما الذي طلبه الامتناع  
من الفعل انما يصح ان يضاف اليه ترك الفعل واذا لم يكن مضاف

اليه

اليه كيف يصير فارا وجه قولها انها مضطرة الى الفعل والاضطرار جهة في  
السلاب الاختيار وان كان التعليق في الرضا بفعله اولى بفعله احد  
او بفعله الذي لا بد لها منه يصير فارا لانه وجد التعليق منه في حالة الرضا  
ولم يوجد الرضا منها فكان فارا وان كان التعليق بفعله الذي لا بد لها منه بد  
لم يصرف الرضا عنها فقررنا والمسئلة التي تلي هذه المسئلة ظاهرة  
ولو طلق المهرض امراته ثم ارتدت ثم اسلمت ثم مات في مرضه وهي في العدة  
لم ترث لان الردة منافية لاستحقاق الميراث فاستحق به الميراث لئلا كان  
اوسبها وهذا لان التطبيقات الثلاث موجبة للميراث الا ان افاضت  
بالاستحقاق اذ لم يوجد منها الرضا بما يبطل الاستحقاق وههنا يوجد  
الرضا بما يبطل الاستحقاق على ما ذكرنا وان لم ترثه ولكن طاعت ابن  
زوجها ورثت لان ما بنا فيه المحرمية زال بالطلاق وما بقي لا ينافيه  
المحرمية ومعني هذا ان المحرمية جهة في بطلان ملك المتعة وملك المتعة  
زال بالطلاق واستحقاق الميراث لا ينافيه المحرمية الثانية بالمطاعة  
الا تزي ان الامومة والعمومة كل واحدة منهما لا ينافي في استحقاق  
الميراث وان كان كل واحد منهما جهة في المحرمية رجل قد فامرته  
وهو صحيح ولا عن في المرض ورثت عندهما وعند محمد لا ترث وجه قوله  
ان الطلاق انما يقع بلعانها لانه اخر المعاني فيكون اخر المدارين  
فان قيل لا كذلك لان العزقة انما تقع بقضاء القاضين عندنا فكان  
القضاء اخر المدارات قيل له اللعان شهادة عندنا على ما ياتيك ببيانه  
بعد هذا ان ما اشبه تعالى والحكم ابد اثبت بالشهادة لا بالقضاء وجه  
قولها ان الفرقه وان كانت تقع بلعانها الا انها مضطرة في ذلك لاستدفاع  
العار والشنا عن نفسها وقد ذكرنا انها اذا باشرت الشرط عن اضطرار  
لا يحرم الميراث وبما قلنا تخرجت مسئلة الا بـ **باب**  
**الرجع** رجل طلق امراته فليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها  
لان الله تعالى نهى عن اخراجهن في العدة بقوله تعالى ولا تخرجوهن



من بيوتهم والمراد به المطلقات طلاقا رجوعيا لانه مسروق على قوله تعالى  
واذا طلقتم النساء منكم فالا رجوع فان قيل الطلاق الرجعي لا يقع  
النكاح ولهذا يحل له غشيانها ولهذا يقال كل امرأة له طالق طلقت المطلقة  
طلاقا رجوعيا واذا لم ينقطع النكاح كان النكاح باقيا فينبغي ان يحل له المسافرة  
بها اعتبارا بما قبل الطلاق قيل له هذا قياس في موضع النص وانما باطل لان  
القياس انما يستعمل ضرورة خلو الفرع عن الحكم الثابت بطريق التنصيص ولا  
ضرورة في موضع النص قال الشيخ الامام الزاهد الصغار من قاس هذا القياس  
فقد قصر على نفسه بالوسواس ومن حيث المعنى الدليل يقتضي حرمة المسافرة  
بها وبما فيه من وجهين احدهما ان الطلاق شرع مفضيا الى البيوت فاذ  
مضت العدة وانقضت تبين انها كانت مبانة من وقت الطلاق ولهذا كانت  
الاعتدال معتد بها من العدة ولو اقتصرت الزوال على الانقضاء ما كانت الاقرا  
معتد بها من العدة بخلاف ما بين اصل النكاح وخلفه وعلى تقدير  
الانقضاء تبين ان المسافرة بها لم تكن حال قيام النكاح وانما كانت حال  
انقطاعه والوجه الثاني ان المبطل ثابت بصيغة الاستقرار لكن تراخي  
عمله الى هذه نظر المذبح حتى اذا قاسف على ما سلف امكنه التذكرة والتلاقي  
بالرجعة فاذا لم يرجعها ظهر انه لم يكن به حاجة الى ذلك فعول المبطل عمله من  
حين وجده فظهر حق الله تعالى الا ان يشهد على الرجعة فتبطل العدة فلا تذكر  
المسافرة بها حينئذ فان قيل لماذا ذكر الاشهاد عليها وهي في محبتها لا تقتصر  
الى الاشهاد قيل له انما ذكر الاشهاد حثا له على التماسه من الوقوف في مواقفه التي  
وهذا لان الناس عرفوا طلاقها فاذا ارادوا يسافروا لم يسموه الى ما هو مكروه  
في الدين والمسافرة بها لا تكون رجعة وقال زفر يكون رجعة لان المسافرة  
بها دلالة الرجعة لانها حرام بدون المراجعة ولا تنكشف هذه الحرمة الا بالرجوع  
فتكون رجعة وصار هذا كالدخول في النكاح الموقوف وذكر الحسن بن زياد  
عن زفر انه قال له ان يسافرها قبل المراجعة ولما انه لو صار مرجعا انما  
يصير مرجعا بطريق الدلالة ولا معتبر بها مع قيام الفرع بخلافها لانا نعرض الكلام

في رجل

في رجل سافر بها وهو يقول بلسان فصيح وقول صحيح انا لا اراجعها ولان قوله  
عز وعلا ولا تخرجوه من بيوتهم لما كان خطابا بالنهي للازواج عن الاخراج  
يلزم ان لا يكون الاخراج رجعة لان الاخراج منه عنه والرجعة مندوب لها  
وهي على طرفي النقيض فان طلقها وهي حامل وقال لم يجامعها فله عليها الرجعة  
لانها متى كانت حاملا حال قيام النكاح كان الحمل من الزوج فان قيل وجب ان لا يكون  
له حق الرجعة لان الرجعة لمحق مستحق له وقد ذكرنا في كتابنا انما في الباطل انه  
كان مكذبا شرعا حكم الثبات بالنسب منه ولكن لا يلزم من كونه مكذبا شرعا بقا  
ما كان خطاه وصار هذا كرجل اقر عين لسان ثم اشترى اها ثم سخطت من يده ثم وصلت  
اليه يوما من الدهر امر بالتليم الى المقر له وان صار مكذبا شرعا قيل له لم يتعلق  
باقراره ههنا حق الغير والموجب لحق الرجعة ثابت وهو الطلاق بعد الدخول  
فيجب ان يكون له حق الرجعة بخلاف الاقرار فانه يتعلق به حق المقر له وان  
صار المقر مكذبا شرعا وكذلك لو ولدت منه حال قيام النكاح ثم قال لم اجامعها  
لما قلنا ولو خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها وقال لم اجامعها فلا رجعة له عليها  
والفرق بين هذا وبين ما تقدم ان فيما تقدم صار مكذبا شرعا حكم الثبات بالنسب  
منه والنسب لا يثبت بدون الدخول اذ البنو عبارة عن التفرع ولا ذكر فيما  
نحن فيه فان القاضي قضي عليه بالهرم والمهر يجب بالتكمن من الوطى لا بحقيقة  
الوطى والعدة انما تجب احتياطا لاحتمال الوطى غير انها تجب في موضع الاحتمال  
وحق الرجعة لا يثبت مع الاحتمال وقد اقرانه لاحق له فيها فان طلقها بعد  
ما خلاها ثم راجعها وقال لم اجامعها ثم جات بالوليد اقل من سنتين بيوم صحت  
الرجعة لانها جات بالوليد اقل من سنتين يثبت النسب منه لانها معددة  
لم تقر بانقضاء العدة والزوج وان اقرانه لم يدخل بها لكن الشرع كذب في ذلك  
حيث اثبت النسب منه قال الشيخ الامام الزاهد الصغار واختلفنا بيننا  
المتأخرون رحمهم الله في وجوب العدة في هذه المسئلة على الحقيقة منهم  
من قال ان العدة لا تجب على الحقيقة حتى اذا تزوج اختها او تزوجت هي  
زوجا اخر ولكن يفرق بينهما قضا لانها لا يصدقان على ذلك قضا لان



الظاهر يكذبهما لان الزوج اذا كان فحولا فالظاهر انه فضا وطرح منها ومنهم من قال يجب  
العدة على الحقيقة وهو اختيار محمد بن سلمة البجلي كذا ذكره الفقيه ابو جعفر السمرقاني  
في كشف الغوامض واعتمد على قول محمد بن سلمة البجلي رحمه الله واعلم ان محمد بن  
الحسن رحمه الله ذكر في كتاب الطلاق مسئلتين احدهما يدل على وجوب العدة  
حقيقة والاخرى يدل على عدم الوجوب اما الاولى فهي اذا اخلاها واغلق بابا وارضا  
عجايا فطلقها مثل طلاق التي دخل بها وعدتها مثل عدة التي دخل بها واما الاولى  
فهي اذا كان الطلاق بعد الخلوة والزوج يقول لم ادخل بها فلا جفة له عليها فهي  
تنفي وجوب العدة حقيقة لانها لو كانت واحدة حقيقة لكان له حق الرجعة  
لكن الوجه ما قلنا انفا واعلم بان قد ذكر ههنا اغلق بابا وارضي سترا وفي  
كتاب الطلاق اوارضي سترا وهو الصحيح رجل قال لامراته اذا ولدت فانت  
طالق فولدت ثم انت بولد اخر لاكثر من سنتين من ولادة الولد الاول ولم تكن  
اقرت باقتضا العدة فهي رجعة وكذلك اذا اجات بولد لاقل من سنتين من ولادة  
الولد الاول لكن لستة اشهر فصاعدا اما الاول فلان الولد الثاني من علوق حادث  
لان الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين عند الحديث عايشة رضي الله عنها  
الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو بفلانة مغزل وما قالت ذلك من تلقا  
نفسها لانه من باب المقادير وانما قالت ذلك سمعا وعند الشافعي الولد يبقى في بطن  
امه الى اربع سنين لما روي ان الضحاك ولدته امه لاربعة سنين وقد طلعت ثنية  
وهو يضحك فسمي ضحكا وعبد العزيز لما جشش في ولادته امه لاربعة سنين  
وهذه عادة معروفة في نساء ما جششون انهن يلدن لاربعة سنين ولكن نقول  
بان الضحاك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من انفسهما فكيف يعرف ذلك غير  
من الناس والولد لا يولد لاقل من ستة اشهر لان اقل مدة الحبل ذلك قال  
ابن عباس رضي الله عنهما ذلك ان الله تعالى قال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقد  
قال الله تعالى في آية اخرى وفصاله في عامين فتعين الحمل ستة اشهر كذا استنبط  
لفرط ذكايه وجودة قرحته وعن عايشة رضي الله عنها انها قالت لا اكمل المرأة ولدا  
تاما لاقل من ستة اشهر ولا يمكث الولد في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل

واذا كان كذلك كان الولد الثاني من علوق حادث لا محالة ويكون من زوجها اذا لا ينفق  
بها ارتكاب الزنا فكان رجعة ضرورية واما الثاني فلان العلوق حادث والاصل  
في الحوادث ان يحال بحدوثها على اقرب الاوقات اذا امكن وقد امكن ان يخلل بين  
الولادتين ستة اشهر فصاعدا وان قال كل ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة اولاد  
في بطون مختلفة فالولد الثاني رجعة في الطلاق الاول والولد الثالث رجعة في  
الطلاق الثاني ووقع الطلاق اخرا لولد الثالث فاسبيل الى الرجعة للتطليقتين  
الثلاث ولان الرجعة معروفة حقيقة وحكم لانه لم يوجد بعدة كذا ما يستدل  
به على الرجعة وانه اعلم **باب العدة** الطلاق والعدة بالنساء سواء كان  
الزوج حرا او عبدا وقال الشافعي في الطلاق بالرجال سواء كانت المرأة حرة او امه وفي السنة  
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم روي عن ابن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم مثل  
مذهبنا وعن عثمان بن عباس وزيد بن ثابت مثل مذهبهم ولنا ما روي عن النبي  
عليه السلام انه قال طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان وضرب من المغضول  
يدل على هذا ان الامة نصف الحرة في قبول الطلاق لان الطلاق شرع لازالة حل  
محل النكاح كما شرع لازالة ملك المتعة ولهذا قلنا ان المختلعة يلحقها صريح الطلاق  
وحل العبد على النصف من حل الحرة فيجب ان يكون حل الامة على النصف من  
حل الحرة لان الحل انما يتصف في جانب الرجال بالرق لان الحل نعمة ونعمة العبد  
انقص من نعمت الحر لانه العبيد وشرف الاحرار فكل ذلك في جانبها ولان جميع  
ما يملك الحر على النساء اثنتا عشرة عقدة فانه يتزوج من الحر اربعا ويملك  
على كل واحد ثلاث عقد فيجب ان يملك العبد نصف ذلك وذلك ست عقد  
ان يتزوج حرتين فيملك على كل واحدة منها ثلاث عقد وفي المسئلة حكاية  
فان عيسى ابن ابا ن قال لك في رحمه الله ابيه الفقيه اذا ملك الحر على  
امراته الامة ثلاث تطليقات كيف يطلقها ثلاثا في اوقات السنة  
فقال يطلقها واحدة فاذا احاضت وطهرت طلقها اخري فلما اراد ان يقول  
فاذا احاضت وطهرت قال حسبك فان عدتها قد انقضت فلما تحير رجع وقال  
ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة واذا قال الزوج المطلقة طلاقا جمعا



لم تنقمن عدتك وهي نقول انقضت عدتي فانها تستخلف فان حلفت صدقت فقد جعل  
 القول قولها مع اليمين لانه اجبة في هذا الباب لان الله تعالى قال ولا يحل لمن ان يكتن  
 ما خلق الله في ارحامهن الله تعالى نهى عن الكتمان ان النفي قد يستعار للنهي والنهي  
 عن الكتمان امر بالاعلان وذلك دليل القبول الا انها وان كانت امينة تخلف  
 لازالة التهمة كالمودع قال ابو طاهر الدباس ينبغي ان لا تستخلف عند ابي حنيفة  
 لان الاختلاف في الانقضاء اختلاف في الرجعة لكن نقول ليس هذا استخلافا  
 فيها الاتري انها لو نكحت لا يقضى عليها بالرجعة وانما يقضى عليها بالعدة امرأة  
 طلفت وقد اتت عليها ثلاثون سنة ولم تحض فعدتها بالاشهر لقوله تعالى  
 واللاي لم تحض فان قيل ما بال هذا العدد خفف بالذكر من بين ساير  
 الاعداد قيل له لان الثلاثين ضعف عمر الانسان على ما قيل في الاجارة الطويلة  
 المرسومة كانه تعقد على احدي وثلاثين سنة ثم يستثنى منها ايام السنة بصفة  
 التفرق لان الثلاثين نصف عمر الانسان تمسك بقوله عليه السلام معتكك الناي  
 ما بين الستين الى السبعين فلو ذكر الزيادة على ذلك لقل ان الاكثر حكم الكل فتكون  
 الاليسة كما قيل في الاجارة الطويلة المرسومة لو زيدت المدة على ثلاثين سنة  
 لكان هذا اجارة مدة العمر لما ان الاكثر حكم الكل وذلك باطل لانه لو ذكر النقص  
 عن ذلك لقل انها بمنزلة الصغيرة لان ما دون الذمى قليل فكان عدتها  
 بالاشهر باعتبار انها بمنزلة الصغيرة فانما خفف هذا العدد بالذكر لبيان انها  
 وان لم تكن صغيرة ولا اليسة فانها تعد بالاشهر لانها لم تحض اصلا فينتاها  
 قوله تعالى واللاي لم تحض صبي مات عن امراته وهو حامل فعدتها ان  
 تضع حملها وقال الكافي عدتها اربعة اشهر وعشرون يوما قال ابو يوسف فيما ذكر  
 القدوري وان حبلى بعد الموت فعدتها بالاشهر بالاجماع ومعرفة قيام الحمل  
 عند المات بالولادة لاقل من ستة اشهر فصاعدا من وقت المات وانما يعرف حدوث  
 الحمل بالولادة لستة اشهر فصاعدا من وقت المات عند عامة المشايخ وعند بعضهم  
 بالولادة لاكثر من سنتين وجه قولها قوله تعالى يترخص بانفسهن اربعة اشهر  
 وعشرا ولانه حمل لا يثبت لنسبه من الزوج فلا يتعلق به انقضاء العدة اعتبارا

بالحمل

بالحمل الحادث بعد المات ولها قوله تعالى واللات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن من غير  
 فصل بين امرأة البالغ والصبي وهي قاصية على الاشهر اي ما سمي ما خوذ من قوله تعالى  
 فوكله من سبي فقضى عليه اي اماته والنسخ في معناها من حيث انه مبطل لعماله قال  
 ابن مسعود رضي الله عنه وقيل قال ابن عباس من شأ باهلت ان سورة نسا القفر  
 نزلت بعد الذي في سورة البقرة وهي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويبدلون  
 ازواجهم المباهلة الملاعة والبهلة نفقة الباطن والعدة وهي لا يجتمع المختلفان  
 فيقول العدة الله على المبطل منا والقصر في ثابث لا قصر كما ان الطولي ثابث الطولي  
 وسورة نسا القصوي بابها النبي اذا طلقتم النسا وسورة نسا الطولي بابها  
 الناس انقوا ربكم اراد به ان قوله تعالى واللات الاحمال اجلهن نزوله بعد نزول  
 قوله تعالى والذين يتوفون منكم فكان ناسخا لغيره بخلاف ما اذا كان الحمل حادثا  
 بعد الموت لان هناك وجب الاعتداد بالاشهر وقد صار مراد بالاية فلا يتغير  
 بعد ذلك وهكذا القول في امرأة البالغ اذا حدث بها حمل بعد الوفاة عدتها  
 بالاشهر دون الوضع وذكر ابو الحسن الكرخي اذا حبلى التي لزمها الاعتداد بالاقر  
 فعدتها ان تضع حملها وان كان لاكثر من سنتين لان الاعتداد بالاقر اشهر لتعريف  
 برارة الرحم وذلك لا يحصل حال قيام الحمل فيضع التعريف بوضعه دون الاقرا  
 قال ابو يوسف ومحمد في زوجة الكبي ثابتي بالولد بعد موته لاكثر من سنتين  
 لا يثبت النسب لان الولد لا يبغي في البطن اكثر من سنتين على ما قلنا ولو تزوجت  
 بعد انقضاء اربعة اشهر وعشرين جات بالولد لستة اشهر فصاعدا بعد التزوج  
 لم يثبت النسب من الاول لامكان الاثبات من الثاني لما قلنا ان اقل مدة  
 الحمل ستة اشهر والحمل حادث في حال حدوثه على اقرب اوقات الامكان  
 فان لم يترجح حقي جات به لاكثر من سنتين لم يثبت النسب منه بالاجماع  
 وهل يتعلق به انقضاء العدة عند ابي حنيفة ومحمد لا وعند ابي يوسف  
 يتعلق واصل هذا ان البينونة اذا جات بالولد لاكثر من سنتين لا يثبت  
 النسب منه وهل يتعلق به انقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد لا يتعلق بل  
 تنقض بالاقر حتي يلزمها نفقة ستة اشهر وقال ابو يوسف يتعلق حتي



لا يجب عليها ان ترد شيئا وجه قول ابي يوسف ان احتمال حدوث العلق زمان الاعتداد  
ثابت وعلي هذا اعتدتها لتنفذي بالوضع دون الاقتراع على ما ذكرته آنفا وجه قولها  
ان الاصل ان يكون الولد ولد زانية لا ولد زانية لان تحسين الظن بها واجب  
قال عليه السلام لا تطلب بكلمة خرجت من في اخيك سرا وانت تجد لها في الخير محملا وذلك  
انما يكون اذا كان العلق في حال قيام النكاح ولا نكاح الا بعد انقضاء العدة غير  
ان العلق حادث والاصل في الحول ان يحال حدوثها على اقرب اوقات الامكان  
وذلك ستة اشهر ههنا فكذا ردت نفقة ستة اشهر حربية دخلت اليها مسلمة  
ولها زوج فلا عدة وقال ابو يوسف ومحمد عليه العدة لان الفرقة لو وقعت بسبب  
اخر وجبت العدة فكذا اذا وقعت بسبب التباين وهذا لان في العدة حق الشرع  
وحق الزوج والعدة ههنا وان تعذر ايجابها حق الزوج لم يتعذر ايجابها حق الشرع  
ولا يحنيفة قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن وهذا نص في الباب ولا نا  
نميناعن الامساك بعصم الكوافر ولا هذه فرقة وقعت بالتباين فلا يجب بها  
العدة قياسا على ما اذا وقعت بالسبي ولا يقال انها متى وقعت بالسبي وجب الاستبراء  
وههنا لا يجب لاننا نقول روي عن ابي حنيفة انه قال لا يتزوجها حتى يستبراء  
بحيضة فاما اذا كانت حاملا فروي عن ابي حنيفة ان النكاح صحيح لكن لا يطأها حتى  
تفزع حملها كما كانت حبلى من الزنا وفي ظاهر الرواية لا يجوز والفرق بين الحامل والحائل  
ظاهر لان الحمل يمنع للنكاح من احتمال الحمل الا ترى ان ام الولد تزوجها مولاها  
اذا كانت حايلا ولا يتزوجها اذا كانت حاملا ولو خرج اليها زوجها مسلما او ذميا  
حل له التزوج باختها واربع سواها بالاجماع لانه تقع الفرقة بتباين الاربع  
ولا تجب العدة عليها لانه حربية لا تخاطب باحكام الاسلام المطلق والمتوفي  
عنها زوجها لا يخرجها من السكن التي كانت ليسكنان معه يوم طلق ويوم  
مات غير ان المطلقة لا تخرج ليلا ولا نها واو المتوفي عنها تخرج نهرا ولا تخرج ليلا  
اما المطلقة فلان السكنى واجبة والخروج حرام لقوله تعالى اسكنوهن من  
حيث سكنتم من وجدكم وقال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن  
الا ان ياتين بفاحشة واصافة البيوت اليهن لحق السكنى كما في قوله تعالى

وقرن

وقرن في بيوتكن قال ابراهيم النخعي الفاحشة خروجها من بيتها وجه اخذ ابي حنيفة  
وجه الله قال نوح الدين عمر النسفي رحمه الله وعلي هذا التأويل لا تكون كلمة الا لا تشا  
حقيقة بل هي بمعنى لكن فيكون معناها لا ينبغي لها ان تخرج لكن اذا خرجت فقد  
انت بفاحشة اي فعلت قبيحة في الشرع وقال بن مسعود رضي الله عنه الفاحشة  
ان تخرجي فتخرج لاقامة الحد وجه اخذ ابو يوسف وقال بن عباس الفاحشة لشوها  
وان تكون بذية اللسان تبذو علي احماز زوجها وما قال بن مسعود رضي الله عنه  
اصح لان كلمة الا ان للغاية والشئ لا يجعل غاية لنفسه ولا بد من حايلا بينهما  
اذا كان الطلاق باينا او ثلثي الا ان يكون الزوج ما جنى بخاف عليها منه فحيف  
تخرج بهذا العذر الي مسكن اخر ثم لا تتحول منه الا بعدد وان حال القاض بينهما  
بامراة ثقة تقدر على الحيلة فهو حسن واما المتوفي عنها زوجها فتخرج  
نهرا ولا تخرج ليلا لكن لا تبين في غير من اهلها روي عن ثور بن عبد الله بن كعب  
الحدري اخذ ابي سعيد الخدري رضي الله عنها انها انت رسول الله عليه السلام  
فقلت يا رسول الله ان زوجي لطلب عبيد اباقي له فادركهم في الفقوم فقتلوه  
افئذان لي ان اعتد في اهلي بني خذرة فقال رسول الله عليه السلام نعم قالت  
فلما انتهيت الى الباب دعاني او قالت امرني فدعيت فقال اعيدني علي  
الفقة قالت فاعدت عليه الفقة فقال لا حتى يبلغ الكتاب اجله فهي  
قد خرجت لرسول الله عليه السلام ورسول الله دعاها ثانيا ولم ينكس  
عليها ذلك وكان ذلك نهرا فكل ذلك دليل على ما قلنا وروي عن علقمة ان اللاتي  
توفي عنهن ازواجهن سكنن الى ابن مسعود بالوحشة فرخص لهن ان يتزاورن  
باليها رولا يبيتن الا في منازلهن ولا يبيتن مكفية المونة من زوجها لان  
لا يقضي لها بالنفقة بخلاف المطلقة لانها مكفية المونة من زوجها حتى لو  
كانت تخطئة علي ان لانفقة لها قيل يباح لها الخروج كالمتوفي عنها زوجها  
وقيل لا يباح لانها هي التي ابطلت ذلك وصار هذا كما لو اختلفت علي ان لا  
سكني لها امرأة خرجت مع زوجها الى مكة فطلقها ثلثا او مات عنها  
في غير مصر فان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام وبينها وبين مصرها



كذلك في بالخيار ان شئت مضنت وان شئت رجعت سواء كانت في المصرا وغيره  
محرم او بغير محرم لانه ليس من اثنا السفر والرجوع اولى ليكون الاغتداء  
في منزل الزوج فان قيل اطلق محمد رحمه الله الجواب في الكتاب بقوله ان شئت  
مضنت وان شئت رجعت وجاز ان تكون المسافة من احد الجانبين ابعد من الاخر  
وعلي هذا ينبغي ان يلزمها اختيار الاخرى قيل له المسافة متفاوتة بالمسئلة  
والوعورة والامن والخوف وفي تقسيم وتعليق الحكم به بعض المخرج فابينه نفيا  
لمخرج مع ان ذلك لا ينضبط ولا يمكن الوقوف عليه حقيقة فان قيل ينبغي ان  
يلزمها الرجوع الى منزل الزوج ليكون الاعتداد فيه وفما يجب النصر قبل له  
الزوج انما اختار السفر لاكتساب الارباح وذلك باستحياب السلع التي تروج  
في تلك البلاد وفي ايجاب الرجوع ابطال ذلك وذلك اضار وان كان احد الزوجين  
سفرا والاخر دونه اختار ما دون السفر تخريرا عن اثنا السفر وان كان  
كل واحد منهما سفرا فان كانت في غير مصر ان شئت رجعت وان شئت مضنت  
محرم وغير محرم لانها لا تامين علي نفسها وان كانت في مصر تخرج بغير محرم لان الخفاف  
عليها من الاخطار في الاسفار اعظم لانها لم علي وضع وكذلك ان كان معها محرم عند  
ابني حنيفة رحمه الله وعندها وهو قول ابي حنيفة الاول لانه لو حرم الخروج  
ههنا انما يحرم باعتبار العدة لا باعتبار اثنا السفر لان حرمة اثنا السفر  
يزول بالمحرم والخروج مع المحرم اسلم لها وامون لما الزوج من المكث والمكث  
هنا لك لان المحرم اشد قيا ما يحفظها عن الفساد من الجانب ولا يبي حنيفة رحمه  
الله انها في موطن امن وغياب فلو قصد لها انسان بفساد واستغاثت يلحقها الغوث  
بخلاف ما اذا كانت في السفر لان الغوث لا يلحقها هناك مثل ما يلحقها ههنا ولان  
العدة امن للخروج من حرمها ولا يحرم منعها اياها عما دون السفر دون  
خروجها وصدها بلا محرم المبتوتة والمتوفى عنها زوجها لا تدهن بزيت مطيب ولا  
غير مطيب ولا بغيره من الادهان الامن وجع واصل هذا ان المبتوتة والمتوفى عنها  
زوجها يلزمها الحداد بالاجماع وبما روي عن ام سلمة رضي الله عنها قالت جاءت امرأة  
الي النبي عليه السلام فقالت يرسل الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت

عينها

عينها افنكحها فقال رسول الله عليه السلام لا مرتين او ثلاثا ثم قال انما هي اربعة  
اشهر وعشرا وقد كانت احداكن في الجاهلية تربي بالبحرة على راس الحول وعن ام عطية  
ان رسول الله عليه السلام قال لا تحدا امرأة علي ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة  
اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوعا الا ثوب عصب ولا تكحل ولا تحس طيبا الا اذ طهرت  
نبذة من قسط او اظفار ويروي لا تختضب وعن ام حبيبة بنت ابي سفيان انها  
دعت بطيب بعد ثلاثة ايام من موت ابيها ابي سفيان وقالت ما بي الي الطبيب من  
حاجة لكن سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تحدا علي ميت فوق ثلاثة ايام الاعلى زوجها اربعة اشهر وعشرا فان قيل ما وجه  
التمسك بهذا النص في ايجاب الحداد ومقتضى هذه النص احلال الاحداد المتوفى عنها  
زوجها لان هذا الاستثناء من التحريم والاستثناء من التحريم احلال ولا كلام في الاطلاق  
انما الكلام في الايجاب قيل له قوله عليه السلام لا يحل تحريم ترك التحسين  
وتحريم الترك ايجاب فيكون هذا استثناء من الايجاب فيكون ايجابا لان  
الاصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وقد وقع الاستثناء  
عن وجه التمسك بهذا النص في روايته وما فاهوا بما فيه تلج الغرادر سوي في  
سمعت هذا من الشيخ الامام الاجل للاستاد بدر الدين الدرسي وهذا احوط المجملين  
واوفق لما روينا من الاحاديث وان كان فيه ضرب من التمثل وعلي هذا يمكن  
ان يقال قوله عليه السلام لا يحل نفى الاحلال الاحداد ونفى احلال الاحداد  
نفى للاحداد فيكون الاستثناء اثباتا للاحداد فيصير فقد ير الحديث كان قال  
وايه اعلم لا تحدا امرأة علي ميت فوق ثلاثة ايام وليا لها الا المتوفى عنها  
زوجها فانها تحدا اربعة اشهر وعشرا فيكون هذا احديها باخبار المتوفى عنها  
زوجها فيكون واجبا احترازا عن تخلف المخبر به عن الاخبار كما قيل في عامة  
الاخبار ان فان قيل كيف يجب الاحداد والاحداد هو التأسف والتلهف عن  
فوت النعم وقد قال تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قيل له  
المراد به فرح خاص واس خاص وهو الفرح مع الصياح والاسمع مع الصياح  
هكذا روي عن عبد الله بن مسعود وموقوفا عليه ومن فوعا الي النبي عليه السلام



واختلفوا في المبتوتة قال اصحابنا رحمهم الله يلزمها وذلك الثاني لا يلزمها تمسكاً بهذا  
النص ولان الحراد انما وجب تاسفاً على ما فاتها من حسن عشرة الزوج الذي وفاتها الا ان  
فاتها بالمات الذي لا محيص لاحد من المبتوتة ما فاتها حسن المعاشرة على هذا الوجه  
في الزوج اذا حار او حشها حين اختار فراقها من غير ضرورة فلا معنى لاجاب الناسف  
عليه ولنا حديث ام سلمة ان النبي عليه السلام نهى المعتدة ان تختضب بالحناء وقال  
لحناء طيب من غير فصل وكان الحراد شرع لحظر النكاح لان الزوج كان وفي لها الى ان  
فارقها بالمات لا يبرود رجة على الاب الذي كان سبب لوجودها وحياتها بعد الوجود  
بالانفاق عليها والحداد لا يلزمها بفراق ابها قال لا يلزمها بفراق زوجها كان اولى الا انه  
انما وجب تعظيماً لحظر النكاح فان قيل لو كان كذلك لوجب الحراد على الزوج كما وجب  
على الزوجات قيل له النكاح اصح في حق الزوجات لما فيه من صيانة لهن من علي  
وضع ودور النفقة عليهن لانهن صنعاً يف عن التكسب عواجز عن التقلب قال شيخ  
الاسلام المعروف بخوارزمي زاده الحراد ما وجب الايضا للمعدة والعدة تجب على الزوجات  
دون الازوج قال الشيخ القاضي الامام ابو بكر الزركلي رحمه الله والحراد لا يجب على  
جنس نسوة المطلقة طلاقاً رجعيّاً لان النكاح لم ينقطع به والمعتدة من نكاح فاسد  
لان النكاح الفاسد ليس بنعمة والكتابة والصبيبة لانهما لا يخاطبان بحقوق الشرع  
وام الولد اذا اعتقت لان زوال الرق نعمة وليس من زوال النعمة في شيء فلا يلحق به ايجاب  
التاسف قال ولا يجوز لمن تجب عليها الحداد لبس المعصفر ولا لبس المزعفر ولا الاكتم  
ولا الامتشاط قال رحمه الله عنه وكان والدي يقول اذا احتاجت الى ذلك امتشطت  
من جانب التمسح اسنانه لا من جانب مناقب اسنانه والحاصل انه يلزم ترك التزين  
والتحسن لما روي عن ام سلمة قالت دخل علي رسول الله عليه السلام حين توفي رسول الله  
وقد جعلت علي صبراً فقال ما هذا يا ام سلمة فقلت انما هو صبر ليس فيه طيب  
قال انه يشب الوجه فلا تجعله الا بالليل وتنزفها بالليل ولا تمتشط بالليل  
ولا بالحناء فانه خضاب قلت يا ابي شي امتشط يرسل الله قال بالسدر لعلفين  
به راسك وعنه عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب  
ولا الممشقة ولا الحلي قال فان احتاجت الى لبس الحلي لم يكره من الاحتكاك او اصابها

وجع

وجع فاحتاجت الى الدهن فلا بأس بذلك لان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع والامة  
المعتدة مثل الحرة المعتدة الا في الخروج لحاجة المولى الى استئجارها والصغيرة المبانة تخرج  
لانها لا تخاطب بحقوق الشرع والزوج لا يصير ماله باسكانها في منزل والذمية لا تخرج  
الا باذن الزوج لحاجته الى صيانة ما يه عن الضياع والله اعلم **باب**  
**نبذة النسب** امرأة جات بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر قالت هي منذ  
سنة اشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد فان قيل كما ان الظاهر شاهد فكذلك  
الظاهر شاهد له لان النكاح حادث والاصل في الحادث ان يحال حدودها على اقرب الاوقات  
تخرج من زيادة التزك بالاستصحاب واقرب الاوقات ما دون سنة اشهر فينقض بالنكاح  
ما دون سنة اشهر قيل له النسب ما يحتاج الى اثباته حتى تعارض للظاهر فيه  
وجب اثباته الاتري انه يثبت بالابا وسائر التصرفات لا يثبت به اذا كان الايجا  
من الناطق وظاهر حالها يتايد بظاهر حاله من حيث انه لا يثبت بالنكاح لصفة القسا  
وفي الاستحسان خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه وهل تخوم هي على الزوج بكلامه  
يلبغى ان لا تخوم فان قيل وجب ان تخوم لان هذا منه اقرار بتزوجه اياها وهي جلي  
وصار هذا اذا ادعي ان تزوجها بغير شهود قيل له في الفرق بينهما من وجهين احدهما  
ان النكاح بغير شهود فاسد لا محالة ونكاح الحليل ليس بفاسد لا محالة لحوادثها جلي  
من الزنا على ما ذكرناه في كتاب النكاح والوجه الثاني انه وان اقر بالحكمة الا ان الشرع  
كدره في ذلك حيث اثبت النسب منه ولا قرار اذا قابل ذلك من القاضي ببطلان ومحل  
رجل تزوج امه وطلقها ثم اشتراها فان جات بالولد لاقل من سنة اشهر منذ  
اشترائها يثبت النسب والام يثبت يريد به اذا اطلقها قبل الدخول بها لا يلزم  
الولد الا ان يجي به لاقل من سنة اشهر منه فارقه وانما كان كذلك لان الطلاق اذا  
كان بعد الدخول كان رجعي ويكون الولي حلالاً يقضي بالولد من اقرب الاوقات واقرب الاوقات  
باين المرأة اذا جات بالولد والولي حلال يقضي بالولد من اقرب الاوقات واقرب الاوقات  
سنة اشهر فاذا جات به لاقل من سنة اشهر من وقت الشرع علم ان العلوق كان قبل  
الشر وقبل الشراكات معتدة وللمعدة اذا جات بالولد يثبت النسب من غير  
دعوى ومي جات به لسنة اشهر من وقت الشرع يقضي بالعلوق من وقت الشرع



لأنه اقرب الاوقات فتكون هذه امة انت بالولد فلا يثبت النسب من غير دعوة لان ولد  
الامة لا يثبت بدون الدعوة لما روي عن عمر انه كانت له جاردية فولدت ولدا فقيل له  
الاندرجي ولدها فقال ما كنت وطيتها وطيا ابني به ولدها ثم قال اللهم لا تلحق بالعلم من ليس  
منهم فاعترف ان من فلان وانما قلنا انه يقضي بالعلوق من وقت النكاح لما قلنا  
ان العلوق حادث والاصل في الحوادث ان يحال بحادثها على اقرب الاوقات وصار  
هذا كالمسلم تحت كتابية فاسلمت ثم جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر ولاقبل من  
سنتين من وقت الاسلام فنفاه لاهي القاض بينهما ويقطع نسب الولد منه وان  
احتمل علوقه قبل الاسلام ولكن قبل العلوق حادث والاصل في الحوادث ما قلنا  
وكذلك خرجت امة اعتقها مولاها فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر ولاقبل من سنتين  
من وقت الاعتناق ونفاه الزوج لاهي القاض بينهما ويقطع النسب منه وان  
احتمل العلوق قبل الاعتناق على هذا التقدير لا يجري الدعاء كما لو جاءت به لاقبل  
من ستة اشهر من وقت الاعتناق ولكن المعنى فيه ما حكيناه آنفا فان قيل  
ما ذكرتم ينتقل بمسائل احديها ما ذكره في الزيادات رجل قال لامرأته وقد دخل  
في احدكما طالق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احديها لاكثر من ستة اشهر من وقت  
الايجاب ولا قبل من سنتين منه فالايجاب على ايهامه ولا تتعين هي للطلاق ومنها  
رجل قال لامرأته اذ احببت فانت طالق فولدت لاقبل من سنتين من وقت التعليق  
لا يقع الطلاق وكذلك لو كان هذا في تعليق العتاق بالحبيل ومنها المطلقة طلاقا  
رجعيا اذا جاءت بالولد لاقبل من سنتين من وقت الطلاق لا يصير مرجعا ولو كان  
الحادث بحال محذورتها على اقرب الاوقات لتثبت هذه الاحكام اعني بها البيان  
والطلاق والعتاق والرجعة فيلزم له الحوادث بحال محذورتها الى اقرب الاوقات  
اذا لم يتضمن ابطال ما كان ثابتا بالدليل او نزل الدليل بالمقتضي اما اذا تضمن  
فلا ومتى تحولت على ما قلنا ثم استقرت ما ذكرنا من المسائل وحديث الامر على ما  
عليه عولنا ثم اعلم ان ههنا مسئلتان احدهما اذا اشترها من غير ان يطلقها  
وهكذا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب والثانية اذا اطلقها ثم اشترها من غير  
طلاق فان جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت الشراء يثبت النسب من غير

دعوة لان ولد النكاح وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت الشراء لم يثبت النسب الا  
بالدعوة لما قلنا اما اذا اطلقها ثم اشترها ثم جاءت بولد فعنده المسألة على ثلاثة اوجه  
اما ان كان الطلاق رجعيا او باينا او ثنتين فان كان رجعيا او باينا وقد جاءت به  
لاقبل من ستة اشهر من وقت الشراء يثبت النسب من غير دعوة وان جاءت به لستة  
اشهر من وقت الشراء والجواب ما اسلفناه وان كان الطلاق ثنتين لزمه الولدان  
جاءت به لستة اشهر فما عدا من وقت الشراء لان الوطى حرام ههنا لان الحرمة الغليظة  
اذا ثبتت لا تنكشف بمكمل اليقين فان قيل وجب ان ينكشف تمسكا بقوله تعالى الذين  
هم لغفروهم حافظون قيل له وجب ان لا ينكشف تمسكا بقوله فان طلقها فلا تغل له  
من بعد حتى تنكح زوجا غيره والثانية في الاما بمزلة الثالثة في الحرير والمحم  
اولي الاعتبار بمانه فيما روي عن عثمان انه سئل عن اشترى اختين فقال  
احلتهما اية وهي قوله تعالى والذين هم لغفروهم حافظون وحرمتها اية وهي قوله  
تعالى وان تتجوا بين الاختين الا ان المحرم اولى وروي عن ابن عمر انه كان يقول كنا  
نرى تسعة اعشار الحلال مخافة الوقوع في الحرام وقال عمر ايكم والحكام واذا كان طلقا  
حرما يقضي بالعلوق من ابور الاوقات تخبر عن الظن بالمسلم ما هو حرام واذا كان  
كذلك كان هذا اولد المذكورة او المعتدة ولذلك واحد منها ثابت النسب من غير  
دعوة امرأة انت بالولد بعد وفاة الزوج ما بينهما وبين السنتين فصدقتها الورثة  
انها ولدت ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه في قولهم وكذلك لو اقرب بعض الورثة  
وهم حيث تكون شهادتهم حجة في الاحكام بان كانوا ذكورا او نكورا وانما هذه امة استما  
والقياس ان لا يثبت كاده اقرار على الميت بالنسب فلا يقع الا بالتيقن قال عمر رضي الله عنه  
لا يرث الحمل الابينة وجه الاستحسان ان المقصود من النسب بعد الموت استحقاق  
المال كما ان المقصود من السبب بعد الموت استحقاقه لا تترى ان الرجلين اذا اقاما  
البينة على النكاح بعد الموت يقبل ويقضي بالميراث بينهما لان المقصود هو المال والمال ههنا  
اعني به الميراث حقه لا يعدو مع فصح اقرارهم شرط العدد في المسألة الثانية لا يثبت اللب  
ولم يشترط لفظ الشهادة وفي الجاح الكبير لم يشترط العدد ولا لفظ الشهادة وهو محمول  
على ما اذا لم يكن له منازع وما ذكره ههنا محمول على ما اذا كان له منازع وفي العين والدين



والغرض من شرط العدد ولفظة الشهادة ولم يشترط العدالة والعجم ان لفظة الشهادة ليست بشرط  
واختلف الشيخ في اشتراط القضا ويجلس القضا والعجم انه لا يشترط والحاصل ان الموجد  
من الورثة همنا اقرار من وجه وشهادة من وجه شهادة من حيث ان حمل النسب  
على الغير اقرار من حيث انه يصير اسوة له في الاستحقاق فاذا للنفقة جهتان شرطنا  
احد شرط الشهادة وهو العدد دون الاخر وهو لفظة الشهادة والعمل بهما على هذا الوجه  
اولي من العمل بهما على القلب والعكس لان العدد اشد تأثيرا في ايراث الظن من لفظة الشهادة  
ولان لفظة الشهادة شرطت دفعا غير معقول للعيني ولا يقال انها تقتضي معني اليقين لانا  
نقول هذا المقضي ثابت في ما يراد بالفاظ الايمان ولا يقال لماذا الا يشترط العدالة لان العدد  
الزم للشهادة بالنسبة الى العدالة بدليل جواز القضا بشهادة للفاسق وعدم جوازه  
بشهادة الفرد وان لم يصدر عنها الورثة لا يثبت لنسبه الابن بشهادة رجلين او رجل واحد  
الا ان يكون هناك حامل ظاهر او اقرار من الزوج بالحمل فيجوز تقبل شهادة القابلة  
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يثبت النسب بشهادة القابلة في الفصول  
كلها وكذلك هذا الاختلاف في المطلقة طلاقا باينا او رجعييا اذا جاءت بالولد وجه  
قوله ما روي ان رسول الله عليه السلام اجاز شهادته القابلة وهكذا روي عن علي  
وبن مسعود وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم اجمعين اجازوا شهادة القابلة والمعني  
فيه مسائل الحاجة والضرورة الى ذلك لان الولادة لا يحضرها الرجال ولا يحنف  
ما ذكر في الكتاب ومتي ثبت النسب على اختلاف القولين فانما يثبت الى سنتين في  
الموت والطلاق البايين لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين على ما ذكرنا فان  
قيل ما ذكرتم ينتقض بالمطلقة طلاقا رجعييا اذا ولدت ولدين احدهما لا قبل من  
سنتين والاخر لا اكثر من سنتين ثبت نسبهما ولا تكون رجعة عند ابي حنيفة  
وابي يوسف ولولا امكان بقا الولد في البطن اكثر من سنتين لكان رجعييا  
كما هو قول محمد قيل له لما جاءت بولد لا قبل من سنتين حكمنا انه من علق قبل  
الطلاق لا تري انها لو لم تلد غيره كان محكوما بان العلق به كان قبل الطلاق  
فلا يتغير ذلك بتأخر الولادة الولد الثاني فجعل السابق منهما اصلافا يجعل  
كانهما وضعتهما لا قبل من سنتين والولد اعم لا يبقى في البطن اكثر من سنتين اذا

لم يكن هناك من احم في الخروج فاما عند وجود الزام فقد يتأخر عن اوان وجر الطلاق  
الرجعي يثبت لاكثر من سنتين وان تطاول الزمان لجواز امتداد طهرها ثم يكون احواله  
ايها في اخر طهرها فيصير به مراجعا وان جاءت به لا قبل من سنتين لا يصير مراجعا  
لانه يحتمل ان يكون الاحبال قبل الطلاق وعليه هذا لا يصير مراجعا بالشك والاحتمال  
فان قيل اين ذهب قولكم ان العلق حادث والاصل في الحوادث ان يحال بحديثها  
على اقرب الاوقات فقد وقعتم في الذي ابيتم قيل له الجواب ما اسلفنا ان الحادث  
انما يحال بحديثها على اقرب الاوقات اذا لم يتقن ابطال حكم ثابت او ترك العمل بالمقضي  
وههنا يتقن ترك العمل بالمقضي لان الطلاق الرجعي يقتضي البينة عند انقضاء  
العدة وهذا المقضي يترك على تقدير الرجعة وهذا كله اذا لم تقرب بالانقضاء العدة  
اما اذا اقرت بانقضاء العدة بعد الطلاق البايين او الطلاق الرجعي في مدة تصلح  
لثلاثة اقرا والمدة التي تصلح لذلك عند ابي حنيفة مستوفى يوما وعندنا تسعة  
وثلاثون يوما فان ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب  
لم يتقن بطلان الاقرار وكذلك المتوفي عنها زوجها اذا اقرت بانقضاء العدة بعد  
انقضاء اربعة اشهر وعشر فهو على هذا التفصيل وان لم تقن يثبت نسب الحائضتين  
لان عدة الوفاة محتملة الانقضاء بانقضاء اربعة اشهر وعشر وبوضع الحمل وقد ذكرنا  
من ذوات الاقرا اما اذا كانت ايسة فولدت بعد وفاة الزوج فهي بمنزلة ذوات الاقرا  
في جميع ما ذكرنا لبطلان الاياس بالولادة اذ الايسة هي التي لا ينال في بطنها قوة  
عين اية لا تحيل ولا تحيل وان ولدت بعد الطلاق الرجعي والباين فان لم تقن بالانقضاء  
كانت هي التي من ذوات الاقرا وان اقرت بالانقضاء لكن مفسرا بثلاثة اشهر وكذلك  
لبطلان الاياس بالولادة وان اقرت مطلقا في مدة تصلح لثلاثة اقرا وان ولدت  
لا قبل من ستة اشهر منذ اقرت يثبت النسب والا فلا فالحاصل انها من ذوات  
الاقرا على تقدير الولادة هذا كله اذا كانت صغيرة فمذاعلي وجهين اما اذا كانت  
مطلقة او متوفي عنها زوجها فان كانت مطلقة فلا تحيل اما ان كانت مطلقة بالرجعي  
او البايين فان كانت مبانة وهي مراهقة مدخول بها فان اقرت بانقضاء العدة بانقضاء  
ثلاثة اشهر فان ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان ولدت



لستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت النسب منه وان لم تقر فكذلك الجواب عندها اذا اولدت  
لاقل من تسعة اشهر منذ طلقة يثبت النسب والا فلا وعند ابي يوسف يثبت في سنتين  
لانه يحتمل ان تكون حبله فيكون انقضا عدتها بالوضع لا بانقضا الاشهر وصار هذا  
كالمتوفي عنها زوجها اذا كانت بالغة لانقضا عدة كل واحدة منهما بالاشهر غير ان لا يحكم  
بالانقضا بالاشهر هناك لاحتمال الانقضا بالوضع فكذلك ههنا لانها اذا كانت عبلة  
سمينة تحتمل الوطئ فتحتمل الاعلاق والاحبال ولها ان الاحبال اصل في الكبيرة وعده  
اصل في الصغيرة فكان انقضا الاشهر في الصغيرة اظهر وابين منه في الكبيرة فكان  
سكوتها عن الاقرار بالانقضا بمنزلة الافصاح بالاقرار بالانقضا وان كانت مطلقة  
طلاقا رجعيًا فكذلك في الوجه الاول وكذلك في الوجه الثاني عندها وعند ابي حنيفة  
يثبت نسب ولدها الي سبعة وعشرين شهرا والمعنى من الجارية ما قلناه وان كانت  
متوفي عنها زوجها فان اقرت بانقضا العدة عند انقضا الربعة اشهر وعشرين ولدت  
كانت كالبالغة وان لم تقر فكذلك عندها حتى لو ولدت بعد الوفاة لاقل من عشرون  
اشهر وعشرة ايام يثبت النسب والا فلا وعند ابي يوسف يثبت الي سنتين امرأة  
منكوجة لرجل ولدت فقال الزوج لم تلديه فشهدت به امرأة فنقاه الزوج  
فان الزوج يلاعن لان الغراش قائم فيثبت النسب بشهادة القابلة واذا ثبت  
النسب جري اللعان بالنفي وكذلك لو قال لامته ان كان في بطنك ولد  
فهو مني فشهدت امرأة على الولادة يثبت النسب منه واذا ثبت النسب صارت  
الجارية ام ولده وانما يثبت النسب بشهادة القابلة لان الغراش قائم برعي  
المولى ان كان في بطنها ولد فهو مني وقد ثبت كون ما في بطنها ولدا بشهادة القابلة  
لان شهادة القابلة حجة في هذا وهما يحتملان على ابي حنيفة بهاتين المسلتين  
ان اللعان وامية الولد لما ثبتت بشهادة القابلة مع ان اللعان يندرج في  
شبهة لانه في معنى الحد لم لا يثبت النسب والميراث بشهادتها وابو حنيفة  
يقول بان اللعان لم يثبت بشهادتها وانما ثبتت الولادة بالشهادة حال قيام  
الغراش ثم اللعان بعد ذلك يجب بالغذف بعد ثبات النسب حكما للغراش القائم  
وكذلك امية الولد لم تثبت بشهادة القابلة لكن تعين الولد بشهادتها ثم

النسب

النسب وامية الولد يثبتان حكما لاقرار الزوج وصار هذا كما اذا ثبتت الرخصة  
بشهادة الفرد ثم افطر الانسان بعد ذلك عدا وجبت عليه الكفارة والكفارة في الافطار  
تندرج بالشبهات لانها يجب عقوبة فلا يجوز ايجابها بشهادة الفرد لكن قبل حجب  
الكفارة باعتبار الرخصة لا باعتبار شهادة الفرد فكذلك ههنا وجوب اللعان  
واستحقاق الميراث باعتبار ثبات النسب لا باعتبار شهادة القابلة واذا علم  
الرجل طلاق امراته بولادتها فقالت ولدت وشهدت به القابلة ولم يقر الزوج  
بالجبل ولا كان الجبل ظاهرا لم يقبل في حق الطلاق الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
عند ابي حنيفة وقالا لا تقبل شهادة القابلة وفي النسب لا يثبت بشهادة  
رجلين او رجل وامرأتين بخلاف لان الغراش قائم لهما لان الطلاق معلق بالولادة  
والقابلة شهدة في الولادة واذا ثبتت الولادة وقع الطلاق ضرورة وصار هذا  
كما قلنا قبل هذا ولا يثبت حنيفة ان شهادة امرأة واحدة حجة ضرورية ولهذا  
لم يقبله فيما يطع عليه الرجال وما كان ضروريا يكون عدا فيما وراء الضرورة  
وانطلاق لضرورة فيه لان الطلاق لا اختصاص له بالولادة وصار هذا  
كما اذا قال لامرته اذا احضنت فانت طالق وهذه معك فقالت قد حضنت وقع الطلاق  
عليها دون ضررها اما اذا كان الزوج مقرا بالجبل طلقت عند ابي حنيفة اذا  
اخرت بالولادة وعندها لا تطلق حتى تشهد القابلة لان هذا حكم معلق  
بالولادة فلا يثبت عند التنازع بلا حجة ولا يثبت حنيفة ان هذا حكم معلق بامر  
كاين وهو انقضاء الولد منها فيثبت بخبرها كالحيض اذا اخرجت به بعد ان  
كان الطلاق معلقا به بل اولى لان الولد المجتنب في الرحم لا يخلو عن التولد حيا  
كان او ميتا قال الشافعي تحضنت المني له بيوم اى وكل حامل تمام  
فاما الحيض فمعناه على العادة مع احتمال ان لا يكون رجل قال الغلام هذا  
ابني ومات فجاءت ام الغلام وهي حرة وقالت انا امراته وهذا ابنه قال هي  
امراته وهو ابنه يرقا نه جميعا لانه اقر بشوق نسب الغلام والاقرار  
بنسب الولد اقرار بنكاح امه اذا كانت حرة لان نسب ولد الحرة لا يثبت  
الا بالنكاح وفي نوادر بن ساعدة عن محمد بن هذا استحسان والقيا من لا تثر



لان الغيب لا يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد والوطي بشبهة الا اذا  
استحسن وجعلنا الاقرار بنسب اقراره بنا على النكاح الصحيح حملا لامرهما على  
الصلاح والساددون الدعاوة والفساد فان كانت غير معروفة بانها حرة فانها  
لا ترث لجواز ان تكون امه وقد استولدها بمكك اليمين او بمكك النكاح فلا يفيده  
بتورثها لكان الاحتمال والله اعلم **باب الولد من الحق به** اذا قالت  
الام المطلقة انا ارضعه بغير اجر او بدرهين واذا دال الاب المطلق ان ترضعه  
غيرها بدرهين فالام احق به والاصل في هذا ان الفرقة متى وقعت بين  
الزوجين وبينهما ولد صغير ذكر او انثى او اولاد صغار والام تريد ان يكون  
الولد عندها والاب يريد ان يكون عنده فالام احق والاصل فيه حديث عمرو  
ابن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى رسول الله عليه السلام  
فقال ان ولدي هذا كان بطني له وعما ويطحن وحمري له هو او ثدي له  
سقا وان هذا يريد ان ينزعني فقال النبي عليه السلام انت احق به  
ما لم تنزجي وروي ان عمر رضي الله عنه خاض ام عامر بين يدي ابي بكر  
رضي الله عنه فقال ابو بكر رضي الله عنه ربحها خير له من سمن وعسل  
عندك يا عمر فدمه حتى يشب وفي رواية ربحها خير له وفي رواية  
ربح نقاعها خير له وهو معني ما قال في الكتاب هكذا قضى ابو بكر الصديق  
رضي الله عنه ولان اثبات الحضنة للامهات اولي لرفقهن في ذلك مع  
الشفقة وقد رهن علي ذلك بلزوم البيوت والظواهر ان الام احق  
واشفق وارفق به من الاب فتتمثل من المشاق في ذلك ما لا يتحمله الاب  
ومتي ابت لا تجبر علي ذلك لانها لضعف بنيتها ربما تضعف عن ذلك ولا خير  
الولد عندها وقال الشافعي بخير ما روي عن عامر قال خير رسول الله عليه  
السلام ابنة حمزة حين كان تكلم فيها جعفر وعلي وزيد بن حارثة  
رضي الله عنهم فاختلفت خالتهما فجعلها عندها وقصة الحديث ان زيد  
ابن حارثة لما قدم بابنة حمزة من مكة تكلم فيها هو لا فقال علي انا  
احق بكونها في بيتي فانها بنت عمي وقال زيد بن حارثة انا احق بكونها

ولاية

في

في بيتي فاني قدمت بها وكان ابوها اخا لي فان النبي عليه السلام اخي بين حمزة  
وبين زيد بن حارثة وقال جعفر انا احق بكونها في بيتي وخالتهما عندي  
فقال النبي عليه السلام لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى وقال  
لزيد بن حارثة انت مولانا وان مولاي تقوم من انفسهم وكان زيد مولاي له  
فانه كان غلاما لجدته بنت خويلد اشتراه لها غلاما مليحة فوهبته  
للنبي عليه السلام فاعتقه وقال لجعفر انت اشبه الناس بي خلقا وخلقا وقي  
بان تكون عنده لان خالتهما كانت عنده والحديث محمول على شيئين احدهما  
انها كانت كبيرة فخيرها رسول الله عليه السلام وهكذا نقول في الكبيرة  
والثاني ان النبي عليه السلام دعاها بالصواب وقال اللهم ارشدها فبكر  
دعا رسول الله عليه السلام اختارت ما هو الا خطر لها وعن ابي هريرة ان  
النبي عليه السلام خير غلاما بين الابوين وثاويله ما ذكرناه انفا وفي هذا  
الحديث روي انه قال اللهم سدده وفي التخييل بنا الالتزام والحكم على قول  
الصبي وذلك لا يجوز وكان الصبي في العادة يختار من يخليه والملاعب  
ولا يختار من يقوم بتاديبه وتنقيته واستدفاع معرته الصبا عنه اذا  
ثبت هذا فنقول اذا كانت الام ترضعه بدرهين وغيرها كذلك او هي ترضعه  
بغير شي وغيرها كذلك دفع اليها لان الحضنة لها ولا لها على الولد اشفق ولبنها  
له اوفق فكان الدفع اليها احق وان كانت غيرها ترضع بدرهين والام تريد  
الكثير من ذلك او غيرها بغير شي وهي تريد الاجر لا يدفع اليها للارضاع ولكن ترضعه  
غيرها عندها لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اضري ولاها فصدت  
الاضرار بالزوج في التحكم عليه وطلب الزيادة الا ان الولد لا ينزع منها ولكن  
الظير ترضعه عندها ولا يلزمها المكث عندها اذا لم يشترط عليها ذلك واذا لم  
يشترط عليها الارضاع عندها كان لا ان تحمل الصبي الي منزلها او تقول اخرجه  
الي فترضعه في فنادار الام ثم تدخل الولد عليها الا ان يكون الشرط عند العقد  
ان تكون الظير عندها فحينئذ الشرط امك فان لم يكن للولد ام او تزوجت  
بزوج اضريعني باجنبي حتى يكون نظرم اليه شذرا وطعامه له نذرا يدفع